

العدد الرابع و الخمسون / أغسطس ١٩٩٤م / صفر ١٤١٥ هـ / الثمن ١٥٠ قرشا مصريا

مؤتمر الحوار وخلافات المعارضة

الحريات .. بين الانكماش و الانفراج

سقطت عدن و لم تحل مشاكل اليمن

أزمة صاحب الجلالة «الدولار»

حوار وطنى .. لفيفى عبده

الخلاف يدب فى الزواج الكاثوليكى بين الحكومة والصندوق

المأساة الرواندية .. وعجز المجتمع الدولى



بلادى بلادى . للفنان الراحل سعيد العدوى

هــــداء ٢٠٠٦

مرحوم / يوسف درويش

القاهرة

في هذا العدد

** موقفنا

** ندوة

* مصر

** العرب

** العالم

** فكر

** فن

** أبواب ثابتة

لليسار در

لأول مرة يغيب عن «اليسار ثلاثة من أبرز أبوابها الثابتة فى عدد واحد. فقد تكاتفت ظروف مختلفة لتحقق هذه المصادفة.

فيبدو أن تغيير مقر اليسار وانتقاله الى مكانه الجديد فى مقر الحزب، أدى إلى أن ضاعت الخطابات التى تصلنا من القراء. وهكذا اختفى-هذا العدد فقط- «باب يمين × شمال» الذى يحرره القراء.

وبسبب المرض تخلف الزميل صلاح عيسى-لأول مرة- عن مشاغباته التى نعيش معها منذ صدور اليسار.

وبسبب الصيف اعتذر د.عبد العظيم أنيس عن بابه الممتع «هوامش على دفتر الحياة».

ورغم ذلك فقد واجهتنا هذا العدد مشكلة. فالندوة التى أقمناها على عجل لمناقشة نتائج الحوار الوطنى احتلت ١٧ صفحة من صفحات اليسار. وكان علينا أن نتخذ قرارا بتأجيل بعض الموضوعات الهامة للدكتور سمير أمين وفريدة النقاش.

هل أخلّت هذه الظروف بالوجبة التى يريدها منا القارىء.

من الصعب أن تصدر اليسار حكما والعدد مازال فى مطبخ الإعداد. ولكن القارىء هو الحكم بعد أن يصله العدد. وإلى أن يصلنا رأيه نلفت النظر-بالإضافة للندوة والموضوعات المصرية الأخرى- الى موضوع أزمة الدولار الذى كتبه سمير كرم، وإلى مراجعة أحمد الخميسى لليسار الروسى والتى بدأها هذا العدد ونأمل أن تستمر.. ثم لموضوع «صقر فلسطين» الذى كتبه لنا نظير مجلى عن الراحل العظيم «توفيق زيّاد».

اليسار

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفنى:
محمود الهندى
المستشارون:
إبراهيم بدراوى
د.رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغفار شكر
عبد الغنى أبو العينين
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر

Al YASSAR 1 kARIM El DAW-LA St. TALAAT HARB SQ. CAIRO EGYPT

الاشتراكات (لمدة سنةواحدة)
مصر:
١٨ جنيها للأفراد و٤٥ جنيهاً للهيئات
الوطن العربى: ٥٠دولاراً امريكيا او مايعادلها
ترسل القيمة بشيك مصرفى او حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ١شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب- القاهرة
ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١
٥٧٥٩٢٨١
فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨ -
FAX;5786298

موقفنا

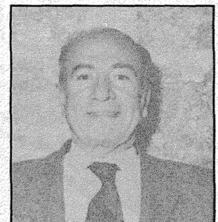
المعارضة وضرورة تجاوز الخلافات

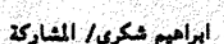
يحتاج «مؤتمر الحوار الوطنى» الذى عقد أخيرا فى الفترة من ٢٥ يونيه الى ٧ يوليو الماضى ، الى تقييم دقيق وصريح لنتائجه بصرف النظر عن المواقف التى اتخذها البعض من المؤتمر قبل ، أوأثناء انعقاده. فبدون هذا التقييم هناك خطر يكاد يطل علينا ، وهو اندفاع القوى اليسارية والديمقراطية المعارضة، التى شاركت والتى قاطعت ، الى تبادل الإدانات، ومحاولة إثبات أن موقفها كان الأصح والاصوب حتى ولو أدى الأمر الى تلويث بعضها البعض، ليتحقق بذلك أسوأ نتيجة لمثل هذا المؤتمر.

لقد أوضحت كل أحزاب وقوى المعارضة التى التقت فى نوفمبر ١٩٩٣ وأعلنت قبولها لدعوة الرئيس مبارك للحوار- من حيث المبدأ- أن ماتتوقعه من الحوار لايتجاوز فى أحسن الاحوال بعض الاصلاحات السياسية وبصفة خاصة تعديل قانون مباشرة الحقوق الأساسية «بحيث يشمل الضمانات الضرورية لتحقيق انتخابات واستفتاءات حرة نزيهة »وإعادة النظر فى القوانين التى تعترض طريق المجتمع الديمقراطى ومؤسساته.. »وأن هذا الاصلاح السياسى يترتب عليه فى ذاته تراجع ظاهرة الارهاب والعنف والعنف المضاد، وتحقيق تقدم بهذا المفهوم يؤدى الى انتقال الحوار الى قضايا أخرى فى مقدمتها الاجتهادات المختلفة حول الاصلاح الاقتصادى والإجتماعى والاجراءات الضرورية لرفع عبء الأزمة عن كاهل محدودى الدخل».

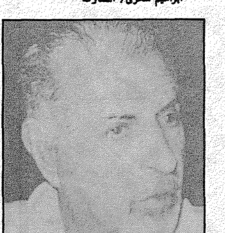
وفى ضوء هذا الطرح يجب أن ننظر الى نتائج هذا الحوار، واضعين فى الاعتبار أن

خالد محيى الدين -





ابراهيم شكرى/ المشاركة



هناك مجموعة من العوامل تجمعت منذ البداية لتنزل بسقف هذه التوقعات المتواضعة كثيرا.

فالحكم أصر على فرض جوهر تصوره على لجنة الاعداد وتشكيل المؤتمر، بمناورات لاتخلو من بعض الذكاء (قصر النظر) أدت فى النهاية الى أن رؤساء الاحزاب ووفودها حضروا افتتاح مؤتمر الحوار صباح السبت ٢٥ يونيه ودون أن يعرفوا أسماء المشاركين فى هذا المؤتمر، الذى تكون بقرار من رئيس الجمهورية من ٢٧٩ عضوا من بينهم ٢٣٧ عضوا بالحزب الوطنى وتولى **مصطفى خليل** موقع مقرر المؤتمر، كما تولى رئاسة اللجان الرئيسية الثلاث «**فتحى سرور- مصطفى كمال حلمى- حامد السايح** واللجان الفرعية الاحدى عشرة «**د. سمير طوبار- د. مصطفى السعيد- د. عادل عز- د. على لطفى- د. فتحى محمد على- د. صبرى الشبراوى- د. محمود محفوظ- ثروت أباظة- د. ابراهيم بدران- د. فرخنده حسن- د. صبحى عبد الحكيم**» وكلهم من قيادات الحزب الوطنى الحاكم. وانفرد الحزب الوطنى بصياغة تقارير اللجان النهائية.

وفى نفس الوقت فقد لعب **غياب حزبى الوفد والعربى الديمقراطى الناصرى دورا فى تحجيم النتائج النهائية للمؤتمر**.

وأدى نجاح الحكم فى حصار ظاهرة الارهاب عن طريق الضربات الأمنية الموجعة، الى تراجعه عن القبول ببعض الحلول الوسط الضرورية لتحقيق توافق معقول، كان الحكم فى حاجة لمواجهة الإرهاب.

ومع ذلك فيمكن حصر عدد من **النتائج الايجابية المحدودة**..

* فقد ساعد الحوار رغم كل الملابسات السلبية التى صاحبته، **على تصويب المناخ السياسى العام نسبيا**. فالحزب الوطنى حفاظا على الشكل اضطر للدخول فى جدل يقوم على تبادل الحجج مع الاطراف الاخرى المشاركة فى المؤتمر، والتظاهر بقبول بعضها ورفض البعض الاخر، وسمح بعرض طرف من وجهات نظر الاحزاب المعارضة، وهو أمر يساعد فى النهاية. -وبالتكرار- على قبول الرأى العام لفكرة التعدد الحزبى والحوار، والخلاص من سيطرة منطق الوحدانية (الحزب الواحد- والرأى الواحد- والقائد الواحد) والتى تصب كل دعاية الحكم فى تأكيدها وترسيخها.

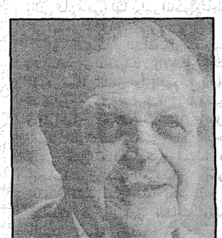
* **أضطر الحزب الوطنى للاعتراف بوجود آخرين**، وأنه لديهم برامج وأفكار وحلول، بعد أن كان يلح دائما على أن الاحزاب تكتفى بالنقد والرفض وليس لها أى رؤية بديلة أو حلول لمشاكل الوطن.

* يقول الذين شاركوا فى المؤتمر، أن الساعات الطويلة التى قضوها فى الحوار ساعدت على **رؤية أكثر تفصيلا لطبيعة الخريطة السياسية فى مصر**، وبشكل أدق على الخريطة الداخلية للحزب الوطنى والقوى الاجتماعية التى يمثلها والصراعات الداخلية وحدودها، وكيفية اتخاذ القرار.

* ومن الناحية العملية فهناك مكسب محدد، وهو **الاتفاق على «الغاء القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى.»** والغاء بعض نصوص قانون الاحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ والمرتبطة بأحكام القانون المذكور «والغاء نصوص وأحكام المسئولية السياسية التى ينص عليها قانون حماية القيم من العيب» والغاء كل النصوص التى تتطلب اعتراضات المدعى العام الاشتراكى على المرشحين لعضوية مجالس النقابات والاتحادات والجمعيات التعاونية والنوادى.. الخ.

وبرغم ضآلة هذه النتائج ستظل هناك محاولة للالتفاف عليها وأعتبارها نهاية فى حد ذاتها لايوجد ما بعدها.

** فالحكم سعى - ويسعى- لإيهام الناس أن هناك قبولا عاما لسياساته أو اتفاقا عاما حولها من القوى التى شاركت فى المؤتمر، وخاصة حزبى المعارضة المشاركين (**التجمع- والعمل**). وقد ساهم الاعلام الرسمى، سواء فى مانشيتات الصحف أو التليفزيون والاذاعة وتصريحات مسئولى الحزب والحكومة (**فتحى سرور وكمال الشاذلى**)، وكلمة مصطفى خليل فى ختام المؤتمر والتى قال فيها «**ان مساحة الاتفاق كانت أكثر من مساحة الاختلاف**»، وتقرير اللجنة السياسية الذى سجل أن الحوار قد كشف «عن وجود مساحة واسعة **للوفاق بين أعضاء اللجنة**، مع تنوع مواقعهم فى الحياة السياسية وميادين العمل العام على اختلاف صدورها». وأستقرار مثل هذا الادعاء فى أذهان الناس أمر بالغ الخطورة. فاختلاط الاوراق وضياع الحدود والفوارق يهدد بفقدان أحزاب المعارضة التى شاركت فى المؤتمر لأية مصداقية أمام الرأى العام وأى مراجعة سريعة للأوراق التى تقدم بها حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى- مثلا- فى اللجنة السياسية والاقتصادية أو الاجتماعية، وبصفة خاصة ورقة «الاصلاح السياسى والديمقراطى» و«مذكرة بخصوص البعد الاجتماعى» وورقة «الثقافة والاعلام» والاوراق الاقتصادية.. تكشف عن **اختلاف مواقف وحلول التجمع بصورة جذرية عميقة عن كل مايطرحه ويمارسه الحزب الوطنى وحكومته**. فأوراق التجمع ترفض بوضوح سياسات التبعية والفساد والعدوان الدائم والمستمر على أرزاق الناس وحقوقهم الديمقراطية والسياسية وانتهاك حقوق الانسان، وضرب الصناعة الوطنية والزراعة المصرية لمصلحة رأس المال الأجنبى والسماسرة

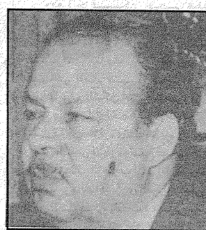


فؤاد سراج الدين -



ضياء الدين داود/ المعارضة







د. مصطفى خليل – د. فتحي سرور- كمال الشاذلي/ الادعاء بوجود قبول عام لسياسات الحكم

والمضاربين.. وهى السياسة التى يمارسها الحكم بوضوح طوال مايقرب من عشرين عاما متصلة.

** والاتفاق على الغاء قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى والتعديلات المحدودة فى قانونى العيب والاحزاب. رغم أهميتها وما تمثله من بداية لتصفية ترسانة القوانين المقيدة للحريات، فهناك مجموعة من المحاذير لابد أن تؤخذ فى الاعتبار- من بينها أن الرئيس مبارك ألغى فى سبتمبر ١٩٨٣ قانونين مشابهين، هما قانون الوحدة الوطنية والقرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ وقيل وقتها أنها بداية لتصفية هذه الترسانة، وها نحن بعد ١١ عاما نتفق على الغاء قانون واحد وبتعديل جزئى فى قانونين، ومازالت هذه الترسانة قائمة وراسخة. بل وأضيفت قوانين جديدة لها خلال هذه الفترة. أيضا فقانون حماية الجبهة الداخلية لم يكن مستعملا منذ عام ١٩٨١، فنصوصه تجاوزتها الاحداث. فالقانون شرع لمواجهة المناهضين للمبادئ التى قامت عليها ثورتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ومبادئ ثورة ١٥ مايو ١٩٧١» و«تحالف قوى الشعب العاملة» و«الحفاظ على المكاسب الاشتراكية للعمال والفلاحين. وكلها مبادئ تم انتهاكها ويعاديها الحكم الحالى، **ولم تقترب التعديلات من أخطر السلطات الممنوحة للمدعى الاشتراكى وهى التحفظ على المواطنين فى مكان أمين لمدة تتراوح بين سنة وخمس سنين** والتى لم ترد فى قانون العيب وانما وردت فى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب.. وهوقانون مازال قائما وعهد الى المدعى الاشتراكى بهذا الاختصاص طبقا للمادة ١٦ من قانون حماية القيم من العيب.

من هنا تبدو أهمية استخدام الاتفاق على الالغاء والتعديل **لشن حملة ضد كل ترسانة القوانين سيئة السمعة وحشد القوى ليكون هذا الاتفاق نقطة انطلاق لتصفية كل القوانين التى تنتهك الدستور أو الحريات الاساسية أو حقوق الانسان**، والتى طرحها تفصيلا حزب التجمع فى الورقة المقدمة للجنة السياسية.

** ولقد تجاهل المؤتمر عددا من القضايا الهامة. **فموضوع الفساد والذى يمثل حجر الزاوية فى اهتمامات الناس غاب تماما عن جدول أعمال المؤتمر.** ونجح الحزب الوطنى فى تجاهل تقارير المؤتمر للحلول التى طرحت لمشاكل الناس الحياتية الاقتصادية والاجتماعية. والسكوت عليها الآن حكم بالفشل على المؤتمر ونتائجه.

** كذلك فاللغم الذى ألقى به الحزب الوطنى من خلال أعضائه العديدين فى المؤتمر ثم صاغة على شكل توصية أو اقتراح تؤيده كافة الاحزاب- كما ادعى على غير الحقيقة فى تقرير اللجنة السياسية- به **موضوع «الانتخابات بالقائمة» مما يهدد بإغراق الحياة السياسية فى صراع عقيم حول أسلوب انتخابات مجلس الشعب بصورة مفتعلة تصرف القوى** السياسية عن المشاكل الحقيقية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ومواجهة كل هذه الاخطار هى مسئولية كل الاحزاب والقوى السياسية التى شاركت والتى قاطعت. فلم يعد هناك وقت لاصدار أحكام الادانة أو البراءة للذين قاطعوا أو للذين شاركوا. **المهم الآن أن توحد أحزاب وقوى اليسار جهودها، وأن تنسق القوى الديمقراطية لطرح السياسات الصحيحة التى تقدم الحلول الواقعية لمشاكل وأزمات الوطن. وأن تضع هذا المؤتمر فى** حدوده، وتنطلق من القليل الايجابى فيه لتبنى عليه رؤية ومواقفا تتجاوز مؤتمر الحوار وتقترب من برنامج الاصلاح السياسى الذى سبق لهذه الاحزاب الاتفاق عليه، وتدخل على أساسه فى حوار مفصل مع كل القوى السياسية والاجتماعية. فى المجتمع.

وأن ننتبه خلال هذا كله الى الخطر القادم فى الأشهر القليلة القادمة نتيجة الاسراع فى تنفيذ تعهدات الحكومة لصندوق النقد الدولى، الواردة فى خطاب النوايا والاتفاق الموقع بينهما فى سبتمبر الماضى، أو التى سيتم الاتفاق عليها فى خطاب النوايا الجديد (أو المعدل) الذى يقال أنه يعد الآن فى واشنطون والقاهرة لعبور الأزمة بين الحكومة والصندوق والتى أدت الى رفض الصندوق إعطاء الحكومة الشهادة الضرورية لإسقاط الشريحة الثالثة من ديون مصر (٤ مليار دولار) والتى كان مقررا لها يوليو الماضى وتأجلت الى ديسمبر ١٩٩٤.

إن الأشهر القادمة متخمة بالازمات والتحديات والاخطار التى تهدد حياة الناس وأرزاقهم، ومالم نتجاوز- كمعارضة تقدمية وديمقراطية- الخلاف فى تقدير مؤتمر الحوار الوطنى، ونعبر هذه المرحلة ونبنى على ماقد يكون فيها من إيجابيات، وننسق حركتنا بصورة جدية فليس من حقنا بعد ذلك أن نتحدث عن البديل الثالث ونقدم أنفسنا كحملة رايته.

رئيس التحرير



ندوة

مؤتمر الحوار..
بين المشاركين والمقاطعين

قبل أن يختتم مؤتمر الحوار الوطنى جلساته بساعات دعت اليسار عددا من الساسة والمفكرين، سواء الذين شاركوا فى جلساته أو تابعوها عن بعد، للنقاش حول هذه التجربة ونتائجها. وقد لبى الدعوة كل من:

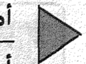
د. **ابراهيم دسوقى أباظة** نائب رئيس حزب الوفد

- د. **حسام عيسى** عضو المكتب السياسى ومسئول الامانة السياسية بالحزب العربى الديمقراطى الناصرى
- د. **رفعت السعيد** الأمين العام لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى
- **صلاح عدلى** عن الشيوعيين المصريين
- د. **عبد العظيم أنيس** كاتب وأستاذ جامعى وعضو مجلس مستشارى اليسار
- د. **فوزى منصور** كاتب وأستاذ جامعى

واعتذر عن الحضور لظروف طارئة كل من **عادل حسين** الأمين العام لحزب العمل ود. **جودة عبد الخالق** أمين اللجنة الاقتصادية بحزب التجمع الذى تفضل مشكورا بعد ذلك بكتابة رأيه وارساله للمجلة.

وادار الندوة **حسين عبد الرازق** رئيس التحرير.

وتنشر «اليسار» النص الكامل لهذه الندوة على أمل أن يكون الموضوع كله مطروحا للحوار على صفحاتها فى الاعداد القادمة.



أدار الندوة: حسين عبد الرازق

أعدها للنشر: عماد فؤاد

حسين عبد الرازق:

أرحب بالاخوة من المشاركين فى هذه الندوة، التى دعت اليها «اليسار» فى محاولة لتقييم سريع لمؤتمر الحوار الوطنى وماصادفه من عقبات ، وما تحقق من نتائج.

وفى البداية استأذن فى ذكر بعض المعلومات الاساسية التى قد تساعد فى الحوار، وكذلك بعض الاسئلة التى تدور فى أذهان المهتمين بهذا الموضوع.

كلنا نتذكر أن دعوة الحوار بدأت بخطاب الرئيس **حسنى مبارك** عقب حلفه اليمين رئيسا لولاية ثالثة فى ١٢ أكتوبر ١٩٩٣. ثم كرر الدعوة عند افتتاح دورة مجلس الشعب فى إجتماع مشترك بين مجلسى الشعب والشورى فى نوفمبر ١٩٩٣ ودعا إلى ما أسماه بالوفاق الوطنى وحدد ثلاثة محاور رئيسية فى خطابه الثانى وهى:

١- حفظ الأمن والاستقرار.

٢- الحرص على تحقيق التوازن بين احتياجات المواطنين وقدرة المجتمع على الوفاء بهذه الاحتياجات من خلال تنمية شاملة مستمرة ومثمرة.

٣- توسيع قاعدة المشاركة فى الرأى والعمل.

بعد هذه الدعوة اجتمعت أحزاب المعارضة كلها تقريبا، وعلى وجه التحديد «**الوفد، والتجمع، والعمل، والاحرار، والناصرى، ومصر العربى الاشتراكى، ومصر الفتاة، والاتحادى الديمقراطى، والخضر، والاخوان المسلمون، والشيوعيون.**» وأعلنوا فى بيان لهم فى نوفمبر من العام الماضى قبولهم لمبدأ الحوار، وركزوا على ثلاث نقاط.

الأولى: هى أن الحوار يجب أن يبدأ فى المرحلة الأولى على الاقل بين الأحزاب والقوى السياسية من خلال رؤسائها أو ممثليها دون مصادرة حق المفكرين والمثقفين والمبدعين والمؤسسات الشعبية فى المناقشة فى مواقعهم أو فى مراحل تالية فى نطاق مايسمى بالمؤتمر القومى. واقترحوا لجنة من ممثلى كافة الاحزاب والقوى المصرية بلا استثناء لإعداد جدول الاعمال على أن يكون الاصلاح السياسى له الأولوية باعتباره المدخل لمناقشة كافة القضايا الاخرى سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو قضية الارهاب.

الثانية: أن تتاح للأحزاب والقوى السياسية كافة الفرص الحقيقية لعرض وجهات نظرها ومواقفها من خلال أجهزة الإعلام الرسمية (الإذاعة والتليفزيون).

الثالثة: رفع القيود المفروضة على الاحزاب والقوى السياسية وإقرار حقها فى عقد المؤتمرات السياسية الجماهيرية بمجرد الإخطار، كمحاولة للخروج من الحصار المفروض عليهم.

وتلا صدور هذا البيان اتصالات بين الحزب الوطنى الديمقراطى الذى شكل وفدا ضم د. **يوسف والى وصفوت الشريف وكمال الشاذلى** والتقى لقاءات ثنائية مع كل الاحزاب ووصلوا فى النهاية إلى تفاهم حول نوع من اللجنة التحضيرية أو السكرتارية تضم رؤساء الاحزاب للإعداد لهذا المؤتمر. وأن يتم الاتفاق على جدول الأعمال بينهم جميعا. وأن يتم اختيار الهيئات والشخصيات العامة التى تحضر المؤتمر بالاتفاق والتفاهم. وأن الاصلاح السياسى والديمقراطى من ضمن الأولويات الاساسية إن لم يكن الأولوية الأولى. وتمت الموافقة على عدم وجود تصويت ولا أغلبية أو أقلية.

نام الموضوع لفترة الى أن فوجئنا بدعوة الرئيس لما سمى بلجنة الإعداد للحوار وكلنا نعرف ما أثارته من ردود أفعال، وأن كل الآحزاب اعترضت على طريقة التشكيل ووجود أغلبية كاسحة من الحزب الوطنى وجدول أعمال معد سلفا وعلى تعيين المقرر وشخصيته أيضا بالنسبة للبعض.

وترتب على ذلك انسحاب حزب الوفد بعد الجلسة الأولى، فى موقف مفاجئ وانفرادى حيث لم يتم فى اجتماع الاحزاب الذى سبق هذا الموقف بأربعة وعشرين ساعة الاتفاق على ذلك، بل كان الإتفاق على أن تطرح الاحزاب ملاحظاتها واعتراضاتها على اللجنة. والحزب الوحيد الذى أعلن إعتراضه وأنه سيعلن تجميد موقفه كان الحزب الناصرى.

بعد اللقاء الأول للجنة التحضيرية وبعد أن سجل **خالد محى الدين وابراهيم شكرى وفؤاد سراج الدين** ملاحظاتهم على ماتم. أعلن فى اليوم التالى انسحاب حزب الوفد وتوقفت الاجتماعات وجرت الاتصالات مع نفس مجموعة الحزب الوطنى الذين أبدوا تفهما لكل هذه الملاحظات وقالوا أنه لايمكن التراجع وأكدوا أن كل هذه الأمور سيتم مراعاتها فى تشكيل المؤتمر وطريقة ادارته.

وفى النهاية اعلن تشكيل المؤتمر بالصورة التى تعرفونها ٢٧٩ عضوا منهم ٢٣٧ عضوا من الحزب الوطنى- ليسوا ممثلين للحزب الوطنى ولكنهم أعضاء به- وشارك من الاحزاب الرئيسية التجمع والعمل، وكذلك الاحزاب الاخرى وفى كل هذه المرحلة تم تجاهل القوى السياسية التى لم تعترف الدولة بها كأحزاب سياسية مثل الاخوان أو الشيوعيين المصريين.

هذا عرض سريع لما تم واعتقد ..أنه على ضوء مانشر وأذيع فقد أصبحنا فى موقف يمكننا من تقييم أقرب الى الموضوعية بخصوص هذا المؤتمر.

وسأطرح مجموعة من الاسئلة هى:

- ماهى الاسباب التى دفعت الرئيس والحزب الحاكم لطرح هذه الدعوة فى أكتوبر الماضى وحتى الآن؟
- ماهى الاسباب التى أدت الى أن تشارك احزاب مثل التجمع والعمل فى الحوار وتمتنع أحزاب أخرى كالوفد والناصرى عن المشاركة، بصرف النظر عما أعلنته هذه الاحزاب سواء المشاركة أو المقاطعة؟
- ماهو تقييمنا لهذا المؤتمر سواء بالسلب أو الايجاب؟ وليس شرطا أن يكون إيجابيا فقط أو سلبيا فقط فيمكن أن نطرح الجوانب الايجابية والسلبية معا.

د. حسام عيسى:

اعتقد أن السؤال الواجب طرحه هو من حضر حضر لماذا؟ وليس السؤال من امتنع لماذا امتنع. لأنك عندماتسأل عن سبب الغياب يبدو الأمر وكأن الأصل هو الحضور بل من المفروض حضورهم.

حسين عبد الرازق

عندما أسأل عن سبب الغياب فهذا يرجع لأن الاحزاب اتفقت فى نوفمبر الماضى على الحضور

د. حسام عيسى

الاحزاب اتفقت على الحضور وفقا للشروط المتفق عليها.

حسين عبد الرازق:

اذا من الممكن أن يكون سبب عدم حضورها هو عدم تحقق هذه الشروط. على أى حال النقاش سيوضح الموضوع كله.



د. ابراهيم دسوقى أباظة

نظام الحكم مبنى على الفردية المطلقة.. والدولة تدار بطريقة التفاتيش..

نصف الطريق الى الاصلاح أن يذهب هذا النظام

د. ابراهيم الدسوقى أباظة

سأتكلم عن مرحلة الإعداد للحوار، وهى المرحلة التى تم فيها الإتفاق بين الاحزاب السياسية فى اجتماعين متتاليين فى مقر حزب الوفد حضرهما الدكتور رفعت السعيد.

فى الاجتماع الاول وضعنا عددا من الشروط للحضور وهذه الشروط تمثل الحد الأدنى الضرورى .فى صدر هذه الشروط ضرورة معالجة قضية الاصلاح السياسى. ثم أكدنا على نفس الشروط فى الاجتماع الثانى. وعندما أعلن عن تشكيل لجنة الاعداد للمؤتمر قال رئيس حزب الوفد طالما تشكلت لجنة للاعداد للحوار ولم يحترم فيها رأى الاحزاب السياسية فأنا سأحضر هذا الاجتماع وسأعلن أن هذه اللجنة غير ديمقراطية وسأنسحب.

لماذا إنسحب حزب الوفد من الحوار الوطنى؟

أولا.. لأن الاجراءات المتعلقة بالإعداد للحوار لم تنتهج الاسلوب الديمقراطى.فرئيس الدولة هو الذى حدد أعضاء لجنة الاعداد للحوار وكان اغلب اعضاء اللجنة من الحزب الوطنى. **والخطوات الاجرائية والتمهيدية تحدد بوضوح نتيجة الحوار.** وقد اعتبرنا أنه طالما شكلت لجنة الاعداد للحوار بطريقة غير ديمقراطية فلابد وأن ينتهى المؤتمر نفسه الى صورة غير ديمقراطية.

ومفهومنا للحوار الوطنى هو أنه حوار لفتح الابواب على الإصلاح الشامل لمصر. والمفروض أن دعوة رئيس الدولة للأحزاب والقوى السياسية للمشاركة فى الحوار المقصود بها هو الإصلاح الشامل الاقتصادى والاجتماعى والاخلاقى والتعليمى والصحى والأمنى.. الخ

والمفتاح الاول أو المدخل الاول الذى أقرته الاحزاب **هو الاصلاح السياسى** لأن هذا هو الاساس والخلل الرئيسى فى المسيرة المصرية هو خلل من النوع السياسى . **نظام الحكم مبنى على الفردية المطلقة والدولة تدار بطريقة التفاتيش حيث يملك واحد فقط كل السلطة فى يده،** ويقرب أهل الثقة ويبعد أهل الكفاءة. والدستور صنع على هوى الفرد ليمكنه من كافة الصلاحيات ويطلق يده فى كافة الأمور. وفوق هذا برلمانات صورية. والبرلمان محروم من احد الحقوق الاساسية لأى برلمان وهو حق طرح الثقة بالحكومة أو أحد أعضائها وكذلك حقها فى تعديل الموازنة العامة للدولة .اذا فالحياة النيابية ورقية **لاقيمة لها إنما وضعت لتجميل الوجه الديكتاتورى للنظام.**

أمام هذا الوضع فمن المستحيل أن أقفز فوق قضية الإصلاح السياسى لأتكلم فى قضية الاصلاح الإقتصادى أو إصلاح الاوضاع الاجتماعية أو أى نوع من أنواع الاصلاح **طالما أن أداة الحكم نفسها فاسدة أو عاجزة** وهى التى وصلت بنا الى هذه الأوضاع التى تحاول اليوم الإلتفاف حولها ومعالجتها.

من أوصل البلد الى هذه الحالة؟ بالتأكيد هو هذا النظام، أذا يكون المنطلق هنا هو إصلاح هذا النظام أولا، ولابد أن نعتبر أن **نصف الطريق الى الإصلاح هو أن يذهب هذا النظام والنصف الثانى هو تدبير وإعداد.**

من هنا قلنا أننا أذا كنا قد دعينا الى مائدة الحوار إنما ندعى لنناقش كيفية إصلاح أو تعديل أو تغيير الدستور. وكيف يمكننا تعديل القوانين المكملة للدستور مثل قوانين مباشرة الحقوق السياسية ، وقانون الاحزاب السياسية وقانون سلطة الصحافة، وكافة القوانين المرتبطة بممارسة الحياة السياسة.

كيف يمكننا إذا أن نهيئ الطريقة لنقلة ديمقراطية بأسلوب هادئ منظم متحضر يمكننا فى نهاية الفترة الانتقالية التى ستجرى خلالها هذه الإصلاحات أن نهيئ لانتخابات عامة تعرض فيها الاحزاب برامجها، وعندما يحصل حزب على الأغلبية المطلوبة، أو عندما تحصل على هذه الأغلبية عدة أحزاب، يمكنها عمل إئتلاف لتحقق الإصلاحات المطلوبة طبقا لبرامجها المعلنة. إنما عندما يطلب منا أن نعلم قائد السفينة كيف يقودها فهذا لايجوز، هل مطلوب منى أن أعلم الحاكم ماذا يفعل فى الاقتصاد أو التعليم أو الصحة أو غيرهما من القضايا؟

القضايا الفنية الخاصة بعملية الاصلاح الاقتصادى أو غيره من القضايا مطروحة ومدروسة ومعروفة وموجودة فى برامج الاحزاب وفى الجامعات واللجان القومية المتخصصة، ولاتحتاج لأن نعقد مؤتمرا من أجلها.. المطلوب قرار سياسى فى النهاية والاحزاب لاتتحاور إلاحول قضية حل الأزمة السياسة والوصول الى حكم ديمقراطى يسمح بالتالى بمعالجة الامراض التى تشكو منها الأمة، وبالتالى ومن هذا المنطلق نحن رفضنا الحوار لسببين

الأول: هو إستبعاد المضمون الرئيسى للحوار وهو الإصلاح السياسى بالمعنى الذى طرحته.

الثانى: هو أن التشكيلات التى تمت فى هذا الحوار إنما هى تشكيلات غير ديمقراطية على الإطلاق ولايمكن أن تؤدى الى جديد وقد رأينا النتائج من الآن واضحة وجلية كما نشرتها الصحف. وشكرا.

إجراء الحوار تطويع للحاكم والمحكوم

د. رفعت السعيد

السؤال الذى سأله د. حسام عيسى وهو هل من المفترض أن يكون هناك حوار؟ أو لا؟

هذا يتوقف على رؤيتنا للأوضاع وعلى أسلوبنا فى التعامل مع الواقع.

أولا. من حيث المبدأ أنا أعتقد أنه لايمكن رفض الحوار مع الاخرين حيث نعيش فى مجتمع متعدد الاتجاهات والأفكار. فإما أن نلجأ إلى أسلوب **الفكر المتسيد** – أن أكون أنا الصحيح والأخر خاطئ، ومن ثم فلا مجال للحوار مع الأخر- هذه الفكرة تتواجد عندما يمكن تسميته

بالفكر الشمولي، وعند الجماعات الإسلامية التي تعتقد أن لها مطلق الصحة وأن مفارقها مفارق لكل شئ. ولكن نحن نؤمن **بنسبية الحقيقة ونسبية المعرفة ونسبية صحة الأشياء.** ونحن نجلس إلى هذه المائدة أعتقد أن هناك ثلاث أو أربع أراء مختلفة، وبالتالي فإن رفض مبدأ الحوار مع أى طرف أعتقد أنه غير صحيح.

النقطة الثانية أن هذا المجتمع الذى ظل فيه الحاكم منذ زمن بعيد وليس الآن فقط يعتقد أنه مطلق الصحة ، وأن الآخر، إما أن يكون ثورة مضادة أو كافرا أو عميلا أو.. أو.. الخ. هذا التفكير يجب أن ننزعه من الحاكم وألا نسمح له بأن يتخيل أنه وحده مطلق الصحة وأن نستطيع القول له بأنه خاطئ وأن هذا خطأ.. وهذا أيضا،.......، و هذا نستطيع أن نتواصل معه. إن مجرد إجراء مثل هذا الحوار هو **تطويع للحاكم والمحكوم**- وأنا هنا أتكلم من حيث المبدأ دون أن نربط أنفسنا بما يجرى الآن- تطويع للحاكم والمحكوم بمبدأ قبول الآخر، ومبدأ التعامل مع الآخر بعد أن عانت مصر لفترة طويلة من فكرة رفض الآخر وعلى الناس أن يتعلموا أن يقولوا لا أو نعم، وأن هذه الفكرة يمكن تغييرها أو تطويرها فلا يجب أن نعتبر المسائل حدية وأنني أنا فقط الأصح. فنحن نتكلم دائما عن نسبية المعرفة وعن نسبية الحقيقة ولكن عندما نتكلم عن أنفسنا ننسى هذه المبادئ البسيطة ونتجاهلها ونتغافل عنها ولم يرفض أحد- كما اعتقد- مبدأ الحوار.

القضية إذا هى (الشروط) وهذه الشروط واسعة الذمة وواسعة المدى، ونتعامل معها ، ليس فقط وفق رؤيتنا لأنه فى الأصل عندما أقبل مبدأ الحوار فأنا أيضا أقبل بمبدأ نسبية الشروط وكما تكون الحقيقة نسبية فإن رؤيتى أيضا للشروط لابد وأن تكون نسبيه، بمعنى أن تقبل هذا وترفض ذاك، وتقبل منتصف الطريق، وتقبل شروط جزئية وأخرى كاملة، وتقبل ماهو مفيد وماهو غير مفيد أيضا أى أن هذه القضية لابد وأن تكون نسبية.

نحن اتفقنا مع كافة الأحزاب على مبدأ الحوار وجلسنا معا وتحاورنا طويلا حول الشروط والأساليب ووصلنا الى ثلاث مبادئ إتفقنا عليها جميعا (الوفد- العربى الناصرى- التجمع) وباقى القوى.

المبدأ الأول: هو أن قضية تعديل الدستور ليست مطروحة الآن ولكنها مسألة أساسية وبالغة الأهمية ولكن طرحها الآن وفى الحال ليس مفيدا، وأريد أن أقول أن قضية تعديل الدستور كفيلة بتفجير الخلافات وسط معسكر المعارضة لماذا؟ **لأن أول كلمه قالها الوفد عندما طالب بتعديل الدستور هى إلغاء الإشتراكية والنظام الشمولى.. هنا سأتحسس مسدسى وأيضا الدكتور حسام عيسى** سيتحسس مسدسه ، وسنبدأ بالخلافات منذ اللحظة الأولى.

المبدأ الثانى: أنه فى ظل المناخ المتأسلم الحالى ماذا تتوقعون أن يكون عليه شكل الدستور القادم؟ فى لجنة الحوار فوجئنا بحملة عاصفة - واضطررنا أن نقف ضدها بعنف- للمطالبة بمراجعة كل القوانين لنرى مدى ملاءمتها للشريعة، وبدأنا فى مناقشة ماهى الشريعة؟ وحكم المحكمة الدستورية العليا حول ماهى الشريعة؟ **والمحكمة الدستورية العليا قررت أن الشريعة هى القرآن والسنة الصحيحة وليس الفقه. والأخرين يعشاجرون** ويقولون أنه الفقه. إذا فى المناخ الحالى طرح تعديل الدستور فى رأيى أنه مجازفة خطيرة وغير محمودة العواقب ولامحسوبة العواقب، ولكن هل سنترك الدستور كما هو؟

لاطبعا ولكن يجب أن نخوض معا معركة مشتركة من أجل تنمية وتقوية القوى الديمقراطية فى المجتمع بحيث إذا أتت عملية تعديل الدستور تكون فى ظل مناخ أكثر تحضرا وأكثر ملاءمة حتى نستطيع أن نصل الى دستور أفضل وليس أسوأ. نحن فى التجمع رأينا- وبصراحة شديدة- أن مشروع الدستور الذى تم طرحه وقيل أن الوفد والعمل شاركا فى صياغته ، اسوأ مليون مرة من الدستور الحالى. وهذا المشروع كان قد طرحه الدكتور **حلمى مراد** وقال أن الدكتور **محمد عصفور** ممثلا لحزب الوفد شارك معه، وأن **جمال ربيع** ممثلا لحزب مصر شارك معه أيضا. هذا الدستور الذى قدموه هو أسوأ من أى دستور حكمت به مصر حتى فى عصر المماليك فهو دستور ينص على رفض مجانية التعليم، وينص على أن كافة القوانين الوضعية تستمد من الشريعة الاسلامية ، وينص.. وينص.. الخ.

هل نحن مهيئون لخوض معركة ضد هذا الموضوع؟

اذا علينا أن نخوض أولا المعركة لتنمية الوعى الديمقراطى ولمواجهة المد المتأسلم ، ومواجهة المناخ الردئ حيث تصبح المظلة مظلة ليبرالية وديمقراطية . وفى إطار هذه المظلة الليبرالية الديمقراطية نبدأ عملية تعديل الدستور وإلا يصبح الأمر مجازفة، والسياسى ليس مسموحا له أن يخوض البحر دون أن يتعلم العوم.

فى هذا المجال نحن علينا أن نتقن فن تعديل الدستور وتهيئة الظروف لتعديله قبل أن نرفع هذا الشعار

المبدأ الثالث: الذى اتفقنا عليه هو جدول الاعمال. كانت هناك وجهات نظر مختلفة. الإصلاح السياسى فقط. أم الإصلاح السياسى اولا؟ ، والسؤال الثانى هو هل نناقش قضايا الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى وموضوع الإرهاب أم لاتناقشه؟ كانت وجهة ظرنا نحن- والتى اتفقت عليها كل الأحزاب- إنه بالإمكان مناقشة الثلاثة قضايا فى وقت واحد عبر لجان فرعية والتجربة العملية أثبتت إنه خلال الحوار- الحالى- رغم أنه كان هناك ثلاث لجان فرعية الا أن الحوار الأساسى دار فى اللجنة السياسية. وكان السؤال الثالث حول موضوع الحضور، فالحكم القى الى الساحة بعدة الغام الاول عندما قلنا الحوار حول القضايا السياسية والاجتماعية ومشاكل الجماهير. ونحن حذرنا فى هذا الوقت وقلنا أنه ليس بإمكان الأحزاب أن تواجه الجماهير بأنها ترفض مناقشة قضايا الإصلاح الإقتصادى والاجتماعى لاننا سنصور وكأننا أناس نرفض مناقشة قضايا الجماهير، وقلت لهم أحذركم- والدكتور **إبراهيم الدسوقى** يتذكر هذا الكلام- إن أى حزب لايجرؤ أن يعلن للجماهير إنه رافض لمناقشة قضايا الاصلاح الاقتصادى لأنه على الفور سيقول الحزب الحاكم «هاهم يريدون أن يناقشوا القضايا الخاصة بهم فقط وإنهم يريدون الوصول الى الحكم تاركين مشاكلكم - الغذاء- البطالة- وكافة المشاكل التى تعانون منها ويرفضون مناقشتها».

إذا لنناقش. مما نخاف؟

وأعود الى موضوع الحضور حيث أن الحكم القى بلغم أخر حين قال أن الاحزاب السياسية ليست بمفردها. فهناك قوى أخرى فى النقابات والهيئات والمؤسسات والشخصيات.. و... و وكان رأى بعض الاحزاب الا نقبل ذلك . كانت وجهة نظرنا- واتفق الجميع على ذلك- أنه لايمكن أن نعلن رفضنا للآخرين. وبأى صفة نرفض أن تحضر نقابة المحامين - مثلا- الحوار؟ **احمد الخواجة** كان يقول لماذا يتحدث رؤساء الاحزاب أولا فأنا رئيس نقابة منتخب من ٤٠ ألف محام وأتحدى اذا كان هناك حزب عنده نصف العضوية الموجودة لدى.

د. ابراهيم الدسوقى اباظة

لايستطيع الخواجة أن يتكلم بصفته السياسية وانما يتكلم عن نفسه فقط أنا فؤاد سراج الدين مثلا يستطيع أن يتكلم بصفته السياسية.

د. رفعت السعيد:

نقيب المحامين يقدر يتكلم بصفته كمواطن يادكتور ابراهيم.

وعلى كل حال أنا لا أستطيع ولا أفضل أن اقف فى مواجهة الناس

وأقول أنا أرفض حضور المواطنين أو أرفض حضور المثقفين، أو أرفض حضور رؤساء النقابات لماذا لايشاركون معى فى الحوار ويكونون عونا لى؟ ، ولماذا أفترض أن د. **حمدى السيد** مع الحكومة وهو يقف وينتقد الحكومة فى الحوار بشدة وله وجهه نظر قد أختلف أو أتفق معها؟ ، والمهندس **حسب الله الكفراوى** وقف وأول جملة قالها إنه يؤيد ماقاله حزب التجمع وباغت الجميع بذلك. فلماذا أفترض أن كل هذه العناصر فى الصف الآخر، أو مرفوضة ، أو حضورها ضار، أو أبادرها بالعداء وأمنعها من الحضور. النظام يا إخوانى الأعزاء كان مطلبه أن يقتصر الحوار على ستة أحزاب فقط هى الأحزاب الرئيسية. والذى صمم على أن تحضر كل الآحزاب هو حزب الوفد هذه الاحزاب رصيد للحكم، والإصرار على حضورها كان خطأ. لماذا؟ لأنه لو كان مدعوا للحوار ستة أحزاب فقط وانسحب الوفد وانسحب الناصرى. فمن سيبقى؟ التجمع والعمل والاحرار.

وإذا انسحب التجمع؟ كان الحوار سينهار، ولكن الوفد هو الذى طلب حضور الثلاثة عشر حزبا وأرغمنا على ذلك وفى هذه الحالة عندما ننسحب تكون فقط مجرد حزب أو إثنين أو ثلاثة من ١٣ حزبا.

من هنا نجد أنه ومنذ البداية كان تكتيكنا خاطئا.

على كل حال نحن نرى أن زمن المعادلة الصفرية قد إنتهى لم يعد **صحيحا إننى إذا كسبت يتعين أن يخسر الطرف الآخر وإذا كسب الآخر يتعين أن أخسر أنا.** لقد إنتهى هذا الزمان ويتعين على القوى السياسية وخاصة اليسار فى ظل المأزق التاريخى الذى يعيش فيه أن يتخلى عن هذه الفكرة وأن يدرك أنه بالامكان اللعب على تحريك المواقف وأنه من الامور الممكنة أن أحقق مكسبا وأن يحقق الآخر أيضا كسبا ، وأن يتواصل محاولة إكتساب مواقع صغيرة مع استمرار التمسك بالمواقف الأصلية وأسلوب المعارضة المبدئية، ولايوجد تناقض بين الإثنين. لا الذين ذهبوا للحوار سلموا ، ولاوقفوا موقف الاستجداء من النظام بالعكس. **لقد كان صوتنا فى الحوار هو الأعلى وكانت حجتناهى الأقوى وكان تأثيرنا هو الافضل داخل الحوار وحتى داخل أعضاء الحزب الوطنى أنفسهم.**

أنا أفكر من حيث المبدأ .وأنا لا أناقش القضية الحالية. إن فكرة الاستعلاء بالموقف، وأنا صح والآخر خطأ، هى تماما كفكرة الاستعلاء بالايمان عند الجماعات المتأسلمه والتى ترى إننا فئة كافرة وهم فئة مؤمنة. إنهم مخطئين بالفعل ويقودون هذا البلد الى الهاوية

عندما قال الحزب الوطنى أنه يطلب الغاء قانون حماية الجبهة الداخلية ، وعندما كتبت الاهرام أن ثمانية أحزاب توافق على اقتراحات الحزب الوطنى بتعديل القوانين قلت لهم من الذى وضع هذه القوانين؟ إنه أنتم وأنتم الذين وضعتموها بأشخاصكم وأيدتموها ، ونحن بأشخاصنا الذين عارضناها وسجنا بسبب معارضتنا لها ، والأن تقولون أن الآحزاب تؤيدكم؟ إنه أنتم الذين تتراجعون عما ارتكبتم من أخطاء فى حق هذا الوطن.

إذا كان عندى فرصة مثل هذا القول، ومثل هذا الفعل ، ومثل هذا التحريك للمواقف فلماذا أتخلى عنها؟.

النقطة الأخيرة فى كلامى هى ملاحظات على كلام الدكتور **ابراهيم الدسوقى أباظة** فهو يعطى توصيفات مثل **«برلمانات ورقية لاقيمة لها وضعت لتجميل الوجه الديكتاتورى للنظام».** إذا كان تفسيرك هذا صحيحا هنا يكون دخولك البرلمان سنة ١٩٨٤ ، والبرلمان الذى تلاه خطأ، ويكون إستعدادك للإنتخابات المقبلة خطأ ، وستظل طيلة حياتك مقاطعا للحياة البرلمانية إذا كان هذا رأيك. لأن مشاركتك فى برلمانات ورقية وضعت لتجميل الوجه الديكتاتورى للنظام لايمكن أن



حسين عبد الرازق

كيف ستتعامل الأحزاب مع مؤتمر الحوار ونتائجة؟..

يسمح به.

د. ابراهيم دسوقى أباظة:

من الذى سمع إنك تكلمت فى البرلمان وقلت كذا ، وكذا،..و حضرتك فى الحوار تكلمت ولكن الناس لاتعرف ماذا قلت، وهناك أجهزة إعلامية طاغية تعطى صورة أخرى مغايرة تماما للواقع .فى التليفزيون أجد فمى يتحرك ويقول المذيع كلاما أخر على لسانى

أنهم خبراء تزوير لم يسبق لهم مثيل

د. رفعت السعيد:

هذا غير صحيح ولعشر مرات بعد نشرة السادسة مساء يقدم ممثلى الآحزاب فى التليفزيون، وأشهد أن أعضاء التجمع تم تقديمهم عشر مرات وأعطوا كل واحدا منهم خمس دقائق ولم يشطب من كلامهم حرفا واحدا

د. ابراهيم الدسوقى أباظة:

ولكن التغطية فى جملتها تجعل موقف المعارضة سيئا.

د. رفعت السعيد:

حتى جريدة الوفد غطت الحدث

د. عبد العظيم انيس:

أنا سألت د.جودة **عبد الخالق** بعد حديثه فى التليفزيون هل أذيع كلامك كله؟ فقال:لا

د. رفعت السعيد

كلام الجلسات بالطبع لم يذع كاملا ولكن الحديث التليفزيونى أذيع بالكامل.

أنتقل الى نقطة أخرى. الدكتور إبراهيم يقول أن نصف الطريق هو أن يذهب النظام والنصف الثانى تدبير وإعداد.

هذه قضية تحتاج الى إسلوب آخر. غير أسلوب النضال البرلمانى فهو اسلوب لايتفق مع هذه الفكرة لأنها فكرة جيفارية.

د. ابراهيم الدسوقى أباظة:

مافات هذا البلد من كسب وماضاع منه من فرص إنما سببه هذا النظام وأساليب حكمه. واعتبر هذا النظام هو العقبة الكأداء فى تقدم هذا البلد



د. رفعت السعيد

كان صوتنا هو الأعلى
وكانت حجتنا هى الأقوى
وكان تأثيرنا هو الأفضل

وغيره وإذا أنت أتيت بأعظم إقتصاديي العالم ووضعتهم تحت مظلة هذا النظام ستبوء كل أساليبهم بالفشل.

د. رفعت السعيد

هذا يتوقف على ماهية هذا الإصلاح الإقتصادى.

وأخيرا أقول أن هذا التعبير لو كان صحيحا ويعكس موقف حزب الوفد فإنه يعد تغييرا جذريا فى مسلك الحزب إزاء مجمل العمل السياسى لأنه يعنى أنه لاحوار، لامشاركة، لا دخول فى الانتخابات، ولامحليات ،لابرلمان فهل أنتم تنوون مقاطعة الانتخابات المقبلة أيضا؟ وهذه قضية أخرى.

طالبنا بدعوة «الاخوان المسلمين» والحزب الشيوعى المصرى

د. حسام عيسى:

حقيقة لا أرغب فى تفسير النوايا. إنما كثير «مما قاله د. **رفعت السعيد** أحسست أنه موجها لى

عندما قال أن الفكر المتسيد والفكر الشمولى كالفكر الدينى أنا أعتقد إنه لم يود أن يقول والفكر الناصري ولكنى سأضيفها. نعم والفكر الناصرى لقد كانت على طرف لسانه، وسأضيف عليها الفكر الستالينى أيضا.

وعن نسبية الحقيقة ونسبية المعرفة ،فأنا أختلف فى هذا لأن المعرفة مطلقة وليست نسبية، هى نسبية على المستوى التاريخى ولكن المعرفة العلمية هى معرفة مطلقة حتى تتغير وإلا كان من المؤكد عدم تطبيقها عمليا.

و الايدلوجية نسبية ولكن المعرفة العلمية مطلقة. ولايجوز أن تقال الكلمات لتبرير أشياء هى ليست بالضرورة صحيحة. الايدلوجية نسبية وأيضا الخلاف الايديولوجى وهذه على أية حال ليس لها تأثير كبير الأن إنما سأعود اليها بعد ذلك.

لماذا الدعوة للحوار؟

أعتقد أن هناك عاملين. هناك عامل خارجى وهناك أيضا عامل داخلى.

العامل الخارجى البعض يقول أنه نوع من الضغط الامريكى. على أية حال إذا جلست فى مجالس البورجوزاية المصرية خلال زيارة الرئيس لأمريكا كانوا يتطلعون الى ضغوط **كيلنتون** عليه ويتمنون أن تزيد الضغوط عليه ليزيد من دوران عملية الانفتاح بعد عودته. ومحاضرات السفير الامريكى السابق **«بللترو»** فى كلية الاقتصاد و- السفير السابق له أيضا وأنا حضرتها ثلاث مرات- كان فيها ضغط شديد من أجل الحوار، والاثنان قالاها بوضوح- وأعتقد أنهما لايتكلمان أى كلام- وقالا أنه لابد من وجود انفتاح ديمقراطى أكبر ولابد من تحاور أكبر مع القوى السياسية، وقيل اكثر من هذا. إذا كان هناك عامل خارجى وأنا لاأدخل فى مطبخ المعلومات إنما بالتأكيد كان هناك عامل خارجى وكان لابد من الاستجابة له بشكل أو بأخر إنما بأقل خسائر ممكنة.

وكان هناك العامل الداخلى وهو الارهاب، **وما لاحظته أنه كانت تزداد الدعوة للحوار كلما ازدادت طلقات الرصاص وتخبو تماما كلما حقق البوليس المصرى إنتصارا** وأنا اعتقد أنه لولا الانتصارات الكبيرة التى أحرزها البوليس المصرى فى الفترة الأخيرة لأخذ هذا الحوار الأخير منحى مختلفا تماما ، وكل التنازلات التى أبديت لنا فى الاجتماعات الثنائية مع الاحزاب- وأنا لم أحضر الاجتماعات الجماعية- سحبت بالكامل وكانوا يعطون كل هذه التنازلات فى الوقت الذى كانت تضرب فيه القاهرة فى كل مكان، وكانوا لايعرفون «راسهم من رجليهم».

كان هناك هذان العاملان (الخارجى والداخلى) ولكن كان المطلوب الاستجابة له بأقل الخسائر الممكنة للنظام. لأن الاستجابة للحوار بالطريقة التى طرحتها الآحزاب كان يعنى- بصراحة- أن الحزب الوطنى (يروح)

وسأعطى مثلا واحدا. لقد قلنا لابد للحوار من العلانية كما فعل **عبد الناصر** سنة ١٩٦٤ وحتى الاحزاب الاخرى قالت أن عبد الناصر حاور **خالد محمد خالد** أمام التليفزيون فنحن نريد هذا الحوار أيضا أمام التليفزيون . والرئيس فى اجتماع بمجلس الوزراء قال الا التليفزيون. **العلانية كانت شرطنا الرئيسى كحزب ناصرى وأخذنا بهذا قرارا من اللجنة المركزية للحزب وهو الانشارك فى الحوار إلا بتحقيق شرط العلانية..لماذا؟.**

لأن المجتمع المصرى يعيش فى أزمة لم يعرفها على الأقل منذ عهد **محمد على. فى تاريخ مصر لم يحدث أن ظلت طلقات الرصاص بين جماعات على الأرض المصرية وبين البوليس المصرى لمدة ثلاث سنوات منذ محمد على** وحتى الآن وأقصى مدة لها من قبل كانت لعدة شهور كما حدث فى ثورات الفلاحين المصريين أيام عرابى أو سنة ١٩٤٦ أو حتى الجمعية السرية لحزب الوفد ،وهذه كانت ضد الاستعمار والإقطاعيين، إنما عمليات منظمة ضد نظام الحكم تستهدف إسقاطه وتضرب السلطة فى معاقلها لم يحدث منذ أيام **محمد على** وحتى اليوم إطلاقا ، ولمدة ثلاث سنوات ..إذا هذه أزمة مجتمعية لم يعرفها المجتمع المصرى فى تاريخه.

وقلت لممثلى الحزب الوطنى فى اللقاء مع حزبنا.. تريدون الخروج من هذه الأزمة لابد من دفع الثمن. وأنتم غير قادرين على دفع هذا الثمن، وقلت لهم سأعطيكم مثالا واحدا ألا وهو الفساد ..**هل تستطيعون طرح قضية الفساد.** هذه هى القضية الأولى المطروحة على الضمير المصرى الآن وأنا لا أجلس مجلس رأسمالية مصرية أو مجلس فلاحين أو عمال أو أساتذة جامعة إلا ويتكلمون عن أبناء الكبار الذين أصبحوا اصحاب ملايين والذين يعملون بأسلوب المماليك. وطرحت أسماء وقلت لهم

هل تستطيعون كشف الفساد؟ بالطبع لا لأنه يعنى **ادانتكم. فانتم فى الحقيقة تريدون سيركا نلعب فيه دور المهرج، ونحن غير مستعدين لهذا.** وكان ردهم- عندما كانت القنابل فى كل مكان- أننا فى مركب واحد وإن أصابها شئ سنصاب معها جميعا. وقلت لهم هذا غير صحيح. فأجابوا أن مصر ملكنا جميعا. فقلت لهم هذا غير صحيح فمصر ملككم أنتم وتفعلون بها ماتشاءون منذ عشرين عاما فليس لنا فيها أى ملكية لأنه ليس لنا عليها أى سيطرة.

طلبنا فى هذا اللقاء عدة «أشياء»:

*وقف إصدار القوانين التى تغير مجرى حياة مصر كلها بالكامل حتى يتم الحوار الوطنى، هذا .. اذا كانوا جادين. إنما من غير المعقول أن تتولى بيع القطاع العام فى ظل الدستور- وهو عمل غير دستورى- وفى غير شفافية. ونحن نريد أن تنشروا بأى قيمة يقيم القطاع العام؟ هذا مرفوض تماما. وحتى الآن لم يعلن إطلاقا تقييم شركة «بيكتل». صحيح أنه بيع فى بعض الاحيان بسعر أعلى ولكنه فى الكثير من الاحيان يباع بأقل من قيمته بـ ٦٠ أو ٧٠ مليونا من الجنيهات. وقلت لهم من الواضح أنكم غير جادين للدخول فى هذا الحوار وأن المطلوب فقط حوار شكلى ربما يرضى الجهات الخارجية ويخرج الحوار بإجماع ضد الارهاب.

وقلت أن القضية الاساسية فى المجتمع المصرى ليست ضد الارهاب وإنما هى ضد الفساد ،والارهاب شئ ثانوى إذا كانت هناك قدوة سليمة فى هذا البلد، واعداد الجماعات الإرهابية قليل- هذا رأيى.

إذا قلنا العلانية ولم يؤخذ بها ، وأنا أول من طالب بدعوة النقابات والقوى السياسية وقلت هذا التعبير«إنهم صناع العقل والوجدان المصرى لابد من دعوتهم جميعا » ولكن من الذى سيحددهم؟

نحن نريد كل صناع العقل من أسامة أنور عكاشة الى نادية لطفى لكبار الرسامين.

د. ابراهيم الدسوقى أباظة:

لكى يكون الحوار حوارا أليس من المفروض- كأى حوار فى الدنيا- أن يكون له ضوابط ،وقواعد وأصول عندما لا تحترم هذه القواعد فلا بدلى من التراجع

فهل تقول عن هذا إنه استعلاء بالموقف وهل عندما ندعى للحوار بأى شكل نلبى فورا؟

د. حسام عيسى

وضعنا عدة شروطة

أولا: دعوة كل القوى الحية فى المجتمع المصرى ونحن كنا من أنصار دعوة **الاخوان المسلمين** لأنه من غير المعقول- أيا كان الرأى فيهم وأنا اكثر واحد ضدهم وتكون مصيبة لووصلوا للحكم فى مصر- ولكنهم أكبر قوة سياسية على الارض المصرية فكيف يمكن أن تستبعد؟ هذا غير معقول، ولو كان من الممكن دعوة الذين يلقون القنابل لدعوناهم انهم خلال ثلاث سنوات يحاولون هدم النظام فهل هم لاقيمة لهم، هم يفعلون مايريدون فى كل مكان حتى ضرب المثقفين فى الجزائر. وأيضا طالبنا بدعوة **الشيوعيين المصريين ممثلين فى الحزب الشيوعى المصرى** لأنهم قوى سياسية فى الساحة.

ومن يستطيع القول بأنهم ليسوا قوى سياسية موجودة على الساحة؟ فكيف يمكن استبعادهم؟ وكان أهم شئ عندنا هو أن الاحزاب السياسية المجتمعة هى التى تحدد قبول قواعد الحوار ، وتحدد لجنة تنظيم الحوار وهى التى تضع جدول الاعمال وأهم شرط هو العلانية.

لماذا دخلنا الحوار؟

نحن نعرف أن الحكومة تريد إقامة الحوار بأقل خسائر ممكنة، وبالطبع لايريد أى نظام فى الدنيا ترك السلطة، وعندما ظهر **لطفى الخولى** لعدة مرات فى التليفزيون قامت أحداث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧. وكان الحوار الذى دار يومها **وكان اليسار المصرى ممثلا فيها بحزب التجمع رائعا** والتاريخ يقول أن المراحل الجديدة تفسر المراحل القديمة وليس العكس- هذا ما يقوله كارل ماركس- ولفهم الحوار علينا النظر لنتائجة لنعرف ماذا كان يعنى؟

ورأيى أن **هذا الحوار يعد اكبر مهزلة فى التاريخ المصرى والمشاركة فيها أكبر مهزلة، والاحزاب التى دخلت طعنت الشعب المصرى فى ظهره.**

ودعك من الكلام عن المشاركة السياسية فهل توجد فى مصر حياة سياسية ؟ وهل فى مصر سياسة؟

وأريد أن أقول **أن التجمع ممثل فى البرلمان بأكثر ممثل فى الحوار،** ويظهر فى التليفزيون عشرون مرة اكثر ويقول كلاما أكثر وأكثر. ماهى المشكلة؟ وماهو الكلام الجديد الذى سيقوله التجمع؟ ليس هذا فقط فقد تم تحديد موعده فى شهر يوليو وأثناء كأس العالم. هذه سخرية من الشعب المصرى حيث لايهتم مصرى إلا بنتائج كأس العالم، وأيضا أثناء امتحانات الثانوية العامة أى فى فترة لايهتم بها المصريون. يعنى لو وقف **خالد محى الدين** وظهر على التليفزيون خمس ساعات سيغضب الناس وسيطالبون ببرامج لتحليل مباريات كأس العالم.

المهزلة كاملة من حيث اختيار الوقت، واختيار من شارك فيها- من غير الأحزاب- ومن حيث التوقيت ، ومن حيث الاعلام عنها. فجريدة الاهرام خصصت للحوار صفحة يأخذ ثلثها **كمال الشاذلى** ثم يعطون شهادات حسن سير وسلوك للدكتور **جودة عبدالخالق ولعادل حسين** أيضا الذى سموه. لفترة قريبة اكبر نصير للإرهاب ، وظهر **إبراهيم شكرى** فى التليفزيون باسم المفكر الكبير ماهو التغيير الذى حدث؟ ولماذا أصبح أكبر نصير للارهاب فى مصر مفكرا كبيرا وسياسيا محنكا؟.

هل كنا نريد حوارا بأى شكل وبأى ثمن؟

عندما تقرأ الصحف تشعر وكأنك تقرأ عن مجلس الشعب. الاعضاء يتكلمون والحكومة ترد عليهم سواء عاطف صدقى أو فتحى سرور تماما كما يحدث فى مناقشات مجلس الشعب.

ماهو الجديد الذى جاء فى هذا الحوار الوطنى ولايوجد فى المهازل الاخرى التى تجرى على أرض مصر؟

المشكلة هى أن النظام الذى يبيع مصر ويبيع القطاع العام للمحاسيب والأقرباء والاتباع.. النظام الذى يضرب مجانية التعليم ويحارب الفقراء الحرب الكبرى كما لم يحاربوا من قبل منذ أيام أحزاب الاقلية حتى اليوم.. كان فى حاجة الى هذا الحوار..

لماذا تعطيه أحزاب اليسار شرعية؟ وتعطى له غطاء هو فى حاجة إليه؟

هل لآن الديمقراطية قائمة على الحوار؟

وأين هى هذه الديمقراطية؟

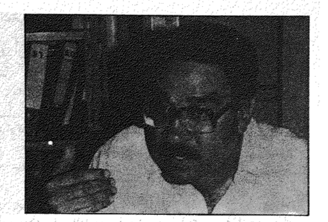
هذا الذى تم يعتبر مضحكة؟

فى النهاية لابد وأن تحسب ماذا كسبت؟ ماالذى كسبته أحزاب اليسار؟

هل كسبت شهادة حسن سير وسلوك بأداء جيد للدكتور **جودة عبد الخالق وعادل حسين؟** وذلك كما نشرت جريدة الاهرام.

تدأفهم ذلك من آخرين ولكنى لا أفهمه من التجمع قائد اليسار منذ سنوات والذى تتشرف بعضويته حتى الآن ، وأنا حتى الآن لم أسحب عضويتى من حزب التجمع ومازلت عضوا به.

إن حزب التجمع- وأنا أقولها فى حضور أمينه العام- وقف موقفا خاطئا تماما. إن حزب التجمع يتحرك على أساس فكرة الحرب المقدسة ضد



صلاح عدلى

الجماعات الدينية تمثل خطر حالا..

تيارات الاسلام السياسى، وأن المعركة فى مصر الآن إنما هى ضد هؤلاء ومادام النظام يحاربهم فأنا مع النظام. ومن يقرأ جريدة «الأهالى» يجدها- وبوضوح شديد- تنحى هذا المنحى ، «والدكتور رفعت السعيد» مكرس حياته لهذه القضية وله خمس سنوات يكتب فى هذا الموضوع، فضح الإخوان المسلمين شئ وارد وضرورى بالنسبة لنا- كيسار. وبسبب تركيبتهم الثقافية ونظرتهم للمرأة.. الخ.. ولكن الخطر الاكبر على مصر هو هذا النظام الذى باع مصر كلها. الاخوان لم يحكموا مصر ولم يبيعوا القطاع العام ولم ينشروا الفساد ولانعرف ماذا سيفعلون عندما يحكمون. لا أعرف. إنما ما أعرفه جيدا هو أن هذا النظام قد باع مصر بالكامل. إستلم مصر وهى تلعب دورا مؤثرا على مستوى العالم. إستلم مصر وبها عدالة إجتماعية ويتركها اليوم تباع للخواجات واليهود والامريكان وللمحاسيب والأقارب. وليت الثمن يبقى فى مصر وإنما يذهب للخارج وحسب الاحصاءات يوجد مابين ٦٠ إلى ٨٠ مليار دولار مهربة للخارج.

عندما نقرأ نهب مصر فى عهد سعيد باشا ونقارنه بما يحدث الآن فإنه يعد من قبيل لعب الاطفال ويعد ذلك يقال لنا إن هذا نوع من الاستعلاء. لا. إنه الرفض، وليس الاستعلاءوالرفض هنا هو رفضى أن أشارك فى لعبة النظام . والمقابل اعطاء المعارضة مابين ٧٠ أو ٩٠ مقعدا فى الانتخابات البرلمانية المقبلة، وخذوا منى هذا الرقم لأنه قيل لنا.

بإختصار أرى أن حزبى التجمع والعمل قد ضربا الحركة اليسارية والشعب المصرى فى ظهره.

د. رفعت السعيد

سؤال للدكتور حسام عيسى: حسب معلوماتى فإن الاستاذ ضياء الدين داود قال فى إجتماع رؤساء الأحزاب وأنا كنت حاضرا. أن شرطه لحضور الحوار هو سحب مصطفى خليل؟

د. حسام عيسى

هذا ليس موقف الحزب.

د. رفعت السعيد

هذا ماقاله الأمين العام للحزب الناصرى والدكتور ابراهيم الدسوقى أباظة كان حاضرا.

د. حسام عيسى

أنا عندى قرار اللجنة المركزية الذى يلزم الجميع. والقرار مكون من ستة بنود اول بند فيه هو (العلانية) والمقصود بها شاشة التليفزيون والإذاعة ولايستطيع أحد المشاركة بدون تنفيذ هذه الشروط.

الحوار الوطنى: محاولة لإجهاض احتمالات التغيير بالطرق المشروعه.

د. فوزى منصور

نقطة البداية بطبيعة الحال وبالنسبة لى هى إن الحوار عمل سياسى لاتحكمه مطلقات . أقدره كما أقدر أى عمل سياسى فى ضوء أمرين:

* فى ضوء تقييمى لواقع عملى معين موجود
* وفى ضوء مدى تحقيق نتائج معنية أستهدفها من المشاركة فى الحوار فى ضوء هذا الواقع.

فالقول بأنه لابد من قبول الحوار تحت أى ظرف غير صحيح ففى ظل ظروف معينة قد تجد أن قبول الحوار ضار بالهدف السياسى الذى أبتغيه ، وفى ظروف أخرى من الممكن أن يؤدى الى نتيجة إيجابية تقربنى من الهدف الذى أسعى إليه.

وحتى لا أطيل وأقدم مقدمة نظرية، سأبدا بها جس شعرت أنه كان يلح جدا على الدكتور رفعت السعيد ،هو هاجس الخطر الحال الذى يهدد المجتمع المصرى فى كيانه لوقدر للجماعات الدينية أن تسيطر. قطعا كلنا نرى هذا الخطر جيدا.

و أظن أننا متفقون إلى حد كبير فى تقدير النتائج التى يمكن أن تترتب على تحققه. إنما النقطة التى من الممكن أن تفتح الباب لخلافات معينة فى التقدير هو اساس هذا الخطر.

ورأيى المتواضع هو أن العامل الرئيسى فى إنتشار الجماعات الدينية هو تحديدا النظام الحالى. فهو المسئول الأول عن تفاقم خطر الجماعات الدينية ووصول هذا الخطر إلى ماوصل إليه. وأكثر من هذا فأنا أؤكد إنه **طالما استمر هذا النظام بشكله الحالى وتوجهاته الحالية فمهما كانت الإجراءات الأمنية التى اتخذت فى مواجهته ناجحة فإن هذا النجاح إنما هو نجاح مؤقت، وبالقطع طالما استمرت هذه التوجهات فإنه ستنشأ مرة أخرى جماعات أخرى تحت نفس المسمى أو تحت مسميات مختلفة تحت نفس التوجهات أو حتى تحت توجهات مغايرة لها تتبع طريقة العنف لمحاولة التغيير.**

ماهو السبب الرئيسى فيما يجرى؟

السبب الرئيسى أولا هو إنه طالما هذا النظام لايفتح باب التغيير بطريقة مشروعة فإن القوى المعارضة أو التى تشعر بأن هذا النظام يهددها فى كيانها أو مستقبلها أو فى قيمها، سوف تسعى من قبيل اليأس- أو من قبيل الأمل- لاتباع منهج آخر: وليس أمامى دليل حتى الآن- صغر أو كبر- على أن هناك أى أمل على الإطلاق فى أن يغير هذا النظام من توجهاته أو أن يفتح الباب للتغيير، وأنا اعتقد أن هذه مسألة أساسية.

فمنذ عشرين عاما ومنذ أن جاء السادات فإن التوجهات هى ذاتها. فالوضع الحالى هو امتداد للنظام الساداتى وتطبيق له فى ضوء ظروف متغيرة لكنها لاتخرج على الإطلاق عن الإطار الذى رسم لها فى فترة حكم السادات. وأكثر من هذا فإن مايحرص عليه النظام هو الإجهاض الكامل لأية محاولة للتغيير بالطرق السلمية المشروعة.

وفى تصورى أن الحوار بالشكل الذى تم به يدخل تحت نفس هذا الإطار هو محاولة أيضا لإجهاض احتمالات التغيير بالطرق المشروعة عن طريق إظهار المعارضة بالمظهر الذى ظهرت به بالفعل كنتيجة لعملية الحوار التى تحققت.

لماذا هذا النظام - بتوجهاته الحالية- محكوم عليه بأن يولد فى كل دقيقة وفى كل ساعة وفى كل يوم وفى كل اسبوع وفى كل سنة قوى معادية له بالضرورة؟ وستضطر لأن تتلمس كل الوسائل طالما أن الباب موصد أمامها لتغييره.

أعتقد أن هذا يعود لعدة أسباب، أذكر منها حول هذه المائدة **ظاهرة الفساد المعمم المتزايد الإنتشار الذى يشعر به الكافة.** فى فترة من الفترات كان النظام يهتم بالدفاع عن نفسه من تهمة الفساد ولكن الآن والنظام يعلم تماما حقيقة الإشاعات والأقاويل والروايات، وما ينقل عن الصحف الأجنبية فى شأن هذا الفساد ومدى إرتفاعه الى كل القمم ولايجد حجة فى الرد على كل ذلك إلا إن الفساد موجود ومنتشر فى جميع أنحاء العالم.

وأتصور أن أى مجتمع سليم- فى نهاية الأمر، ومن قبيل المحافظة على كيانه لابد أن يرفض ذلك ويعالجه.وطالما أن الفساد موجود وينعكس على عدة نواحى يشعر بها الأفراد فى حياتهم الشخصية، وبالذات من الناحية القيمية فهناك امتهان لقيمة المواطن كمواطن فلابد أن يسعى الناس للتغيير بالطرق المتاحة لكل إنسان حسب المفاهيم التى اتيحت له.

الناحية الاخرى هى الناحية الاقتصادية ، وأظن أنه كانت هناك تلميحات بشأنها على هذه المائدة ولكن أريد أن أربطها بمسألة الحوار، وهى أن المشكلة الإقتصادية تتجه للتفاقم، وإن أسوأ أيامنا من الناحية الإقتصادية هى التى لم نعشها بعد لأن النتائج الحتمية لما يسمى بالإصلاح الإقتصادى- وهو ليس بإصلاح على الإطلاق- لم تظهر بعد بكامل أبعادها وستكتسب المزيد من القوة وستزداد معدلات البطالة ارتفاعا.

قبل حضورى قرأت تقريرا للبنك الدولى به تقدير للبطالة بحوالى ١٧٪ ، وأنا تقديرى أنها لايمكن أن تقل بأى حال من الأحوال عن ٣٠٪ و ٣٥٪ وتقرير البنك الدولى نقلا عن المصادر الحكومية.

والحكومة تفخر فى آخر تقرير أداء قدم للبنك الدولى بأنه بعدما كان نمو الدخل القومى بالسالب فى اعوام ١٩٩٠ ، ١٩٩١ أصبح الأن يساوى صفر وذلك فى تقرير رسمى موجود وتأمل أن يرتفع عام ٩٤ الى ٤٪ ووفقا لتقدير البنك الدولى عن العام المالى الحالى فإن المعدل الحالى هو ٢٪ أى أقل من نسبة تزايد السكان.

أريد أن أقول أن نتائج الافساد ، ونتائج تسليم الاقتصاد للقوى **المستغلة والمعادية والمخربة-** وأنا أؤكد على هذه الألفاظ الثلاث- لن تؤدى إلا الى تزايد المشكلة الإقتصادية تفاقما والنظام يعرف ذلك تماما ويتوقع الايام العجفاء التى تشير نحوها. والدليل على ذلك بسيط جدا. فكل هذه القوانين المقيدة للحرية التى تسقط علينا كالمطر فى الستة شهور الأخيرة- فى الوقت الذى بدأت فيه بشائر القضاء على الإرهاب أو التخلص منه بالوسائل الأمنية- هى تمهيد لما هو قادم لأن مسألة إختيار العمد، وعمداء الكليات كل هذا تم فى المراحل الأخيرة من الصراع مع الارهابيين وبعد أن بدا أن المشكلة فى طريقها نحو الحل.

أنا فى تقديرى أن كل هذا فيه إعداد للمستقبل. تحكم فى الجامعة ، تحكم فى النقابات ، تحكم فى الأرياف.

المسألة ليست قاصرة فقط على الناحية الإقتصادية وإنما أيضا- وسأربطها بشكل مباشر- بمشروع السوق الشرق أوسطى. ويمكن كلنا نذكر أن كلينتون منذ ستة أسابيع تحديدا فى مجال ذكر الإنجازات التى يتوقع تحقيقها فى العام القادم(لأنه طبعا يهاجم من كافة النواحى فى سياسته الخارجية ويقال عنه أنه رئيس ضعيف ورئيس غير منتج ، وغير فعال، وغير متعلم.. الخ) خص مسألة الشرق الاوسط بالذكر وقال أن العام القادم سيكون هو العام الذى يرى الحل النهائى لمشكلة الشرق الأوسط.

ونحن نرى كيف تجرى المسائل مع الأردن ولم يتبق غير سوريا، **والحل النهائى للمشكلة لن يكون إلا من خلال المشروع الشرق أوسطى،** وكل هذا يتطلب- بالضرورة- تمهيدا سياسيا.

ولكن التمهيد فى مواجهة ماذا؟- فى مواجهة معارضة لها أسبابها وروافدها المختلفة بدءا من المصالح الأقتصادية والاهم من ذلك -فى تقديرى- هى المسائل القيمية ، والاحساس بالمسائل الوطنية ، وكراهية التمشى مع النظام فيما يسعى له ويحاول فرضه من الارتفاع بعملية التطبيع ومن المعنى القانونى العادل للعلاقات الطبيعية الى علاقات التعاون الوثيق فى كل المجالات مع اسرائيل، وأحب أن أذكر بهذه المناسبة أن قانون تعديل الجامعة أتى بعد أسبوعين من أجتماع لأحد كبار المسئولين بالقيادات الجامعية العليا والمسألة التى تم التركيز عليها فى هذا الاجتماع هى مسألة ضرورة **مشاركة أساتذة الجامعة فى البحوث المشتركة التى تعرض عليهم مع إسرائيل.** وهنا رفض رؤساء الجامعات- أقصد بعض رؤساء الجامعات - إعترضوا، و قالوا أن هذه المسألة ستلقى معارضة. فكان الرد يتكون من شقين وكل منهما له دلالته.

الشق الأول: هى إننا نرتبط معهم بمعاهدة سلام تنص على البحوث المشتركة والمشروعات المشتركة ومالى ذلك ولابد وأن ننفذ ما ارتبطنا به.

الشق الثانى: أنه رصد لهذه البحوث أموالا كثيرة جدا تصل الى عشرات الملايين من الدولارات وإنه من الافضل أن ندخل فيها بدلا من أن يأخذها غيرنا. أى أن السياسة والقيم قد تم تحويلهما الى مسألة سوقية، وقطعا المرحلة القادمة ستشهد جهودا محمومة كى تفرض بالقوة وبوسائل أخرى كل الجوانب المتصلة بتنفيذ المشروع الشرق أوسطى.

ولكن أهم من هذا كله- فى تقديرى الشخصى- وهذه مسألة يمكن أن تكون محل خلاف كبير وكل واحد يستطيع أن يحكم ويحدد موقفه منها فى ضوء رؤيته- هو الشعور العام بأن **هذا النظام له مرجعية أخرى غير الشعب المصرى ومصالحه.** وهذه مسألة تخضع لتقدير كل إنسان ، وأنا اعتقد أن هذه المسألة حيوية لأنه لوقلت أن له مرجعية أخرى غير الشعب المصرى ومصالح مصر فإنه **فى هذ الحالة لايصح- فى تصورى- أن يكون هناك محل أو موضوع للحوار غير مسألة واحدة وتجب كل ماعداها إلا وهى مسألة تداول السلطة.**

إذا كان الشعب المصرى يرضى بهذه المرجعية الأخرى فعليه أن يتحمل، وإذا كان لايقبل هذا فمن حقه أن يفرض التغيير ولست أرى مجالا للحوار حول نقطة أخرى.

وأنا أقول إن هذا النظام له مرجعية خارجية إنما أنا أراها فى شيئين أو ثلاث قد تكون بعيدة قليلا عن الحوار ولكن البعض الآخر قريب منها، وأنا أرى البعض البعيد عن الحوار باعتبارى إقتصادى يتاح لى من وقت لآخر أن أرى التقارير المقدمة من الحكومة المصرية للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى وأريد أن أؤكد لكم أن هذه التقارير التى تقدم لمؤسسات خارجية لاتذكرنى إلا بشئ واحد هو **خطاب العرش** الذى كان يتقدم به **مصطفى النحاس أو محمد محمود** أو غيرهما للبرلمانات المصرية، والتى كان يقول فيها «وتعتزم حكومتى أن تصدر قانون العمد وقانون المطبوعات وستفعل كذا فى الدين وسترفع الأجور والمرتبات بمقدار كذا وستلغى كذا.. الخ»

وهذه الخطابات التى تقدم للبنك الدولى ليس فقط تذكر بهذا وإنما هى أكثر تفصيلا وتحديدا ودقة من أى برنامج تقدمت به حكومة دستورية

لأى برلمان سابق.

قارن هذا بما تتقدم به الحكومة للبرلمان حيث العبارات الطنانة والتعمية والتعميم والعبارات الانشائية وعدم الارتباط بأى برنامج محدد أو أى شئ يمكن أن تؤاخذ عليه..قارن هذا بالأسلوب المنتج الفعال الذى يحتوى على سياسة الحكومة فى كل جزئية.. فى الضرائب.. فى سياسة الجمارك.. فى البنوك.. فى الايجارات. فى بيع القطاع العام بما فى ذلك تعهد بالبيع على يوليو ١٩٩٥ ،وعلى أن يتم بيعه فى آخر سنة ١٩٩٥/ وخطاب العرش يقدم للبنك الدولى ويقوم الاخير بالرد على خطاب العرش مثلما كان مجلس الامة- فى الماضى- يرد على برنامج الحكومة، ويبدى الملاحظات ويبدى الانتقادات ويحدد مواعيد معينة كى تقدم الحكومة تقريرا عما تم بالفعل فى تنفيذ ماتعهدت به. وتقدم الحكومة هذه التقارير- أقصد تقارير الاداء- عما تم ويأتى محافظ البنك المركزى ووكلاء الوزراء ووزراء ونواب رئيس الوزراء ليقابلوا ١٢ صبيا من البنك الدولى وأسميهم صبيانا لأنى أعرفهم وتعاملت معهم وأنا أعرف كيف يفكرون وكيف ينظرون للمسئولين الذين يقابلونهم. هذا هو الوضع الذى انتهينا اليه.

أساطين مجلس الوزراء ومحافظ البنك المركزى.. الخ يجتمعون ويتفاوضون ليقدموا التقارير عما يعتزمون صنعه بالاقتصاد المصرى بينما تخفى هذه الحقائق تماما عن الشعب المصرى.

من هنا أقول أن هذا النظام من الناحية النظرية له مرجعية أخرى غير مرجعية الشعب، لأنه لو كان للشعب مرجعيته كان قد تقدم- بمثل ذلك لمجلس الشعب.

وأقول أن له مرجعية أخرى لأسباب أخرى واضحة تجلت أيضا فى موضوع الحوار القائم.

وبكل التفاصيل التى قيلت عن المقدمات السابقة للحوار، وماذا تم والشروط والاتفاقات مع الاحزاب والاخلال بها.

أعتقد أن أشرف المواقف التى اتخذها ضياء الدين داود قوله أنه لن يشارك فى هذا الحوار طالما أن مصطفى خليل على رأس الحوار، وأنا لا أتصور كيف يمكن أن يقبل وطنى على حوار يوضع على رأسه وفى تحد سافر وواضح جدا لكل المشاعر الوطنية من لايختلف أحد على تسميته بأنه بالفعل عميد اللوبى الصهيونى فى مصر، وهو ليس عميدا فقط، ولكنه عميد غير معتمد- لماذا؟ لأنه ونحن فى العشرينات عندما كان سعد زغلول- بجلالة قدره- يريد أن يقود النضال من أجل الاستقلال حرص على تأكيد هذه الشرعية بالحصول على توكيل للشعب المصرى. لماذا؟ للمطالبة بالاستقلال والنضال من أجله، الأمر الذى لايحتاج أحد للتوكيل فيه ويعنى هذا إنه فرض كفاية وفرض واجب. وعندما يأتى مصطفى خليل ويقول فى حديثه الشهير لمجلة المصور بأنه يتفاوض مع اسرائيل على مشروع السوق الشرق أوسطى ويقول أنه هو الذى اقترحه وتفاوض بشأنه مع محافظ البنك المركزى فى إسرائيل اذا هو يسلم- ليس فقط مستقبل بلده- ولكن مستقبل منطقته وهو غير معتمد ودون توكيل وليس له توكيل بالتسليم والتفريط فى الاستقلال إذا هذه الشخصية كريهة، ولا أستطيع أن أتصور - كموقف وطنى- أن يقبل أن يكون مقررا للمؤتمر ومن وضعه فى هذا المكان لابد وأنه يدرك ذلك فإما إنه يحاول أن يطبق الصورة الشائعة بأنه عنيد، وبالتالى لايهمه شئ- وأعتقد أن هذا التصوير ساذج- ولكن التصوير الاهم من هذا أنهم لهم مرجعية أخرى وأنه من المهم فى المرحلة الحالية أن يظهر ويبدو أن عميد اللوبى الصهيونى يوضع على رأس مؤتمر مثل مؤتمر الحوار القومى.

وعندما أنتقل لمسألة مثل **تمثيل الأقباط فى المؤتمر** أجد أنهم أقل من ٢٪ وليس هناك اقتناع كبير بين المواطنين الأقباط بأن من اختاروهم يمثلونهم.

ماالذى جعل النظام يصرف النظر عن هذه النقطة الهامة؟

لابد وأن له حسابات أخرى، وأنا لا أتصور أن مثل هذا الموضوع يمكن أن يمر ببساطة. لأن النظام عندما يخطئ مثل هذه الخطيئة فلابد وأن يكون له مرجعية أخرى هى التى تدخل فى حساباته فى ضوء هذا يمكن تقييم المشاركة فى الحوار، بالشكل الذى تم به وبالظروف التى تم فيها.

وعلى كل إنسان- من وجهة نظره وتصوره- أن يسأل نفسه هل المشاركة تساعد على تقدم الحل لما نعتبر أنه المشكلة الرئيسية لمصر. أم العكس، كانت عملية تزييف وتمييع وعملية تفريغ لشعور عبئ ثم آن الأوان لصرفه إلى مجرى النهر.

الحوار الوطنى تم تشكيله بشكل طبقى

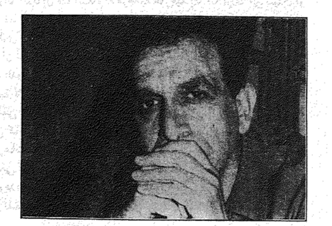
صلاح عدلى

من الطبيعى أن يتشعب النقاش حول الحوار الى تقييم النظام بالأوضاع العامة ولكن هذا ليس جوهر الموضوع وان كان يساعد فى اتخاذ موقف محدد فى النهاية من المشاركين فى الحوار.

ولا أحد يختلف على التمثيل الطبقى للنظام ولا أن جوهر سياساته الاقتصادية والاجتماعية لصالح الرأسمالية الكبيرة، والفئات الطفيلية، والبيروقراطية المتحالفة معه، ولا أحد يختلف أيضا على أن مرجعيته صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، وأعتقد أن كتابات كثيرة فى اليسار وفى الأهالى تكلمت بالتفصيل على أن خطابات النوايا تترجم لسياسات عملية للنظام. ورغم ذلك، فالأحزاب ومعظم القوى السياسية إجتمعوا وقرروا من حيث المبدأ المشاركة فى الحوار ليس فقط من أجل عملية تداول السلطة ولكن بالتأكيد كان الحكم فى أزمة تناولها الذين سبقونى فى الحديث. وكان هناك أيضا أزمة فى المعارضة الازمة التى يمثلها الحكم بشكله الحالى لايوجد لدى الجماهير وعى بها، والاحزاب غير قادرة فى ظل الاوضاع غير الديمقراطية على تعبئة الجماهير فى اتجاه تغيير الأوضاع بالتالى فهناك أزمة للحكم، وأزمة للمعارضة، وبداخل

د. حسام عيسى

العلانية كانت شرطنا للمشاركة فى الحوار





د. عبد العظيم أنيس

الخصم الرئيسى هو الحزب الحاكم وليس قوى الاسلام السياسى..

المعارضة أزمة اليسار . ولا أرى ضرورة لأن نتغافل عنها. فأزمة اليسار أزمة عالمية- وهذه ليست محاولة منى للهروب- وبالتأكيد تعكس أثارها علينا وعلى كل القوى اليسارية فى العالم، وهناك أزمة شديدة فى المنطقة العربية وأزمة شديدة جدا للأوضاع فى مصر.

د. حسام عيسى:

اليسار فى كثير من انحاء العالم يكسب الانتخابات لماذا تتكلم أذن اعن أزمة اليسار فى العالم؟

صلاح عدلى:

منذ أربع سنوات واليسار فى العالم يخسر. أخيرا ومن خلال عمل متواصل ومن خلال حوار فى المجتمع ومن خلال تواجد فعلى وسط الجماهير حدث التغيير، على كل حديثى أساسا عن مصر وأزمة اليسار فيها.

النقطة الثانية وهى نقطة خلافية ولكنها أساسية فى تقييم الحوار وأعنى بها رؤيتنا للتيار الاسلامى أو التيار المتستر بالدين. والذى يستخدم الاسلام فى تحقيق أهداف سياسية معينة وبالذات من يسمون بالمعتدلين، والذين يمثلون- من وجهه نظرى- الارهاب الفكرى والسياسى. ناهيك عن الذين يمارسون الارهاب المادى والعنف المسلح.

أنا أختلف مع تقييم الدكتور **فوزى منصور** ومع تقييم الدكتور **حسام عيسى** حول خطورة هذا التيار وخطورة الوضع الموجود بمصر الآن **وأرى أنه اذا كان النظام يمثل خطرا استراتيجيا فإن الجماعات الدينية فى الوقت الحالى تمثل خطرا حالا وكبيرا جدا على المجتمع المصرى وردة حضارية.** من يريد أن يراها بوضوح فلينظر إلى إيران والى السودان وإذا لم ننتبه إليها من الآن سيتعاظم الخطر. ومن الخطأ أن أتعامل مع كل القوى المختلفة معى على نفس المستوى وأذكر أن النظام فى بعض الدول الرأسمالية الاحتكارية فى فترة الثلاثينات من هذا القرن هو الذى أفرخ النازية وهو الذى ساعدها على التطور، ووقعت القوى الديمقراطية فى هذه البلاد فى خطيئة تجاهل أن الفاشية والنازية خطران رئيسيان يأكلان الاخضر واليابس ويعصفان بكل شئ.

من هنا أهمية النظر الى الفروق النوعية بين القوى السياسية المختلفة والتى أراها كخطر رئيسى وأن أتعامل فى هذا الاطار من خلال الحوار والمواقف الموجودة.

لقد طرح الحزب الوطنى موضوع الحوار والاسباب التى فسرها د. حسام عيسى هذه الدعوة، سواء الخارجية أو لداخلية أوافق عليها. وكان موقف الشيوعيين سواء فى اللقاءات التى عقدتها الاحزاب والقوى السياسية، أو البيان الأول لها فى نوفمبر واضحا ومحددا، على ضوء ماطرح من ضمانات ومطالب لنجاح هذا الحوار.

وعقب تشكيل لجنة الاعداد للحوار أصدر الشيوعيون بيانا أعلنوا فيه رفضهم الاشتراك بهذا الشكل وبهذه الطريقة مالم يتم اعادة النظر فى بعض النقاط ، ودعوا الاحزاب الى اتخاذ موقف ضاغط لتصحيح ماتم وعقب المؤتمر صدر بيان أخر يحدد موقف الشيوعيين ويرفض استبعادهم بحجة عدم شرعيتهم ويذكر البيان التاريخ الطويل للشيوعيين ، ويحدد الموقف من ٦ قضايا.. هى الإصلاح السياسى، والإصلاح الاجتماعى من حيث الاثار الاجتماعية للسياسات الموجودة، وقضايا التنمية الاقتصادية، والمقاومة الشاملة للأرهاب، ومقاومة الفساد ووضع مصر العربى وموقفنا منه.

لقد اتخذنا هذا الموقف المسئول ونحن مستبعدون من الحوار، ولناروئية- غابت عن الجميع- تتعلق بالتكوين الطبقى لمؤتمر الحوار فبالإضافة لسيطرة الحزب الوطنى على المؤتمر فقد غاب تماما تمثيل الفلاحين والعمال. حتى من الناحية الشكلية فقد مثل العمال بأربعة والفلاحون والتعاونيون بخمسة ، أى تسعة من العمال والفلاحين.

فى بحر من رجال الاعمال، والاقتصاديين، ورجال البنوك ورغم كل هذا أصررنا على إعلان موقفنا.

لماذا؟ لاننا نؤمن أن هناك وسيلتين للتغيير.

الوسيلة الأولى: هى الشكل الذى كان يأخذه اليساريون فى الفترات السابقة وهو الرفض- والرفض فقط- للاوضاع القائمة وتحليلها جيدا، ثم الغياب عن التواجد الفعلى فى المجتمع والعجز عن التحاور والتأثير فى القوى الحية منه، مثل تجمعات المثقفين والنقابات المهنية أى غياب صوتنا اكتفاء بالعمل السرى مراهنين على إن المجتمع سينتفض ويثور فى لحظة ويقلب النظام .

لقد انتهى هذا المنطق تماما، و لم يعد هناك إمكانية لأى تغيير بهذه الطريقة ولابد من كسب الجماهير بالمنهج السلمى والديمقراطى والوسائل السلمية والديمقراطية عديدة ومتنوعه.

من هنا فإن نظرتى للتغيير تقتضى أن أتعامل بشكل مختلف ، خاصة لو حسبت بدقة قوة اليسار وأزمته الحالية وميزان القوى الطبقى والسياسى فى المجتمع هذه كلها عوامل لابد أن نضعها فى الاعتبار والا نكون مجازفين وحينما أنظر الى ميزان القوى السياسى، وميزان القوى الطبقى والاوضاع الموجودة . أتساءل،، هل مشاركتى فى الحوار تقتصر على البيان الذى أرسلته للصحف فقط؟.. وهل مشاركتى تقدم غطاء للنظام؟

بالعكس فأنا أقول رغم أن لى إستراتيجية ومتمسك بالأشياء الاساسية التى يمكن لاتفاق عليها مع النظام فالحوار الذى يمكننى من الوصول الى أكبر قطاع ممكن من الجماهير - فى حدود الظروف الحالية وايضا يمكن القوى السياسية والشيوعيين من الدخول فى جدل سياسى مع كل القوى الموجودة والمشاركة فى الحوار- وحتى المقاطعة للحوار- من خلال النقاش.. يعطى فرصة وإمكانية لكشف مواقف النظام التى نعارضها. ولن نخسر شيئا إذا تراجع النظام عن كل ماقاله ونحن محتاجون للوصول للجماهير بكل السبل وبكل الطرق وأكرر لن نخسر شيئا بل على العكس يمكن أن نكسب إذا تمسكنا بالقضايا الأساسية

والجوهرية.
ونتائج الحوار قد تكون أقل من التوصيات التى صدرت عنه لماذا؟
فى تقديرى أن هناك سببين:
الاول: هو إحساس النظام بأنه الأقوى بعد تصفية جيوب الإرهاب التى تهدده بشكل مباشر ولكن السبب **الثانى** هو غياب حزب الوفد- وهو قوة لايستهان بها وأيضا غياب الناصريين فلو شاركا ..ليضغطوا من أجل انتزاع بعض المكاسب التى تراجع عنها النظام لكانت نقطة إيجابية لإحداث التغيير الذى نطلبه.
وعلى سبيل المثال اقرار ضرورة توفير ضمانات للتصويت فى الانتخابات سواء بالامضاء أو البصمة، والتى رفضها الحزب الوطنى وأكتفى بإثبات شخصية الناخب.
وأيضا الاقرار بحق الاضراب.
نتائج الحوار بصفة عامة ليست إيجابية. ونحن منذ أول أجتماع لاحزاب المعارضة وكنا لانأمل كثيرا من الحوار. أقصى ماكنا نطمع فيه من الحوار هو إحداث بعض الإصلاح السياسى والديمقراطى الذى يسمح للمعارضة ولقوى اليسار بشكل خاص بموقع أفضل لاستمرار النضال لفترة طويلة قادمة،فالمعركة طويلة وليست قصيرة وبالتالى فنحن نحتاج لكل إمكانية متاحة من أجل ترتيب أوضاعنا فى المجتمع.

د. عبد العظيم أنيس:

عبرت عن وجهة نظرى فى موضوع الحوار من قبل فى مكانين مختلفين ، المقال الذى نشرته جريدة العربى بخصوص هذا الموضوع، ومقالى بمجلة اليسار عدد يوليو الماضى، واعتقد بإيجاز شديد أن جوهر الخلاف بيننا سواء فى هذه الندوة أو غيرها يدور فى الحقيقة حول نظرتنا للحكم الحالى والأوضاع المجتمعية الحالية، ومن هو الخصم الرئيسى للنضال الوطنى والديمقراطى والاجتماعى فى مصر الآن.
ومن الواضح- كما عبرت فى مقالاتى - أن هناك اتجاهين فى أوساط اليسار.
اتجاه يمثله د. **رفعت السعيد** الى حد كبير وأيضا **صلاح عدلى والشيوعيون المصريون** ويعتبر الخصم الرئيسى فى المرحلة الحالية هو قوى الإسلام السياسى فى مصر **وأن الحزب الوطنى الحاكم ليس هو الخصم الرئيسى الآن. وإنما هناك إمكانية التحالف والتفاهم مع جناح أكثر تقدما داخل الحزب الوطنى.**
ووجهة النظر الآخرى التى ترى أن **الخصم الرئيسى حاليا هو الحزب الحاكم بما فى ذلك ماتفرزه سياساته من فساد يؤدى إلى نفوذ لقوى الإسلام السياسى والإرهاب بشكل كبير.**
ورأيى أن هذا الخلاف داخل أوساط اليسار وفى داخل أوساط القوى التقدمية بشكل عام فى مصر، هو جوهر الخلاف حول الحوار والموقف منه. بمعنى أن البعض من القوى التقدمية كان يعلق أهمية كبيرة على هذا الحوار بإعتبار أنه مدخل **لفكرة الجبهة الوطنية مع بعض الاجزاء المتقدمة من هذا النظام فى مصر.** متجاهلا- فى رأيى الشخصى- بعض حقائق أساسية تتمثل فى الآتى:
١- الواقع الحالى هو مسئولية النظام الحالى بدءا من السادات وحتى الآن.
٢- بعض قوى الإسلام السياسى فى العالم العربى ذات مواقف وطنية واضحة وأيا كانت النظرة للإخوان المسلمين فإن منظمة حماس فى الأرض المحتلة قوة وطنية دون جدال، وهذا ليس حكمى وإنما المسألة تكمن فيمن يعادى الصهيونية وهل هى قضية أساسية أم لا، وأيضا **حزب الله** فى لبنان يظل - وبإعتراف **الحزب الشيوعى اللبنانى**- هو القوة الوحيدة التى تتصادم مع اسرائيل فى لبنان..

د. رفعت السعيد:

نحن نناقش الوضع داخل مصر

د. عبد العظيم أنيس:

أنا أعتبر أن تقييمى للوضع ينطلق من الفهم العربى وصولا إلى الوضع المحلى. من هذا المنطلق أقول أن القضية أعمق من أن تبسط فقط فى قضية الخلافات الفكرية بيننا وبين الإخوان المسلمين.
إن الحكم فى هذا الموضوع هو الموقف السياسى وبالطبع عربيا ومحليا أن أعدد الكثير من الذى أختلف فيه الاخوان المسلمين ولكن أعتبر أن الخصم الرئيسى الآن المواجه للحركة الوطنية المصرية، وحركة النضال الاجتماعى والقوى التقدمية هو الحزب الوطنى. لأنه فى رأيى هو جذر المشكلة التى تؤدى الى خلافات فى هذا الموضوع.
فى نهاية الامر أريد الوصول الى حكم موضوعى على نتائج هذاالحوار.
أنا لم أكن أعلق اهمية كبرى على نتائج هذا الحوار ولكن لم أكن ضد الاشتراك فيه لأنه من المفيد أن نقدم وجهات نظرنا فى الظروف الحالية. وأعتقد أن النتائج التى وصل إليها الحوار تؤكد المقولة التى أقولها وهى أن هذا الحوار كما الحوارات الآخرى منذ أيام النظام الناصرى وحتى الآن لم تؤد الى شئ، وهذا المؤتمر ليس استثناء من هذه القاعدة

لسنا مع كل حوار بلا قيد أو شرط
ولكننا مع مبدأ الحوار كعمل سياسى

حسين عبد الرازق:

استأذن فى لفت النظر لقضايا محددة قد تفيد استمرار النقاش.
** يبدو أن البعض قد فهم أن هناك مبدءا يقول أن أى حوار لابد وأن نشارك فيه. هذا غير صحيح بالنسبة لحزب التجمع بدليل اشتراكنا فى حوار سابق خاص (بالدعم) وبمجرد أن اتخذ الرئيس مبارك قرارات اقتصادية معينة أعلنا انسحابنا وكنا الحزب الوحيد- بالطبع لم يكن الحزب الناصرى موجودا فى ذلك الوقت- الذى أعلن انسحابه وكان هذا فى سنة ١٩٨٦ على ماأذكر وبعد ذلك شاركنا فى حوار بين الأحزاب بدأ بدعوة من د. يوسف والى على العشاء حضره كل رؤساء الاحزاب ومعهم رؤساء تحرير صحفهم وبعض قادة الاحزاب ثم عقد الاجتماع الثانى فى منزل المهندس ابراهيم شكرى. ثم أعلنت الاحزاب جميعا قطع الحوار مع الحزب الوطنى لان الحكومة اتخذت قرارا بمد العمل بقانون الطوارئ، كنا وقتها نناقش الاصلاح السياسى وفى مقدمته الغاء حالة الطوارئ إذ غير صحيح أن حزب التجمع مع كل حوار بلاقيد ولاشرط.
نعم نحن مع مبدأ الحوار كعمل سياسى ولكن نحن نقيم كل عمل فى ضوء شروطه وظروفه وعوامله.
** بالنسبة لموضوع الخصم الرئيسى. فهذا الموضوع استغرق نقاشا طويلا داخل حزب التجمع ، وكان هناك رأى يرى أن الخصم الرئيسى فى هذه المرحلة هو تيار الاسلام السياسى بكافة أنواعه ووصل الأمر بقلة من أصحاب هذا الرأى الى التعبير عن استعدادهم فى هذه الظروف الاستثنائية للتحالف مع الحزب الوطنى لمواجهة هذه التيارات.
وكان هناك رأى أخر يتجاهل تماما خطر هذه الجماعات ويرى أن الخصم الوحيد والخطر الأساسى هو الحزب الوطنى.
وحزب التجمع لم يأخذ بهذا المنهج ولاذاك وقال بوضوح أن هناك أكثر من خصم وأكثر من خطر على رأسها السياسات التى يتبعها الحزب الحاكم، ولكن لايمكن تجاهل الخطر الآخر. ورفض تماما أى كلام عن جهة أوائتلاف مع نظام الحكم.
أى أن حزب التجمع بخصوص هذا الموضوع واضح تماما ففكرة الجبهة أو الائتلاف أو التحالف مع الحزب الوطنى تحت شعار أو تحت أى ظرف

مرفوضة تماما.

وكون أن هناك أفرادا أو حتى قيادات فى الحزب لديهم استعداد أو قبول لفكرة التحالف مع الحزب الوطنى، فهذا حقهم، ونحن كحزب ديمقراطى ندافع عن حقهم فى طرح وجهة نظرهم، ولكن النهاية والعبرةبالقرار الحزبى، وأسجل أنه رغم ماقد يكون بينى وبين د. رفعت السعيد من خلاف- شديد أحيانا- حول بعض الاجتهادات او المواقف السياسية ، فقد كان د. رفعت من المعارضين فى النقاش لفكرة أن تيار الاسلام السياسى هو الخطر الرئيسى والوحيد.

** القضية - والتى لا اعتقد أن الندوة قد أجابت عنها- هل المشاركة من الاحزاب التى شاركت- واعنى بها القوى الرئيسية كالتجمع والعمل- أضر بالنضال الوطنى بشكل عام. أو اضر بالحزبين؟

فى رأيى أن الندوة لم تستطع الدخول فى اجابة محددة على ضوء الواقع لأن كل منا انطلق من قناعاته المسبقة ومن الموقف المتخذ سلفا. وربما يكون الوقت مبكرا للإجابة على هذا السؤال.

ولكن الأيام القادمة هى التى ستقدم الاجابة الصحيحة.

ورأيى أن ممثلى حزب التجمع قد أدوا أداء عاليا جدا داخل هذا المؤتمر و سمع الحزب الوطنى على لسانهم ومن خلال الكلام المكتوب مالم يسمعه من قبل ولاحتى فى مجلس الشعب لاختلاف طبيعة المؤتمر عن المجلس. والكلمات القليلة التى تقال عبر الاذاعة والتليفزيون ، كانت اضافة كذلك.

ولكن التقييم الحقيقى لهذا الحوار مازال مبكرا ، ولن يتوقف فقط على مادار فيه وإنما سيتوقف ايضا على كيف ستتعامل الاحزاب التى شاركت أو التى لم تشارك مع هذا المؤتمر ونتائجة.

ندين سياسة إمساك العصى من المنتصف مع الجماعات الإرهابية.

د. رفعت السعيد

سأبدى بعض ملاحظات على بعض ماقاله السادة الحاضرون.

الدكتور فوزى منصور مثلا اكد على أن النظام الحالى هو المسئول عن تفاقم خطر الجماعات المتسترة بالدين. وأنا أيضا أقر هذه الحقيقة . ولكن عندما تشتعل فى جسد محبوبتك (مصر) النار فلايجب أن تبدأ من نقطة من السبب فى الاشتعال لابد وأن أطفئ النار أولا. أى أقضى على الخطر وفى ذات الوقت أهاجم المسئول. ولكن أن أترك الخطر وأبحث فقط عن السبب لايجوز.

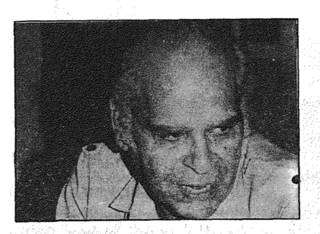
وفى اللجنة السياسية للحوار صممنا على أن نناقش قضية الإرهاب المتستر بالدين، وصممنا أن توضع لها ورقة خاصة، ورفض رئيس الجلسة بحجة أن هذا الأمر سيخرجنا عن الموضوع ، بالفعل جمعنا خمسة اعضاء من اللجنة ووضعنا الورقة وجمعنا عليها توقيعات لأكثر من نصف الحاضرين باللجنة السياسية هذه الورقة تدين سياسة إمساك العصا من المنتصف مع الجماعات الارهابية ، وتدين أن تفتح أجهزة الاعلام والتعليم للتيارات المتطرفة ، تدخل فى موضوعات الاستنارة والتنوير...و...

وعندما وجودوا عليها التوقيعات أسقط فى يدهم وقالوا نعتبرها وثيقة من وثائق المؤتمر.

وهكذا قمنا بعملية إختراق.

الدكتور فوزى منصور والدكتور حسام عيسى انتقدا النظام بشدة وأنا معهم ومستعد لأن انتقد أكثروأكثر. ولكن هذا لاعلاقة بينه وبين فكرة ندخل الحوار أم لا »

لأن السؤال .. هل وصلنا الى وضع حد فاصل بيننا وبين الدولة؟ بمعنى هل قررنا القطيعة؟



د. فوزى منصور

النظام الحالى له مرجعية غير مصلحة الشعب المصرى

أعباس هذا آخر العهد بيننا
فلاتخش منا بعد ذاك ملاما.

أهذا آخر العهد بيننا كمعارضة وبين الحكم أم أن هناك مساحة لأن نأخذ ونعطى . الواقع يقول أن الاحزاب ، والقوى اليسارية، والحزب الناصرى مازالت تذهب للبرلمان ، تجتمع مع الحزب الوطنى، ولو دعى أى حزب للقاء مع الحزب الحاكم سيذهب ويلبى الدعوة.

نحن لم ندخل «الجيتو» الخاص بنا ولم نغلق الباب علينا وقررنا اعتزال هؤلاء.

طبعا لدى عتاب أو نقد لبعض التعبيرات التى وردت على لسان الدكتور حسام عيسى من أن حزب التجمع قد طعن الوطن.

ليس نحن الذين نطعن الوطن يادكتور حسام . ولو دخلنا فى مشادات حول هذا الموضوع سنظل نقول كلاما أكبر من هذا، ونتحاسب بطريقة لاترضى احدا.

نحن اختلفنا فى التقييم ، وليس شرطا أنه عندما تختلف فى التقييم أن يصبح هناك طرف قد طعن الوطن والطرف الأخر لم يطعن.

أنا رأيى أن حضور حزب التجمع للحوار كان عملا إيجابيا وحقق نتائج إيجابية، سواء من خلال ماقلناه فى قاعات المؤتمر أو عبر شاشات التليفزيون. حتى ولو أذيع فى فترات ميته كما يقول البعض فهناك على الأقل مليون أو نصف مليون استمع لنا فى كل مرة.

ماهو المتاح لنا ؟

جريدة العربى. كم توزيعها ؟

جريدة الأهالى. كم توزيعها ؟

الساعة السادسة والربع التى لاترضينا يراها ملايين المواطنين فلاتوجد دقيقة تمر من التليفزيون دون مشاهدة من نصف مليون مواطن على الأقل رأونا نتكلم لوغبنا لرأى وسمع المشاهدون لاتجاه واحد. مصطفى كامل مراد ، وابراهيم شكرى والعدالة الاجتماعية والخضر،...،... ولأصبح موقف المعارضة ردينا.

لقد افتقدنا كم فى الحوار يادكتور

د. فوزى منصور:

فى الحضور المنظر أصبح أكثر رداءة

د. رفعت السعيد

على العكس

د. حسام عيسى:

لولا حضوركم لضحكت مصر كلها على منظر الحكومة

د. رفعت السعيد

هذه مبالغة واختفاء الحزب الناصرى من على الخريطة كان خطأ سياسيا كبيرا سوف تقدرونه فيما بعد.

وماقاله د. **ابراهيم الدسوقى أباظة إنما هو ابتداع جديد فى العمل السياسى** وموضوع نصف الطريق الى الاصلاح هو إسقاط النظام والنصف الثانى تدبير وإعداد. هذا كلام لايحتمله حزب الوفد فى اعتقادى ولا الحركة الوطنية المصرية بمجملها مهيأة له.

وأخيرا فإن الدكتور عبد العظيم أنيس تفضل بأنه أفترض أشياء مثل **أن رفعت السعيد** يمثل اتجاه يرى أن الخصم الرئيسى هو القوى المتسترة بالدين وليس الحزب الحاكم.

من قال هذا؟

كتاباتى ومواقفى الحزبية واضحة ورأيى أن هناك خطأ فلسفيا وسياسيا وهو أنه اذا كان هناك نقيضان فى المجتمع هما الحكم والتيارات المتأسلمة فليس شرطا أن أقف إما مع هذا وإما مع ذاك.

إنى استطيع الوقوف أمام الاثنين فى نفس الوقت وأنا ضد الأثنين فى آن واحد. وأتحدى أى إنسان يأتى بإحدى مقالاتى ضد التيارات المتأسلمة ولم أورد فيها مسئولية الحكم عن إما التستر، أو التبرير أو التدبير مع هذه الجماعات.

وأيضا الدكتور أنيس أفترض شيئا غريبا جدا وهو إمكانية التحالف مع الجناح الاكثر تقدما فى الحزب الوطنى.

أولا. من قال أنه يوجد هناك جناح أكثر تقدما من الذى أورد هذه العبارة؟

د. حسام عيسى:

أنت بنفسك قلتها يادكتور رفعت عندما قلت أنك جمعت توقيعات خمسين عضوا بالحزب الوطنى على ورقة ضد الارهاب

د. رفعت السعيد:

أنا قلت جمعت اكثر من ٥٠٪ من توقيعات أعضاء اللجنة السياسية بمؤتمر الحوار الوطنى

د. حسام عيسى:

إنهم جميعهم أعضاء بالحزب الوطنى

د. رفعت السعيد:

غير صحيح. لماذا تفترض هذا

د. فوزى منصور:

ألايوجد فى التجمع من يفرق بين النظام والحزب ، وبين مؤسسة الرئاسة؟

د. رفعت السعيد:

ومن قال أن مؤسسة الرئاسة ليست على رأس الحكم يادكتور؟

د. فوزي مصور

هناك أناس يقولون هذا

د. رفعت السعيد:

أن نقد أومعارضة أى ممارسة للحكم لابد وأن تنصرف هذه الممارسة الى مؤسسة الرئاسة باعتبارها المسئول الأوحد عن كل مايجرى فى مصر. لقد قال عمر بن الخطاب «لو عثرت بغلة فى العراق لسألنى ربى لماذا لم تمهد لها الطريق ياعمر» وأنا أقول أن نظام الحكم فى مصر شمولى أكثر بحيث أنه يكون مسئولا عن كل العثرات التى تحدث فى مصر ابتداء من كفر الاعجر الى مايحدث فى قمة السلطة فى مصر.

د. فوزى منصور

من يقول هذا هو الدكتور رفعت السعيد

د. رفعت السعيد

لايوجد فى حزب التجمع من يفرق بين مؤسسة الرئاسة والحكم والحزب الوطنى ولكن النقطة الثانية الاخطر هى من قال أنه يوجد جناح فى الحزب الوطنى أكثر تقدما؟ من يقول هذا فليعطنى إسما واحدا ويقول لى هذا هو الأكثر تقدما فى النظام. لقد كنا فى الماضى نقول الجناح الأكثر تقدما فى النظام الناصرى ونعدهم «على صبرى- شعراوى جمعة..

د. حسام عيسى

أنت أعطيت مثلا بالدكتور حمدى السيد أى أنه هناك أجنحة افضل من غيرها وقلت أنه وقف ليهاجم النظام

د. رفعت السعيد

وهل هذا ضرورى لأن يكون أكثر تقدما لقد وقف احد اعضاء الحزب في اللجنة السياسية ورفض الاتجاه العام الخاص بالقوائم. ليس معنى هذا أنه أكثر تقدما. ولكن معناها أن حساباته الشخصية وصلت به الى أن القائمة لن تأتى به وأنه قد توجد خلافات. داخل الحزب وهكذا. ولكن لانريد تبسيط الأمور لانتصور أنه اذا كانت هناك ثمة خلافات داخل معسكر الخصم يكون لابد وأن يكون فيها جناح أكثر تقدما

وعندما تجلس الى قيادة الحزب الوطنى كل على حدة تسمع كلاما مختلفا وتعبيرات مختلفة لكن هل معنى هذا أن هناك واحدا تقدميا والأخر غير تقدمى؟ إن من الممكن أن يكون المعسكر كله رجعيا وبه خلافات،

واعود وأكرر أنه لم يقل أحد أنه يوجد جناح أكثر تقدما داخل الحزب الوطنى، وإنه علينا أن نتحالف معه لم يحدث، ولايجوز أفتراض هذا الموضوع لأننا لسنا فى مجال أن نلصق ببعضنا البعض كلام من هذا القبيل.

طبعا الكلام الذى قاله د. **عبد العظيم انيس** عن حماس وحزب الله والحزب الشيوعى اللبنانى. لا أعرف لماذا ندخل في هذا الموضوع. فأنا أناقش الواقع المحلى فى مصر. فهل مطلوب منى أن أحارب حماس وهل مطلوب منى أن أتوافق مع حزب الله فليكن حزب الله أحسن حزب، ماشأنى؟ هذه قضية القوى اللبنانية ، وحماس هذه قضية تخص الفلسطينيين. نحن نفكر بشكل قومى نعم ولكنى أخوض معركتى هنا فى مصر.

هذه الجماعات المتأسلمة فى مصر عصابات معادية للديقمراطية وأشعر بالابتئاس الشديد عندما أجد أن بعض الرموز الناصرية تغازل هذه الجماعات. الآخ **احمد الجمال** كتب مقالا بمجلة **المجمع المدنى** يغازل فيها الجماعات الإسلامية ويقول فيها أنه لابأس من البحث عن وسيلة للتحالف والتفاهم بين الحزب الناصرى والتيارات الاسلامية.

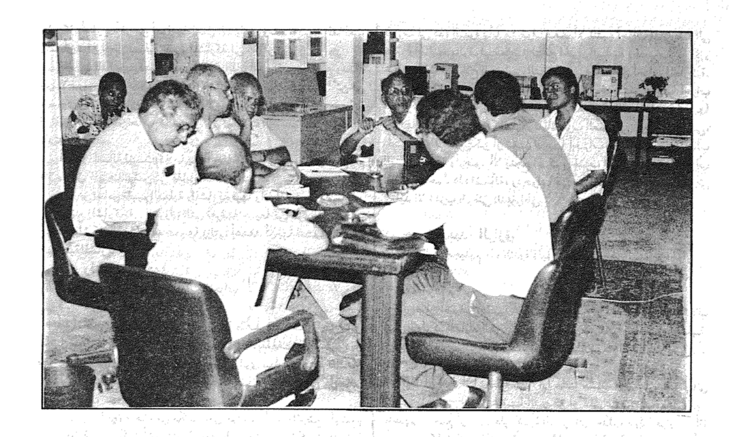
أن هذه القضية لابد لها من أن تبحث. وعلينا فى تحالف اليسار أن نجلس لنبحثها ولانغطى على هذه الامور، ونعرف الى أين هم ذاهبون بشأن هذا الموضوع.

وأخيرا أريد طرح سؤال يبدو مفرطا فى البساطة وهو

– هل آشتراكنا فى الحوار كان صحيحا أم خاطئا؟

– بالطبع كان صحيحا بل واجبا وفرض علينا أن نذهب لنقول وجهة نظرنا ونسمعها للآخر، ونفرض عليه أن يزحزح مواقفه. اللهم الا إذا كان المجتمع المصرى شاك السلاح وجاهزا للقيام بثورته وذهبنا نحن للحوار فجأة فأجهضنا الفعل الثورى.

إن المجتمع فى حالة ركود، والحركة الوطنية المصرية فى حالة ضعف،



واذا كان هناك تحرك إنما يكون فى معسكر اليمين ونحن توا نقول اننا نخشى تعديل الدستور لأن المظلة رديئة وإنه يتعين علينا أن نحركها لنجعلها أفضل.

ففى هذا المناخ عندما تتاح لنا الفرصة لأن نقول ونتنقد . فهل نتركها ؟

د. حسام عيسى

أريد أن تسجلوا على لسانى هذه الكلمة وهى «أنه إذا كان الخيار بين الأخوان المسلمين، ومصطفى خليل فأنا بلاتردد سوف اختار الاخوان المسلمين».

د. فوزى منصور

أحيانا للاختصار تستخدم كلمات كودية ولكنها فى الواقع معناها لايفصح عنه الا التطبيق السياسى

وأريد أن أذكر كمثال ماقاله د. ابراهيم الدستوقى أباظة عندما تكلم عن إسقاط النظام. فإن الفرق بين إسقاط النظام، وتغيير النظام ، وتداول السلطة بالطرق المشروعة قد يبدو لأول وهلة أنه فرق كبير جدا. ولكن فى حقيقة الأمر فإنه من الممكن للانسان أن يكون فى ذهنه وبشكل رمزى وسريع عندما يتحدث عن إسقاط النظام أو تغييره أن يستهدف تغيير السلطة بشكل مشروع خصوصا إذا صدر هذا الحديث فى ظل ظروف من غير المتصور فيها محاولة التغيير بأى إسلوب أخر،، بوجه خاص إذا صدر من هيئة أو توجه سياسى لايعرف عنه محاولة التغيير بأى أسلوب أخر.

أنا أقول هذا الكلام فى محاولة منى لتفسير كلام الدكتور ابراهيم الدسوقى أباظة وذلك رغم أن تقييمى لحزب الوفد بأنه حزب يمينى وإننى متناقض معه فى توجهاته الأصلية، ولكن أريد أن أضع مقابل هذا أيضا من الناحية الآخرى مسألة الحوار مع الاخر ومايتصل بذلك.

وأريد هنا أن استحضر فى ذهنى ما أسمعه ولا أعرف إن كان صحيحا أم لا ؟ وهو تفسير أن الزمن قد تغير وتجاوزنا مرحلة الطفولة اليسارية ، وغير اليسارية ولابد لنا أن ندرك أن المعارضة لها الان فى عصرنا الحديث والنظام العالمى الجديد..و... دور معين هو المقر والمعترف به. وربما يحول إسلوب المعارضة الى مايسمى معارضة جلالة الملك، وحسب ماسمعت والله أعلم ومن المحتمل أن يكون قائل هذا الكلام قد قصد التشنيع، فقد قيل أنه يوجد أناس يحاولون تعليم قوى معينة اليوم بأن هذا هو الاسلوب المعترف به والسليم الآن ، الواجب معارضة جلالة الملك وأنظروا ماذا يحدث فى انجلترا من حزب العمال. أنا أقول لك ماهو شائع.

د. رفعت السعيد

أول مرة اسمع كلمه جلالة الملك هذه

د. فوزى منصور

هذا ماهو شائع

د. رفعت السعيد

معارضة جلالة الملك هل يقصد بها معارضة النظام الذى لايمكن أن يسقط

د. فوزى منصور

ليس هذا فقط وإنما معارضة النظام مع الاتفاق معه فى الأسس.

وهذه هى النقطة التى أنا حريص على التأكيد ، وهى انه هناك فرق المعارضة مع الإتفاق فى الأساسيات ، وهذا اساس للأشكال المهذبة السليمة للمعارضة

د. رفعت السعيد

التعبير الذى نقوله يادكتور فوزى هو أننا نتحاور مع النظام ، ومع استمرار معارضتنا الجذرية له فى كل المجالات ، هذا هو التعبير العلمى لدى حزب التجمع.

د. فوزى منصور:

أنا لا أحاول تناول حزب بعينه، ولكن أنا أريد أن أضع فروقا بين أنه كما فى التعبير الأول يمكن أن يشد فى معنى معين فكذلك التعبير الثانى من الممكن أن يشد فى معنى يعطى أسبقية دائمة لعملية المحاورة

على كل أسلوب أخر من أساليب العمل السياسى ومنها تحديدا المقاطعة، وهنا أريد أن أدخل لعملية تقييم المشاركة فى الحوار.

لقد بين الدكتور رفعت أهمية الكلام الذى أتيح لقوى التجمع وفضلا عن الآخرين الذين تكلموا كلاما لاشك فى أنه كلام جيد، ولكن فى تصورى أنا أنه ليس بأكثر جذرية ولامختلفا وأثمن ولا أكبر من كل الوثائق الصادرة من حزب كالتجمع، ولا المقالات الرئيسية التى يكتبها قادته

أذ هنا المسألة ليست كلاما يقال وإنما هى هل وصل بشكل أوقع أم لا؟ ، وهل كان هناك ثمن فى مقابل هذا أم لا؟

هذا هو أساس تقييم العملية والمشاركة فيها وأنا أقارن بين وضعين.

وضع المشاركة فى الظروف التى نعرفها جميعا فى مؤتمر تم تشكيل أمانته بالشكل الذى نعرفه جميعا والتى أعتقد أن بها امتهانا للقوى السياسية المشاركة

د. رفعت السعيد

أمانة المؤتمر بها أربعة من قيادات الاحزاب

د. فوزى منصور:

أنا أتكلم عن لجنة الاعداد للمؤتمر . فمعذرة عندما يواجه اناس أفاضل محترمون يواجهون بتشكيل ويذهبون لمقابلة بعضهم البعض دون معرفه سابقة هذا ليس مدخلا لحوار سليم بين قوى سياسية تحترم نفسها، وهذه مسألة بها حساسية كبيرة لدى شعبنا إضافة لحسايته فى كل ماهو متعلق بالقيم.

وأقارن هنا بين ماجاء من مكسب من جراء قبول هذا الوضع وأوضاع أخرى مماثلة- قد تكون أشد شناعة، وبين الوضع الاخر.اذا كانت هذه نية الحكومة من أول الأمر وتريد أن تضعنا فى كورنر بهذا الشكل ثم تبتذل الحوار الى الأهداف الجزئية التى تتكلم عنها اذا فى هذه الحالة كانت مقاطعة عملية الحوار ستكون أوقع، وأكثر تأثيرا أم لا؟

هذا هو التساؤل

د.رفعت السعيد

لى تعقيب صغير على كلام الدكتور حسام عيسى بخصوص العبارة التى قالها حيث أنها عبارة غير صحيحة وأنه على الحزب اليسارى ألايضع نفسه فى مأزق المفاضلة بين خصم وخصم. وإنه من الآجدر، به أن يقول أنه يرفض الحكم القائم وأيضا حكم الاخوان المسلمين لأنه لايليق أن حزبا يساريا يضع نفسه فى هذا الاختيار غير المقبول.

صلاح عدلى

بالنسبة لنا لم نقل هل الخطر الرئيسى هو هذا أم ذاك نحن دائما نؤكد على أن كلا الخصمين سواء نظام الحكم أو الارهاب المتستر بالدين هما خصم رئيسى وبالتالى فإننا نرى أن الحل هو بديل وطنى ديمقراطى يستطيع إنقاذ مصر من أزمتها ويرفض هذين الخصمين.

ولكن هذه مسألة تاريخية طويلة تحتاج الى عمل دءوب ومستمر ومتنوع وأساليب مختلفة والنقطة التالية هى:

أننى متخوف وأنا موافق على كلام الاستاذ حسين عبد الرازق إنه من المبكر الوصول لنتائج لهذا الحوار وتأثيرها على القوى السياسية والجماهير عموما والشارع ، أو فى الممارسة العملية نفسها وعن ماذا ستسفر؟ الوقت مازال مبكرا ولكن أحذر من نجاح الحزب الوطنى فى شق أحزاب المعارضة لثانى أو ثالث مرة وبمجرد أن تلتقى على نقطة أساسية فبعد مؤتمر فبراير أعلن النظام فى اليوم التالى عن بداية انتخابات ١٩٨٧ وبوادر الخلاف ظهرت فى هذه الندوة فأنا متخوف فعلا ألا تنتبه أحزاب المعارضة الى هذا. وأطالبهم بالوقوف معاضد نتائج الحوار السلبية وخصوصا ما أثير حول مطالب الإصلاح السياسى التى هى فى صالح كل أحزاب المعارضة. لأننى أعتقد أن هذه هى النقطة الوحيدة التى قد تتفق عليها احزاب المعارضة .أما فيما يخص القضايا الاقتصادية والاجتماعية ففيها اختلافات جذرية مع حزب الوفد وكذلك حزب العمل فى توجهه الاسلامى، ولكن النقطة التى يمكن أن تشارك بها أحزاب المعارضة هى المطالب السياسية وأرجو. ألا ينجح الحكم والحزب الوطنى فى شق أحزاب المعارضة حول هذه المسألة، ودخولها فى صراعات بين بعضها البعض لاتفيد الا الحزب الوطنى الديمقراطى.

حسين عبد الرازق

اعتقد أن مجيئهم هذه الندوة دليل على الرغبة فى استمرار الحوار.

د. رفعت

أريد أن أضيف تعقيبا على كلام د. فوزى منصور وهو أن الخلاف كمى حول كم الفائدة التى يمكن أن تتحقق من الحوار بالمقابل لعملية المهادنة وماقد يتحقق من خسائر مثل الاختلاف مع الاخوة الناصريين أو كذا.

أريد أن أقول أننا نخطئ كثيرا اذا علقنا حساب الكم على عدد دقائق التليفزيون التى حصل عليها التجمع أو على عدد الاشخاص الذين خاطبهم التجمع أو حتى على كمية النشر التى حدثت حول الحوار - وأنا رأيى أنها كانت كمية كبيرة وواسعة المدى- الناس كلها سمعت ورأت وقرأت كلاما لم تسمعه أو تقرأوه من قبل ، وانتقادات حادة ومركزة لم تنشر من قبل فى الصحف المسماه بالقومية، ولكن الكم الحقيقى سيظهر من قدرتنا على مواصلة النتائج المترتبة على الحوار.

بمعنى الوثائق التى ستصدر عن مؤتمر الحوار هل سأضعها فى الدرج وأغلق عليها. أم سأدعو النقابيين ليروا هذا الكلام وهل هو صحيح أم غير صحيح، واذا كان به أشياء صحيحة فكيف نطبقها؟ وبأى شكل من أشكال الضغط نطبقها، وهل اذا كان حزب التجمع قد طالب بشئ ووضع كمطلب خاص به فهل هذا المطلب صحيح أم غير صحيح؟ والطلاب يجلسون وكذلك الشباب والنساء، ويتم عمل حركة داخل المجتمع لمناقشة همومه حول هذه القضايا لأنها تعبر عن هموم المجتمع.

مثل قضايا الاصلاح السياسى، الاصلاح الاقتصادى ، الاصلاح الاجتماعى و..و... هذه كلها موضوعات غير مفتعلة بل هى هموم المجتمع المصرى ولكن يتوقف الامر على نظرتى لها. من أى زاوية مثلا. أعلن فى المؤتمر أن القانون المصرى لايمنع الاضراب، وقام احد الإعضاء وقال أن عمال المناجم مضربون ولم يتعرض لهم أحد حتى الآن، مامعنى هذا؟

معناه أنه أيها العمال انتبهوا أن القانون لايمنع الاضراب، وقالوا لى القانون لايمنع الاضراب فقلت لهم ولكن البوليس يمنع، فقالوا البوليس لم يتدخل- اذا هذه رسالة أخرى هى أنه يوجد عمال مضربون ولم يتعرض لهم أحد فكل من لديه مشكلة ليضرب عن العمل؟

نريد أن نفتح باب وتستفيد من هذه القضايا ونحرك الساكن . لأن للأسف هناك قطاع كبير من القوى التى نحسبها حليفة لنا لم تزل فى حالة سكون، وهذه هى المشكلة الحقيقية وهى أن من يعرف الحركة هوالتيار المتأسلم الذى لازال رغم كل الضربات التى توجه إليه فى حالة حركة فكيف نكون فى حالة حركة نحن أيضا

هذه هى القضية الأساسية التى يجب أن نشغل أنفسنا بها..وشكرا.

مؤتمر الحوار الوطني بين النجاح والفشل

د. جودة عبد الخالق

الآن ، وبعد أن انتهى مؤتمر الحوار الوطني، لابد من تقييم هذه التجربة. هل نجحت؟ هل فشلت؟ ماهو الإنجاز الحقيقي الذى تم أو يمكن أن نقول أنه تم؟

لقد تابعت جلسات اللجنة الاقتصادية فى المؤتمر ممثلا عن حزب التجمع، وشاركت فى هذه المناقشات على مدى أسبوعين هما عمر المؤتمر. وبناء على هذه الرؤية من الداخل يمكن أن أبدى الملاحظات التالية.

أولا: بخصوص الإعداد للمؤتمر . جاء الاعداد للمؤتمر ضعيفا، حيث أعلن عن بدء أعماله فجأة ، حتى أن أعضاء المؤتمر من غير ممثلى الأحزاب لم يكونوا جميعا معروفين على وجه الدقة صباح يوم الافتتاح. ولم تعلن أسماؤهم الا فى اليوم التالى وهو يوم الأحد ٢٦/٦/٩٤.

ثانيا: لم تشارك كل القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة فى المؤتمر، إما لأن بعض الأحزاب قاطعت المؤتمر (الوفد والناصريون) أو لأن بعض القوى استبعدت منه (الاخوان والشيوعيون). ولقد أضاع مثل هذا التركيب فرصة كبيرة فى تقديرى لحوار جاد وحقيقى يوحى بالأمل ويبعث على الثقة فى مستقبل البلاد .

ثالثا: وزاد الطين بلة، أن الحزب الوطنى قد استأثر بنصيب الأسد فى عضوية المؤتمر. سواء من خلال أعضائه فى مجلس الشعب والشورى ، أو ممن يسمون الشخصيات العامة والكتاب والصحفيون. وبذلك فإن قاعدة تمثيل كل حزب بثلاثة أعضاء إضافة الى رئيسه كانت لصالح الحزب الوطنى وعلى حساب أحزاب المعارضة.

رابعا: أن التغطية الإعلامية للمؤتمر كانت هزيلة. فالتليفزيون لم يخصص وقتا يتناسب مع مايفترض لهذا المؤتمر من أهمية ، ولم يكن حظ المؤتمر من مساحة التليفزيون سوى دقائق مقابل حوالى ست ساعات دوريا لنقل مباريات كرة القدم فى مسابقة كأس العالم. أما الصحافة، فلم تكن أحسن حالا، خذ مثلا مجلة **المصور** التى يعتبرها الكثيرون من أهم المجلات الجادة فى مصر حاليا أن مانشرته المصور عن الحوار الوطنى لايساوى معشار ما نشرته عن بطولة كأس العالم ، الذى خصصته **المصور** حتى دور الثمانية ، بأربعة ملاحق بالألوان ، والبقية تأتى

خامسا: يبدو أن الحكومة قد تصورت أن موجة الارهاب التى سادت فى مصر فى السنوات القليلة الماضية قد بدأت تنحسر، وبالتالى لم يعد الحوار يمثل الاهمية التى كانت له من وجهة نظر الحكومة، ربما ينهض دليلا على ذلك أن . رئيس الجمهورية، صاحب الدعوة للحوار الوطنى، لم يهتم بمتابعة هذه العملية مباشرة كما فعل فى المؤتمر الاقتصادى الذى عقد عام ١٩٨٢ ، وانصرف الى أمور بعضها أقل أهمية مثل لقائه مع طلبة الجامعات.

لكل هذه الأسباب جاء مؤتمر الحوار الوطنى دون ماكان معلقا عليه من آمال وتوقعات ، ولم يتناول بشكل جاد القضايا المصيرية التى تؤهل البلاد لدخول القرن الحادى والعشرين. وقد انعكس هذا على التقرير النهائى الصادر عن المؤتمر، والذى تمثل فى أغلبه فى توصيات عامة لاتسمن ولاتغنى من جوع. لقد استمات الحزب الوطنى أثناء المؤتمر، مستغلا الكثرة العددية لأعضائه وأذنابه ، فى تفريغ عملية الحوار من أى محتوى حقيقى. فلا ناقش المؤتمر الاصلاح السياسى مناقشة جادة، ولا تطرق للسياسة الاقتصادية المطبقة حاليا وسوءاتها ووسائل الخروج منها، ولا تعرض لموضوع الفساد الذى استشرى فى البلاد. لاشئ من هذا ،وإنما عموميات.. عموميات... عموميات.

والأدهى من ذلك **أن المسئولين عن ادارة شئون المؤتمر قد سمحوا لأنفسهم بتزوير ارادة القوى المشاركة فيها من خلال تعديل نص التقرير بما يوافق هوى الحزب الوطنى والحكومة..** وقد أدى هذا الى تمييع الأمور والمغالطة. وسأضرب أمثلة لذلك من أعمال اللجنة الاقتصادية فى الحوار، والتى يعتبر الكثيرون مناقشاتها من اكثر المناقشات جدية.

لقد سجل التجمع أن السياسات المسماة بالاصلاح الاقتصادى ليست فى الحقيقة إصلاحا وإنما إضرارا بالاقتصاد لأنها أدت الى تصاعد البطالة والغلاء مع وقوع الاقتصاد فريسة الركود لفترة طويلة. كما سجل التجمع موقفه من قضية القطاع العام معلنا أنه ضد البيع ومع الاصلاح وأنه له رؤية للاصلاح وطالب أن تلتزم الحكومة باستخدام عائد بيع مايتقرر بيعه للاستثمار وخلق فرص عمل وليس لسداد ديون الحكومة وطالب التجمع مع حزب العمل بأن تكون هناك آلية لتغيير الحكومة إذا ثبت فشل سياساتها الاقتصادية . وحذر التجمع مع حزب العمل وحزب الأحرار من أخطار السوق الشرق أوسطية وطالبوا بالاهتمام بالتكامل والتعاون العربى.

وللأسف الشديد ، فأن شيئا من هذا لم يظهر فى التقرير النهائى على **عكس ماكان متفقا عليه فى لجنة الصياغة.**

هل معنى ذلك أن الحوار الوطنى كان كله مضيعة للوقت دون جدوى؟

وللانصاف نقول أن المؤتمر كان فرصة طيبة للأحزاب المختلفة وللتنظيمات النقابية والنوعية الممثلة فى المؤتمر لكى تتبادل الرأى حول القضايا المختلفة وتتعارف عن قرب وهذا فى رأيى إنجاز طيب.

فقد قدمت فى **اللجنة الاقتصادية** حوالى عشرين ورقة من الاحزاب المختلفة والوزارات والبنوك والاتحادات النوعية مثل اتحاد الصناعات والاتحاد التعاونى واتحاد العمال. هذه الأوراق توضح رؤية هذه الأطراف للقضايا المختلفة موضوع الحوار. من هنا نقول أن المؤتمر كان فرصة طيبة للتعرف على معالم الخريطة السياسية.

ولعل من أهم ما ظهر خلال المناقشات هو الصراع الحاد داخل الحزب الوطنى بين **الرأسمالية الوطنية المنتجة وبين الفئات الطفيلية والكمبرادورية التى كانت أعلى صوتا.**

ونعود فى النهاية الى السؤال الذى بدأنا به هذا المقال. هل كانت تجربة مؤتمر الحوار الوطنى تجربة ناجحة؟

والاجابة عن هذا السؤال هى أن التجربة لم تأت بما كان مأمولا منها، ولقد نجحت الحكومة والحزب الوطنى فى تفريغ الحوار من محتواه ، وجعلت الأمر يبدو كما لو أن مساحة الاتفاق أكبر من مساحة الاختلاف فى حين أن ماحدث داخل المؤتمر كان خلافات حادة وشديدة.

الحل فى الاشتراكية

د. خليل حسن خليل

هناك ملاحظة هامة ، للحوار الوطنى ، هى غياب صاحب المصلحة الحقيقية فى ذلك الحوار، وهو الشعب الكادح. فليس بين المتحاورين فلاحون وعمال حقيقيون. وليس بينهم نفر من المطحونين، الذين يمثلون الاكثرية فى هذا البلد. وليس فيهم مثقفون كادحون كذلك يحملون هموم الانسان ، وآماله فى مجتمع أفضل.

وترتب على ذلك أن الاشتراكية غابت عن الحوار، سواء فى المناقشات ، أو فى الحلول. وأصبحت الحلول كلها جزئية، موقتة ، وعارضة، لاتضرب فى جذور المشكلة الاجتماعية ، والديمقراطية الحقيقية فى بلادنا **.(مع الاعتذار هنا لقوى اليسار، التى حضرت الحوار. ومع التقدير لرؤيتها المتعلقة بالحوار مع السلطة القائمة ، مهما كان الكسب ضئيلا).**

على أن المتطلعين لحل استراتيجى للمشكلات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية لدينا ، لايقنعون بالحلول التكتيكية. فهذه الحلول قد تكون تكتيكا من الاطراف المتحاورة. ومن السهل العدول عنها ، أو تشويهها بالكلام، والدعاية والاعلام.

إن المشكلات التى انبثقت من الحوار، لاتحل حلا حقيقيا الا عن طريق الاشتراكية: ولنقتبس منها امثلة:

-**البطالة:** البطالة لايمكن أ تعالج علاجا تاما عن طريق اقتصاد السوق ، «وقوى العرض والطلب الطليقة» ، والتى لم تكن «طليقة» فى أى وقت ، وتحت أى نظام. فالبطالة داء عضال من داءات النظام الرأسمالى المتقدم ، فهى جزء لايتجزأ من نظامة الانتاجى. فما بالك بها فى اقتصاد تابع، كاقتصادنا ، واقتصاديات دول متعددة فى العالم الثالث. البطالة هنا مركبة:

أ- ليست البطالة هنا ناجمة فحسب، من اتباع فلسفة السوق الرأسمالية ، المفروضة على تلك الدول، ومن علاقات الانتاج الرأسمالية ، المنبثقة من سيطرة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، ولكنها ناجمة أيضا من طبيعة هيكل الانتاج نفسه. **فهناك سيطرة رأسمالية طفيلية، يعراكم الفائض الاقتصادى لديها، من نشاطات بعيدة كل البعد عن النشاط المنتج الحقيقى، فى الزراعة والصناعة والمهنى الأساسية**، ولكن من نشاطات طفيلية، كالوساطة والسمسرة، والنشاطات المتعلقة بالسلع والخدمات الترفية، وغير الضرورية،لا للتنمية الحقيقية، ولا للاستهلاك الاساسى للجماهير. يضاف الى ذلك النشاطات غير المشروعة، كالتجارة فى المخدرات والدعارة ، والملاهى الليلية والمقامرة، أو فى **السطو على اموال الشعب، الذى يتجلى فى صور الفساد الكثيرة التى تفجأ الناس كل يوم.** ويسهم فيها المقاولون ، والتجار ، والبنوك ، وابناء المسئولين صغارا وكبارا.

ب- العنصر الثالث، الذى يجعل البطالة داءا عضالا فى الاقتصاد المتخلف التابع، إن علاج البطالة فى الاقتصاد المتبوع، يترتب عليه زيادتها فى الاقتصاد التابع.فالامريكيون مثلا ، يعالجون البطالة فى نوع من انواع العمل الماهر لديهم، أى فى الخبراء عن طريق تصديرهم للعمل لدينا، ولدى كثير من الاقتصادات المتخلفة وتدفع لهم الحكومات اجورا عالية، او تضمن هذه الاجور فيما يسمى بالمعونات الفنية «التى لاترد». وهى بطبيعة الحال تشغيل للمتبطلين فى الاقتصاد المتبوع ، وحرمان العمل المماثل الوطنى من مثل هذا التوظف.

وتحل مشكلة البطالة كذلك ،بين العمال العاديين ، وذوى المهارات المختلفة فى الدولة المتبوعة، عن طريق التبادل السلعى، والاستثمار. فمن المعروف أن العلاقة بين الاقتصاد التابع والمتبوع ، تمتد الى التجارة، ورأس المال والتكنولوجيا.فسوق الدولة التابعة مفتوحة للسلع الآتية من الدولة المتبوعة، سواء كان ذلك عن طريق العلاقات الثنائية، أو عن طريق البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى، وكذلك عن طريق المبالغة والارتجال فى قبول كل ماهب ودب من استثمار اجنبى، دون الاهتمام بعلاقته بالتنمية، أو بالبطالة فى الدول المتلقية له.

وامامنا الدرس الذى نأخذه من شرق أوربا. فقد حلت البطالة بشعوب تلك البلاد. عندما غابت الاشتراكية. وجاءت قوى السوق الرأسمالية، بجيوشها من بطالة وفقر، ودعارة، ومافيا ، وبلطجية الحكم، لتخرب دولة ظلت سبعين عاما فى قمة النظام العالمى والآن تمتهن فيها الانسانية بقوى القطاع الخاص الكبيرة محلية كانت أو اجنبية.

الاشتراكية، وهى نظام الجماهير العاملة، هى العلاج للبطالة ،بالتخطيط من ناحية ، وبعدم وجود جشع الارباح الخاصة من ناحية أخرى. وبسيطرة الجماهير على الحياة الاقتصادية ، وإيجاد عمل للجميع فى مجتمع ينتفى فيه استغلال الانسان للانسان. وهذا ايضا درس من المجتمعات الاشتراكية فى آسيا وامريكا اللاتينية، التى مازالت تناضل



رؤساء أحزاب المعارضة خلال الجلسة الختامية للمؤتمر

لترسيخ الاشتراكية. وكذلك من شعوب شرق أوروبا التى بدأت صحوتها بعودة الاشتراكيين فى كثير منها للحكم عن طريق الانتخابات.

٢- التخلف: تجمع تحت هذا الموضوع معظم المشكلات التى تناولها المتحاورون: عيوب النظام التعليمى، وانتشار الأمية، وارتفاع الاسعار، وانخفاض معدل نمو الدخل القومى، وبالتالى متوسط دخل الفرد، وتدهور المستوى الصحى للسكان تأخر الصناعة وغيرها من صور التخلف. التخلف اذن يتعلق بتدهور الاداء المادى للاقتصاد، وتأخر السكان حضاريا، وانخفاض كفاية الانسان الانتاجية.

ولأن علاج التخلف يستوجب سياسات تنهض بالدخل، وبالمتسوى الثقافى والحضارى للانسان، فهذا يتطلب وجود قيادات سياسية واقتصادية من صلب الجماهير، تكون مهمتها الأولى هى التقدم بالجماهير فى الميدانين الاقتصادى والثقافى معا، دون وجود عوائق تعترض ذلك التقدم. كما هو الحال فى الاقتصاد الرأسمالى المتخلف، حيث يصبح فى يد قلة رأسمالية مستغلة وتابعة، أن تحدد هى معدل التنمية، ودرجة تقدم الناس. وبهذا يخضع تقدم المجتمع لقرارات تصدر من فئة يثبت تاريخيا، انها تفضل مصلحتها الخاصة، ونهمها للربح غير محدد، وتنفق دخلها، أوالجانب الاكبر منه فى الاستهلاك المترف. كل هذا ضياع فى موارد الاقتصاد القومى ،يعوق تقدمه ، ويبقيه متخلفا.

علاج التخلف فى هذا الحالة، يعتبر منحة من الطبقة الرأسمالية الى الطبقات الكادحة، قد تهبها للناس، وقد تمنعها عنهم. بينما هى حق طبيعى ومنطقى للجماهير فى ظل الاشتراكية. فمهمة الاشتراكية الكبرى، هى أن تصنع الجماهير حضارتها وتقدمها بيديها، بدلا من أن تنتظر من أولئك الذين يدعون التعاطف معها ، وهم فى الحقيقة مستغلون.

٣- الديمقراطية: الديمقراطية ، هى الموضوع المفضل لدى الاحزاب السياسية عندنا. فبعضهم يتسمى بها، والبعض الآخر، يجعلها شعارة الأول، والكل يتغنى بليلى ومع ذلك فالرجل العادى يتفرج على الزفة، التى تسللت بطبيعة الحال الى الحوار، وكانت سببا فى انسحاب بعض الفرق لأنها لم تعط المكانة اللائقة بها. غير أن المناقشة حول الديمقراطية، لم تكشف لنا طبيعة الديمقراطية التى تحكمنا ، والتى سرت الينا من العالم الغربى الرأسمالى.

ولسنا نود أن نخوض فى تحليل نظرى عميق. فالتدليل العلمى، يتخذ مادته من المنطق : لغة وارقاما، أو رياضيات. وكذلك يتخذ من «المشاهدة» أو «الملاحظة» ، وسيلة طيعة ، لاثبات الظاهرة التى يبحثها. ونحن سوف لانتخذ من الارقام دليلنا ، فالكتب والبحوث حافلة بها. ولكننا نكتفى بالمشاهدة أو «الملاحظة». وهى أسلوب يمكن أن يشارك فيه الناس جميعا، وبصفة خاصة الانسان العادى. وسوف نعرض لمثل واحد للديمقراطية، هو فى الواقع زعيم الامثلة، وهو الديمقراطية فى الولايات المتحدة، التى اصبح كثير من زعماء العالم الثالث وكتابه يتغنون بها.

الحق، إن النظام الامريكى ليس ديمقراطيا بالمعنى الاصيل للكلمة.فالديمقراطية هى حكم الأغلبية. وأغلبية الشعب الامريكى الحقيقية مغربة عن الحكم. فالديمقراطية فى الولايات المتحدة تقوم على جبهة رأسمالية انشطرت شطرين: الجمهوريين والديمقراطيين وهما يعتبران فريقا رأسماليا واحدا بكل المقاييس ، حكم تلك البلاد منذ استقلالها حتى الآن. وبذلك يكون الحكم ديكتاتورية لرأس المال، تحتكر الحكم، ولاتتيح لأى قوة أو فريق آخر ، مهما كان تمثيله للناس ، أن يزاحمها فى الحكم.

والديمقراطيات فى العالم الثالث، فى معظمها لاتقوم على أحزاب تمثل أغلبية شعوب ذلك العالم، وهى الاغلبية الكادحة. ونظرة واحدة للمجالس الشعبية فى تلك الدول، حين توجد، تعرض لنا هذه الحقيقة. إذن الحل الحقيقى لمشكلة الديمقراطية ، هى الاشتراكية ، التى تتيح للجماهير الكادحة، وهى الأغلبية فى كل مجتمع، أن تحكم نفسها بنفسها عن طريق ممثلين، يمثلون مصالحها السياسية والاقتصادية.

هذا هو جوهر الديمقراطية ، وليست ديمقراطية «الضحك على الدقون»، التى تمثل فيها القلة الرأسمالية الجماهير العاملة ، ديمقراطية يمثل فيها القاتل مصالح القتيل

إسلام لا كهانة

الحوار مع من ...
ولأى هدف ؟

خليل عبد الكريم

عندما كان **الشيخ جاد الحق** رئيس المعهد الدينى المشهور اعلاميا بـ (**الازهر**) يعالج على أيدى الفرنجة وعلى أرضهم (**دار الحرب**) وبطرقهم العلمانية، زاره **الكاردينال فرانز كوينج**، عضو المجلس الأعلى للكرادلة بالفاتيكان. عند قراءتى الخبر انزعجت لإن المذكور هو الرئيس الروحى لمايسمى بـ (**الجمعية الدولية للحوار الإسلامى - المسيحى**) وتساءلت كيف تفاهم كبيرا شئون التقديس، وماذا دار بينهما وعلام اتفقا أو اختلفا؟ ولم تشف غليلى العبارات المقتضبه التى واكبت الخبر البالغ الخطورة.

وانتظرت ظهور العدد التالى لمجلة الأزهر المحرم ١٤١٥هـ/ يونيو ١٩٩٤ اذ بها باب ثابت مخصص لأخبار الشيخ جاد، وصح توقعى فقد جاء به أن **الكاردينال فرانزكوينج** عندما زاره نقل إليه تحيات الكنيسة الكاثوليكية وسلمه وثيقة بها أفكاره التى سيطرحها على الساحة الأوروبية والنصرانية (هكذا) بغيه التعاون بين المؤسسات الدينية الرسمية الإسلامية والنصرانية (هكذا ايضا) لخدمة السلام و رفاهية الشعوب. ولكن مجلة الأزهر لم تنشر نص الوثيقة ولا الأفكار التى تضمنتها وكان من الواجب عليها أن تفعل لان من حق المواطن المصرى أن يطلع عليها وألا يترك مثل هذا الامر الذى يمس حاضر الوطن ومستقبله لحفنة من ذوى العمم البيضاء والسوداء..

وتعجبت: أى سلام يعنيه الكاردينال وهو قبل غيره يعلم أن الحروب الدينية طحنت من البشر أضعاف من سقطوا صرعى فى غيرها من الحروب وفى أى اصحاح أو آية حضت المسيحية أو الإسلام على الرفاهية، وهل عاش **محمد وعيسى** عليهما أفضل الصلاة وأتم السلام- وهما الأسوة الحسنة لمن آمن برسالتيهما- هل عاشا مرفهين أو حتى قريبا من الرفاهية أم العكس هو الصحيح تماما؟؟؟

وعلى كل فلم تقنعنى تلك العبارات الإنشائية المسطورة بـ مجلة الأزهر واستبعدت أن تجيئ **وثيقة الكاردينال فرانز بهذه** السذاجة واستمر الفأر يلعب فى عبى (فى المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية= العب: الكم والجمع أعباب)، وظللت واضعا يدى الاثنين على قلبى لإن اجتماع كبير الوعظة مع نظيره المفصلة (الترجمة الحرفية لكلمة كاردينال) يدعو كل مهموم بشئون وطنه إلى القلق والإضطراب.

***

حتى كان يوم ٩-٦-١٩٩٤ م إذ نشرت الاهرام رسالة مندوبها فى باريس كشفت المستور فقد عقدت «**الجمعية الدولية للحوار الإسلامى المسيحى**» **مؤتمرا** بقاعة بالسوربون تحت رعاية **الكاردينال كوينج** لينال المشاركون بركاته ونفحاته القداسانية ورد **الشيخ جاد** التحية بمثلها فأرسل **أحد بطانته** (فى المعجم الكبير لمجمع اللغة العربية = فلان بطانة لفلان أى مداخل له ومن خاصته ووليجته مصاحب سره الذى يشاوره)ممثلا للمعهد القديم، والجمعية المذكورة إحدى عصابات (فى مختار الصحاح للرازى= العصابة : الجماعة من الناس والخيل والطير وفى حديث النبى يوم بدر: إن تهلك هذه العصابة فلن تعبد فى الأرض أبدا)- الاسترزاق المنتشرة فى أوروبا وأمريكا بمسميات ما أنزل الله بها من سلطان وكلها تستثمر الأديان، والدين أى دين فور أن ينتقل الى الرفيق الأعلى الرسول الثائر الذى فجره- يتحول الى «سبوبة» يبادر الشطار (الشاطر هو الفهم المتصرف) الى التكسب به (=بالدين) كل على طريقته الخاصة.

وقد بدأ الاتجار بالاسلام مبكرا فى سقيفة بنى ساعدة، بعدها أخذت هيئات المتنفعين به تتوالى الواحدة اثر الاخرى طوال الاربعة عشر قرنا تحت عناوين مختلفة.

خلافة ، إمامه عظمى، زارة، نحلة ، طائفة، مذهب، فرقة، طريقة، جماعة ، جمعية ، ندوة ، مؤتمر، ورشة عمل أو «ويرك شوب» .. الخ، وقد وصف أولئك الأذكياء البهاليل قديما بـ «أهل السنه والجماعة» أو «أهل العصمة و العدالة وهم الشيعة» أو «الحرورية» وهم الخوارج.. أما الآن فيطلق عليهم: «**المتطرفون**» مرة و«**المعتدلون**» أخرى والمستنيرون ثالثة وهم بلا استثناء حسبما ذكر البوصيرى فى البردة:

وكلهم من رسول الله ملتمس
غرفا من البحر أو رشفا من الديم

ولم يعد الرشف يكفى فى هذه الأيام بل الغرف والعب والتضلع (تضلع إمتلأ شبعا وريا أى ملأضلوعه)

****

إن من البديهى أن يجرى الحوار بين متعارفين لابين متناكرين ولابين منكر ومعترف ، والذى أعرفه ويعرفه الناس معى أن الاعتراف بين الديانتين الابراهيميتين اللتين تبغيان المحاورة أحادى الجانب بمعنى أن إحداهما تنكر الأخرى ولاتعترف بها ولاتفرض لها وجودا ولا أزيد على ذلك نظرا للحساسية ، المفرطة لهذه النقطة خاصة فى الوقت الحاضر وحتى لا أغضب الأحباب فى اللجنة المصرية للوحدة الوطنية التى ترفع شعارا هلاميا (الدين لله والوطن للجميع) وكثيرا مانبهنا المتنفذين فيها الى زلاقته وإلى ضرورة تغييره.

كيف يجرى حوار بين شاهد وغائب معنويا وبين حاضر ومنفى أدبيا؟

والأهم : فيم يجرى الحوار ولأى هدف؟

إن أخشى ماأخشاه إنه بعد انزواء يعبع الشيوعية (بعبع الماء= صوت حين يخرج من إنائه متتابعا) الذى طالما ارتعدت منه فرائص السدنة والدهاقنه فى العقيدتين الساميتين ، **أن يعقدوا الخناصر ويتعاهدوا على التصدى لرياح حريات الفكر والرأى والإبداع.. التى بدأت تهب بقوة وثبات وأن يحاولوا مرة أخرى كما فعلوا فى القرون الوسطى أن يحبسوها داخل (سور الدين العظيم).. ربنا يستر..**

بعد الطوارئ والحوار...
الحريات فى مصر.. انكماشة أم انفراج؟

مدحت الزاهد

اوضاع الحريات الديمقراطية فى مصر.. هل تتجه الى الانكماش أم الأنفراج؟

هذا السؤال يطرحه مااعتبرته بعض الدوائر ميلين متعارضين فى سياسات الحكم طوال الشهور الاخيرة.

ميل انفراجى عبر عن نفسه فى الدعوة الى **مؤتمر الحوار الوطنى** الذى اختتم اعماله فى القاهرة منذ ايام ،وطرح مطالب تتعلق بالاصلاح السياسى، وهى مطالب لاترقى الى الاصلاح الدستورى الذى اختلفت بشأنه المعارضة، ولا الى الاصلاح السياسى الشامل بالغاء القوانين الاستثنائية، والغاء حالةالطوارئ، التى جرى تحديدها لمدة ثلاث سنوات متصلة، قبل انعقاد المؤتمر باسابيع ، منعا للقيل والقال.

فهذا الميل الانفراجى قد يقتصر على الغاء المواد المجمدة فى قانون المدعى العام الاشتراكى واجراء اصلاح انتخابى جزئى يوازنه العودة الى نظام القوائم رغم حكم الدستورية العليا واختلاف المعارضة حول النسبة المئوية للتمثيل وحظر الائتلاف الحزبى..

وفى كل الاحوال ، فإن توصيات المؤتمر- وفقا لما ذكرته الصحافة الرسمية- سوف تعرض على الرئيس لكى يتخذ بشأنها مايراه ،مما يوضح منذ البداية حدود الميل الانفراجى المقيد، فى الدولة الرئاسية ، فوق الحزبية.

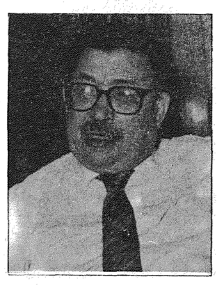
* وميل انكماشى بدا واضحا فى عدة اتجاهات تتصل بإحكام هيمنة السلطة التنفيذية على الحياة السياسية والاجتماعية والعلمية وذلك من خلال التعديلات التى ادخلها مجلس الشعب على قانونى العمد ومشايخ البلد، وقانون الجامعات والذى عدل شكل اختيار **العمدة** فى القرية ،**والعميد** فى الجامعة من الانتخاب الى التعيين.

ومن الواضح ان الدواعى الامنية هى التى افرزت هذه التغيرات رغم ان انتخاب العمد كان يعكس ميزان القوى الاجتماعية فى الريف، ويدفع الى الصدارة بشخصيات ليست بعيدة عن دوائر الحكم، وتحظى بدرجة من القبول، كما أن قانون انتخاب العمداء السابق كان يجيز لرئيس الجامعة الاختيار بين الثلاثة الناجحين الاوائل بصرف النظر عن الترتيب. ويلفت النظر فى هذا المجال ان حركة الاخوان لم تكن قد مدت نفوذها من نوادى اعضاء هيئات التدريس بالجامعات الى مناصب العمداء، كما أن هذا التعديل قد جاء **استكمالا لسلسلة من المحظورات على النشاط السياسى فى الجامعة، استفادت منه عمليا تيارات الاسلام السياسى القادرة وحدها بسبب ميزان القوى على تحدى هذا المحظور**، كما بدا واضحا من المنشورات والملصقات والمجلات والمسيرات التى نظمتها الجماعات الاسلامية، طوال العام الدراسى المنصرم.

وهذا الميل الانكماشى لم يعكس نفسه



الرئيس مبارك- الحوار



احمد الخواجة- صدام مع النقابة

فحسب فيما تحقق من تعديلات تشريعية تعد بكل مقياس خطوة للخلف، بل فيما هو متوقع من تعديلات جديدة تشمل اعداد قانون جديد لنقابة المحامين الخاضعة للنفوذ الاخواني، وهو مايعنى عمليا فض الدورة الحالية، وحل مجلس النقابة والدعوة الى انتخابات مبكرة، استكمالا لمنطق الحكم في مواجهة التفوق الاخواني بإجراءات ادارية وقد انعكس هذا الميل ايضا.

في المواجهة التى اشتعلت بين نقابة المحامين واجهزة الامن في اعقاب الاتهامات التى وجهتها النقابة للشرطة باغتيال **عبد الحارث مدني**، محامي الجماعة الاسلامية، ومحاولة تنظيم مسيرة احتجاجية تم قمعها بالقوة بالقنابل المسيلة للدموع والرصاص الحي في قلب القاهرة- واعتقال عشرات المحامين من بينهم ولاول مرة، منذ احداث مذبحة سبتمبر ١٩٨١ اعضاء في مجلس نقابة المحامين.

ولعله من مؤشرات هذا الميل ايضا المحاولة التى بدأت لتمرير مشروع قانون جديد لنقابة الصحفيين يهدف الى تقييد دور الصحافة، اجهضتها ارادة جموع الصحفيين، وأنتهت باحالة **عبد الستار ابو حسين** محرر الشعب الى محكمة عسكرية، اصدرت في حقه حكما بالحبس سنه مع الشغل والنفاذ جرى تخفيضة بعد ذلك الى ثلاثة اشهر، بعد اعتذارات والتماسات.

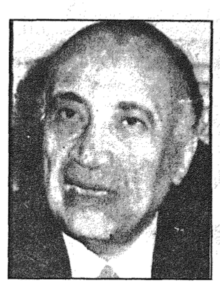
والخيط المشترك الذى يجمع هذه الوقائع الاخيرة كلها هو محاولة حصار **وتحجيم جماعات الاسلام السياسى على اختلاف الوانها**، وسعى اجهزة الحكم لئلا تقترب مصر ابدا من اللحظة التى تجعل المشابهة بين الحالة المصرية والحالة الجزائرية مشابهة جدية، سواء من خلال تصاعد موجات العنف، او تصاعد سيطرة الاخوان على مؤسسات المجتمع المدني.

وقد عزز من مخاوف عقد هذه المشابهة **الحاح الادارة الامريكية اخيرا، على وجود تيارات معتدلة في الحركة الاصولية، والدعوة الى الحوار معها، وادراج حركة الاخوان في هذه الخانة**، وماتردد عن اجراء اتصالات، بواسطة السفارة الامريكية بين قيادات اخوانية ومسئولين امريكيين ضاعف من آثارها السلبية في دوائر الحكم، نجاح هذا المسعى لفتح الحوار في حالة الجزائر.

ولعله لهذا السبب كان الالحاح الرسمي في مصر على دعم الاخوان للارهاب. وقد وجد



اللواء حسن الألفي- حزب الجماعات الارهابية



حسين كامل بهاء الدين- تعيين العمداء

هذا الالحاح بيئة ملائمة في تداعيات حادث **عبد الحارث مدني**. ولم يقتصر الامر على توجيه الاتهام للاخوان بدعم الارهاب والقيام بحركة اعتقالات محدودة لبعض العناصر الاخوانية، بل امتد الى استدعاء المرشد العام للتحقيق في البيان الصادر عن الاخوان بشأن حادث عبد الحارث، كما بدا الالحاح شديدا على **استبعاد الاخوان مع الشيوعيين من المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني**، بل استبعاد حتى المشاركة غير المباشرة للاخوان في جلسات الحوار عن طريق تمثيل عناصر من مجالس النقابات العامة الخاضعة للسيطرة الاخوانية، ولو بصفتهم النقابية، واعادة تأكيد الخط الرسمي الخاص بحظر نشاط الاحزاب على أساس ديني، واعتبار حركة الاخوان حركة محظورة.

تقسيم عمل

ووفقا لما تقدم يمكن حل التعارض الظاهري بين الميلين الانكماشي والانفراجي، فهما لايعبران عن صراع اجنحة داخل الحكم وفي دوائر صنع القرار، بل يعكسان معا سعى صانع القرار لتحقيق نوع من الاجماع القومي على اساس التوجهات العامة للنظام في مواجهة الارهاب من جهة والاثار السلبية لسياسة الاصلاح الاقتصادي من جهة أخرى بما يرتبط بها من زيادة نسب البطالة وارتفاع الاسعار وتدهور الاجور وهبوط فئات اجتماعية جديدة تحت خط الفقر.

وتحقيق هذا الاجماع يستوجب **عزل خطر تيارات الاسلام السياسى وتهيئة الاجواء لدرجة من المصالحة مع تيارات** المعارضة المدنية بصورة لاتهدد هيمنة الحزب الوطني، واجهة اجهزة الحكم.

ولقد بدا هذا التوجه واضحا في الجلسة العامة للجنة الاعداد للحوار الوطني التى خصصت للاستماع لخطاب الرئيس مبارك، كما بدت رغبة الهيمنة واضحة ايضا في طريقة تشكيل المؤتمر واختيار مقرره عن طريق التعيين، من قبل الرئيس ثم اختيار مقررى اللجان، وغيرها من الاجراءات التى عكست الرغبة في التحكم في «رتم» المؤتمر. الامر الذى دفع حزبي **الوفد والناصري** الى الانسحاب ،**والتجمع والعمل والاحرار** الى اصدار بيان احتجاجي على مساعي الحزب الوطني- واجهة الحكم- في الهيمنة.

ورغم كل الضجيج الذى احاط بعملية انسحاب الوفد وتجميد عضوية الناصري في المؤتمر، فإن اهم خرق لقواعد الحوار، لم يتم أثناء جلسات المؤتمر نفسه، بل قبل ذلك باسابيع بتمديد حالة الطوارئ، رغم اصدار قانون مكافحة الارهاب، ثم اجراء التعديلات على انتخابات العمد والعمداء.

فالانفراج والانكماش يتكاملان في توجهات الحكم، ويعكسان زوايا مختلفة، ولحظات متفاوتة، في تحقيق صيغة الاجماع القومي وفي احتواء، اثار سياسات الصندوق وخطر الارهاب.

الاصلاح والثورة

وإذا كان المراقبون قد اختلفوا حول حدود الانفراجة والانكماشة، فإن تراجع موجة

الارهاب لم يدفع هذه الخلافات الى الخلف، فبعد النجاحات التى حققتها اجهزة الامن فى امتلاك زمام المبادرة وكسر حدة الموجة الارهابية تراوحت التقديرات حول آثار هذا النجاح، وماذا كانت سوف تخفض من الحاح الحكم على صيغة الاجماع القومى وتحقيق نوع من التهدئة مع المعارضة المدنية؟ أم توفر له- على العكس- هامشا اوسع لاجراء نوع من الاصلاحات السياسية، فى ظروف ملائمة، لشد المواطنين الى قنوات فعالة للتعبير الحر، بعيدا عن دروب الارهاب؟

ويعود هذا السؤال الاخير حول احتمال توسيع الانفراجة الى الخبرة التى كان **هنرى كيسنجر** ، وزير الخارجية الامريكى الاسبق، قد بلورها، حول اخطاء التعامل مع الوضع الايرانى قبل واثناء اندلاع الثورة.

ووفقا لكيسنجر فإن الادارة الامريكية قد اخطأت خطأ فردها فى التعامل مع الوضع فى ايران، عندما لم تضغط على الشاه لاجراء اصلاحات سياسية قبل اندلاع الثورة، ثم ضغطت عليه لاجراء هذه الاصلاحات بعد اندلاع الثورة.

وفى تقدير كيسنجر فإنه فى زمن الثورة لامجال للتنازلات والاصلاحات، فكل تنازل يغرى الثوار على التشدد ويفتح الباب لتنازلات جديدة ثم الى انقلاب كامل فى الوضع، اما الاصلاحات فى زمن السلم، فإنها تقطع الطريق على الثورة.

وتبعا لذلك، وحتى مع التسليم باختلاف المشابهة بين الحالة المصرية والايرانية والمصرية والجزائرية فإن الوقت الراهن، من وجهة نظر هذه التقديرات ، قد يكون ملائما لبعض الاصلاحات السياسية.

ورغم حدة الاسئلة حول احتمالات الانفراجة والانكماشة، فإن الاجابات المتوقعة ليست على نفس المستوى من الحدة، وذلك ان هناك عناصر ضاغطة تدفع الى استمرار التوجهات الرئيسية للحكم ، ويمكن أن نميز فى هذه الضغوط مايلى:

احتجاج جماهيرى

أولا أن هناك مؤشرات على صعود حركة الاحتجاج الاجتماعى ضد آثار سياسة الخصخصة وتعليمات الصندوق، مع البداية الفعلية لطرح وحدات القطاع العام للبيع، وآثار تسعير مختلف انواع الخدمات، وتدهور الاجور ومشاريع القوانين الجديدة الجارى اعدادها لعلاقات العمل والتأمين الصحى والتى لاتمس فقط الحقوق الاجتماعية المكتسبة لعلاقات العمل ، بل أيضا حق العمل ذاته، والحريات المتاحة للعمل النقابى فى ظل قوانين الخصخصة.

وازدياد هذه التمايز الاجتماعى، وتراجع دور الدولة «الراعية» يرفع حدة التوترات الاجتماعية

ومع أن التعبير عن هذه التوترات وفى اجواء ديمقراطية، يعد امرا طبيعيا يستوجب على العكس توسيع اطر الاحتجاج القانونى فى زمن الخصخصة، الا أن بعض دوائر الحكم لازالت تلمح فى الاضراب شبح الثورة، ولاترى فى توازن جماعات الضغط، مايخفض حدة الانفجارات الاجتماعية، فتراجع دور **الدولة «الراعية»** لم يؤد الى تراجع دور **الدولة «الشمولية والبوليسية»**، الليبرالية الاقتصادية لم تفتح الباب لليبرالية سياسية.

والاستجابة المتوقعة فى هذه الحالة هى تركيز الاجهزة على **«الخطوط الحمراء»** لامحاولة بلورة صياغة جديدة للمعادلات السياسية. ويرجع هذا الاحتمال ان انكسار حدة موجة الارهاب لايعنى تراجع الخطر كلية، مع استمرار الرافد الاجتماعى الذى يعزز هذه الظاهرة وضعف الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى معالجة هذه الظاهرة، وذلك بسبب ضغوط الصندوق والمؤسسات المالية الدولية من جانب، ومايبتلعه الفساد من جانب آخر.


محمود الشريف- العمد

المعارضة المدنية والدينية

كما أن هناك اشكاليات أخرى تواجه احتمالات توسيع الانفراجة الديمقراطية، منها صعوبة التمييز بين المعارضة الدينية والمعارضة المدنية بعد نجاح الاخوان فى السيطرة على معظم النقابات المهنية ونوادى اعضاء هيئات التدريس وبعض وسائل الاعلام- وامتطاء بعض الاحزاب الشرعية صهوة الشعارات ذات الطابع الدينى عن قناعة، او عن رغبة فى ركوب الموجة الصاعدة.. ويؤدى هذا الواقع الى مشكلة تواجه محاولات عزل تيارات الاسلام السياسى او التمييز بينه وبين المعارضة المدنية. لان هذا العزل يتخذ شكل تقييد الحريات النقابية والعامة اعتمادا على الاجراءات الادارية، ويستفز القوى الديمقراطية فى مواجهة هذا التقييد بصرف النظر عما لديها من تحفظات حول صيغة الاحتكار الاخوانى للنقابات أما القوى التى تبارك توجه دوائر الحكم لعزل الاخوان والاحزاب الدينية باجراءات ادارية تمس بالحريات ، فأنها تجد نفسها معزولة عن التيار العريض من النقابات والحياة السياسية ومتهمة بالذيليه لاجهزة الحكم.

المعارضة النخبوية

وآخر العناصر التى تؤدى لاستمرار الخط العام الرسمى للتعددية المقيدة فيتصل باوضاع المعارضة نفسها وفى واقع الامر نأن **المعارضة مأزومة مثلها مثل الحكم.** فهى اولا معارضة نخبوية لاتستند الى قواعد اجتماعية فعالة ومنظمة. وهى ثانيا معارضة محاصرة بالقيود القانونية لتجربة التعددية. وهى ثالثا معارضة منقسمة على نفسها بحكم الاختلاف الطبيعى فى توجهاتها بين اليمين واليسار والوسط والاصولية .وخلافاتها لاتشمل التوجهات الاقتصادية والاجتماعية بل تمتد حتى الى النقاط المشتركة بينها فيما يتعلق بالاصلاح السياسى والدستورى. فمنها من يدعو الى إصلاح يركز على الحريات المدنية، ومنها من يعتبر الاصلاح الدستورى. من الاصل قضية مؤجلة والحال ان الحكم وان كان لايملك من الاصل الرغبة فى توسيع تجربة التعددية المقيدة ،فإن المعارضة لاتملك القدرة على فرض التنازلات عليه فى هذا الشأن، وهى لن تملك هذه القدرة الا عندما تتحرر من طابعها النخبوى، وتكسر جدار عزلتها ، وتهتم بالحوار مع جماهيرها، رافعة راية التغيير.. حتى ذلك الحين يبدو الوضع **«محلك سر»** مع بعض الرتوش ومساحيق الزينة.

الخلاف يدب
فى الزواج الكاثوليكى
بين الحكومة والصندوق والبنك

لم تدم فترة الزواج الكاثوليكى بين الحكومة وصندوق النقد والبنك الدولى طويلا، فقد دبت. الخلافات خلال الأسابيع الماضية لتصل الى قمتها، بقرار من الصندوق **بوقف تنفيذ الاتفاق لبرنامج الاصلاح «التحرير الاقتصادى» لمرحلته الثانية. والمطالبة بإعداد برنامج جديد بمثابة خطاب نوايا للمرحلة القادمة . يكون على رأسه التزام حكومى واضح بتخفيض فى قيمة الجنية المصرى أمام العملات الأخرى خاصة الدولار.**

وذلك تحت دعوى أن الجنية خلال السنوات الثلاث الأخيرة مقوم بسعر غير حقيقى، وأزيد من قيمته أمام الدولار.

تزامن هذا الخلاف الجديد مع أسوأ فترة منذ الحرب العالميه الثانية يشهدها الدولار الأمريكى فى أسواق المال العالمية، حيث يواصل إنخفاضه الحاد الى أدنى مستوى، أمام العملات العالمية خاصة الين اليابانى والمارك الألمانى والفرنك الفرنسى، ليمثل ورقة ضغط جديدة على الحكومة لتلبية مطالب البنك والصندوق، وليأتى بخسارة جديدة للاقتصاد الوطنى، ممثلا فى انخفاض ملموس ومستمر فى قيمة الاحتياطى بالنقد الأجنبى المقوم بالدولار ولدى البنك المركزى، وكذلك انخفاض فى قيمة الصادرات والمقوم معظمها بالدولار أيضا.

وأمام هذا الموقف «غير المفاجئ» شكلت الحكومة مجموعة عمل سريعه لمتابعة التطورات وجرت مباحثات بالقاهرة، شارك فيها د. **عبد الشكور شعلان ممثل**

محمود الحضرى

المجموعة العربية بصندوق النقد، حيث حضر بناء على طلب الحكومة- وشهدت الأسابيع الماضية اتصالات مكثفة مع البنك والصندوق ونادى باريس لاحتواء الموقف ، خاصة أن **الحكومة رفضت تعديل سعر صرف الجنيه أمام الدولار**

بداية الخلاف

وكانت بداية الخلاف فى شهر يونيو الماضى، عندما بدأ صندوق النقد المراجعة النهائية للمرحلة الأولى من التحرير الاقتصادى أو بمفهومه الاصلاح الاقتصادى حتى يتم منح الحكومة شهادة أداء بمقتضاها تعقد الدول الاعضاء بنادى باريس اجتماعا لاسقاط الشريحة الثالثة من الديون الخارجية بنسبة ٢٠٪ وبقيمة ٤ مليارات دولار.

قائمة المطالب

وتقدم الصندوق بعدة مطالب ليضمن بها استمرار تنفيذ البرنامج، وأيد البنك الدولى وجهة نظر الصندوق وقدما مذكرة مشتركة للحكومة شملت:

***إجراء خفض عاجل وسريع لسعر صرف الجنية بحوالى ٢٥٪ من السعر الحالى** باعتبار أن ثبات هذا السعر على مدى ثلاث سنوات.. نتيجة تدخل حكومى، ولايمثل سعرا حقيقيا.

***وقف تدخل البنك المركزى فى تحديد أو تثبيت سعر صرف الجنيه**، وذلك عن طريق شراء الدولارات من السوق أو العائدين من الخارج.

***إجراء خفض فى سعر الفائدة على الإيداع والاقتراض، بالبنوك بمعدل ١٪ الى ٣٪** على مدى ١٢ شهرا بشرط أن يبدأ من العام الحالى.

***إعداد برنامج واضح للخصخصة يشمل طرح أصول محددة من القطاع العام للبيع، وحدد ذلك بنحو ٢٠** مليار جنيه، اعتبارا من العام الحالى ١٩٩٤/١٩٩٥

***توضيح نظام بيع الأسهم للعاملين فى الشركات العامة، وذلك بضرورة تحديد سلطة الجمعيات العمومية لاتحادات المساهمين ونظام التصويت فيها مع توضيح مدى سلطة العمال فى أتخاذ القرارات التى تتعلق بملكيتهم للأسهم، واحقية توريث ملكية الأسهم وشروط بيعها، مع الغاء أى شكل من أشكال الاحتكار تمثلها اتحادات المساهمين لتكوين قوة، تصويتية وألا تكون النقابات أو اتحاد العمال طرفا فى ذلك.**

وجاءت تلك المطالب بعد رفض البنك القطاع الأمريكي لاتحادات المساهمين والذى تم على أساسه تأسيس أكثر من ١٠٠ اتحاد بالشركات العامه. وجاءت المطالب بعكس ماورد فى اللائحة «القطاع الأساسى» بما يعنى تحريرا كاملا فى بيع الأسهم حاليا ومستقبلا.

المطالب مستمرة

* ومن مطالب البنك والصندوق إجراء **زيادة عاجلة فى أسعار الكهرباء تتراوح** بين ٤٪ و٥٪، حيث يتم التنفيذ خلال الربع الاول من العام المالى ١٩٩٥/٩٤

مبررات

وبرر الصندوق مطالبه خاصة بالنسبة لخفض قيمة الجنية أو سعر الفائدة بأن هذا سيؤدى الى **زيادة قيمة الصادرات السلعية للخارج.** ويفتح الباب فى أسواق عالمية عديدة أمام السلع المصرية، نتيجة انخفاض أسعارها. كما أوضح الصندوق فى مذكراته للحكومة أن ذلك سيؤدى إلى **زيادة الاقبال على شراء أصول القطاع العام سواء من مشترين محليين أو أجانب** كما أن البنك والصندوق بررا مطالبهما

بأنها ستؤدى لحالة رواج فى السوق المحلى والحد من حالة الركود التى تسود الاسواق والمنتجات ، مما يعنى زيادة فى الانتاج بكافة أنواعه.

موقف الحكومة

اتسم موقف الحكومة بالغموض فى أول الأمر، حتى تقدمت ببرنامج ملبية بعض المطالب منها الموافقة على طرح أصول من القطاع للبيع قيمتها ١ مليار جنيه اعتبارا من شهر يوليو المنتهى، على أن يتم بيع أصول بقيمة ٦٫٧ مليار بنهاية شهر ديسمبر القادم، بما يمثل ٢٠٪ من إجمالى قيمة أصول القطاع. العام. وسيتم البيع عن طريق البيع بالكامل للمشترين من الداخل او الخارج أو عن طريق البيع بنظام الأسهم.

وبالفعل بدأت وزارة قطاع الأعمال تتلقى طلبات شراء لعدد من الشركات مثل النصر للسيارات وإيديال ومصر للألمونيوم والعامرية للأسمنت. ومعظم تلك الطلبات من شركات عالمية ومتعددة الجنسية.

كما لبت الحكومة مطلب البنك و الصندوق بخصوص رفع سعر الكهرباء، بنسبة ٥٪ ويبدأ التنفيذ من حساب شهر أغسطس الحالى.

وقرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة برئاسة د. كمال الجنزورى لاعداد نظام جديد لبيع الأسهم للعاملين بحد أدنى ١٠٪ من إجمالى قيمة الشركة، تمهيدا لتقديمه للبنك بناء على طلبه تمهيدا للحصول على شهادة بقيام الحكومة باجراءات استكمال برنامج الاصلاح الهيكلى.

أما بالنسبة لخفض قيمة الجنية وسعر الفائدة لزمت الحكومة الصمت عليهما، الا أن صندوق النقد أخطر الحكومة رسميا فى نهاية يونيو بتأجيل موافقته على إسقاط الشريحة الثالثة من الديون الى أن يحصل على برامج توضح خطط مصر الاقتصادية حاليا ومستقبلا، وتضمين ذلك فى برامج وميزانيات وخطط العام الحالى «٩٤/١٩٩٥».

ودب الخلاف ليصل إلى مداه بإخطار الصندوق نادى باريس بعدم موافقته فى المرحلة الحالية على إسقاط الشريحة الثالثة من ديون مصر الخارجية والمقرر أن تتم فى يوليو ١٩٩٤. وطلب البنك التصرف فى مخزون النقد لدى البنوك والذى تجاوز ١٥٠ مليار جنية ووضع إجراءات للاستفادة من الاحتياطى النقدى لدى البنك المركزى بالدولار. مع حسم سعر الفائدة بالبنوك بشكل نهائى.

وأمام ذلك أبلغ د. عاطف صدقى رئيس الوزراء رام شايرا نائب رئيس البنك الدولى خلال وجوده بالقاهرة إبان الاحتفال باليوبيل الذهبى لتأسيس البنك. أن الحكومة بصدد إصدار سندات طويلة الأجل وبالفعل تم البدء فى إعدادها من خلال تكليف للبنك المركزى.

ولكن بالنسبة لخفض سعر صرف الجنيه، ردت الحكومة فى مذكرة رسمية قد يكون ذا أثر إيجابى على الصادرات فى دول غير مصر، التى لهاوضع مختلف بل أن أى تخفيض فى قيمة الجنية يؤثر بالسلب وبشكل مباشر على الاستثمار. كما يؤدى الى بيع الأصول العامه بثمن بخس بأقل كثيرا من قيمتها إذا ما تم التقييم بالدولار مقارنة بالجنيه المصرى فى حالة التخفيض.

وتحفظت الحكومة على أى أجراء فى سعر الجنيه، لأنه سيؤدى إلى بيع السلع بأقل من قيمتها وإهدار فى الانتاج بشكل مستمر علاوة على العوامل الاجتماعية الأخرى.

الصندوق يرفض

وتمسك الصندوق بمطالبه رافضا المبررات التى قدمتها الحكومة . ورفض تقديم أى شهادات للدول الدائنة عن مرحلة الإصلاح الاقتصادى..

وعلى الفور طلبت الحكومة عقد اجتماع مع د. عبد الشكور شعلان بالقاهرة مع المجموعة الوزارية الاقتصادية وتم الاتفاق فيه على عدة اجراءات لبدء مرحلة تفاوض جديدة مع البنك والصندوق ونادى باريس، وهو ماتم فعلا قبيل منتصف يوليو الماضى وخلال زيارة الرئيس مبارك لباريس.

وقال د. عاطف عبيد أنه على الصندوق أن يتفهم وجهة نظر مصر، لأن أى تخفيض فى الجنيه سيؤدى الى تدهور فى الاقتصاد ويؤثر على الاسعار. ويأتى بعواقب اجتماعية، وأيه نتائج على الجنيه بالسلب، قد تؤثر على الاستقرار السياسى، وأن أى علاج يتجاهل العوامل والاستقرار الانسانى فى مصر. يعتبر بمثابة خطر مباشر على كافة الأوضاع الداخلية.

وأكد د. عبيد أن ثبات سعر الدولار تأكيد لنجاح سياسة الاصلاح المتفق عليها بين الحكومة وصندوق النقد. كما أن سعر الدولار خاضع للعرض والطلب ويتم تحت إشراف البنك المركزى.

وقال أن مسألة خفض سعر الفائدة متفق عليه وسيتم من خلال برنامج زمنى محدد يخضع لمعدلات التضخم والمتوقع أن ينخفض الى ٩٪ العام بعد القادم ممايعنى الوصول بالحد الأقصى لسعر الفائدة لهذا المعدل.

ورد ميشيل كمدسو مدير صندوق النقد على د. عبيد بضرورة التوصل لسعر صرف مناسب للجنية المقوم بسعر أكبر كثيرا من قيمته أمام الدولار، علاوة على باقى العملات الأجنبية.

الغريب أن الحكومة ردت بأن سعر الدولار أكبر من قيمته الحقيقية فى السوق المحلى ويصل الى ثلاث جنيهات فقط مقابل ٣٣٥ الى ٣٣٩ قرشا على مدى الشهور التسعة الأخيرة.

وطلبت الحكومة مهلة من نادى باريس حتى نهاية ديسمبر القادم، وليتسنى لها التفاوض مع صندوق النقد، لتحصل على شهادة ضمان لاسقاط ٤ مليارات دولار بنهاية عام ١٩٩٤ أو أوائل العام القادم.

وأسفرت المفاوضات مع المؤسسات الدولية الى مايمكن أن يقال عنه صفقة بديلة. تتضمن قيام الحكومة بالغاء كل الرسوم المفروضة على الصادرات أو خفضها لأقل حد ممكن، وذلك كتعويض عما أسماه الصندوق بأعباء نتيجة ارتفاع قيمة الجنيه.

وتتضمن الصفقة أيضا إجراء تعديل فى أسعار الصرف يسرى تطبيقه خلال ومرحلة لاحقة بالاتفاق بين الحكومة المصرية والصندوق، على أن تقوم الحكومة بإعداد خطاب نوايا جديد من العام القادم يشمل المرحلة الثانية والثالثة من برنامج التحرير الاقتصادى

وأخيرا كافة المؤشرات، والعديد من الخبراء يتوقعون أن تكون الشهور القادمة أسخن فترة بين الحكومة وصندوق النقد، حيث ستشهد جولة جديدة من لعبة القط والفأر أو العصى والجزرة. وفى النهاية ليس أمام الحكومة فى ظل التجارب السابقة سوى الخضوع لشروط الصندوق ، وان رفضتها فى الوقت الراهن، فهو رفض مؤقت فقط، خاصةأن الصندوق يستخدم إسقاط الديون وقروض قيمتها مليارا دولار بالاتفاق مع البنك كورقة ضغط لتلبية مطالبه.

رئيس نقابة عمال المناجم لـ اليسار


محمد فؤاد دراهم رئيس النقابة العامة

إضراب ٢٩ يونيه يجب تدريسه فى الجامعة العمالية

حسن بدوى

تصوير: عمر أنس

فى صباح التاسع والعشرين من يونيه الماضى بدأ اضراب عن العمل يختلف من زوايا عديدة عن كل ماسبقه من اضرابات فى مصر.

توقف ٢٥ ألف عامل بالمناجم عن العمل، من حلايب وشلاتين وأبو رماد والسباعية فى أقصى الجنوب الى المغارة فى سيناء. والحمراوين على ساحل البحر الاحمر الى الضفة غرب الساحل الشمالى

ولأول مرة لم يكن الاضراب مفاجئا لأحد- فالحكومة وجهات الأمن كانت تعلم بقرار الاضراب قبل وقوعه بشهر. والقرار تم اتخاذه بعد استطلاع رأى العمال فى كافة المواقع وأيدوه بالإجماع وناقشته الجمعية العمومية للنقابة العامة فى ٢٩ مايو الماضى وكلفت مجلس ادارتها باتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ الاضراب، وتحديد توقيته المناسب- وتم الاعلان عن تلك القرارات قبل شهر من تنفيذ الاضراب. وسبق وتخلله وأعقبه مفاوضات مع الحكومة حول مطلب العمال باستمرار دعم صناعة المناجم حماية لها من التصفية ولهم من التشرد.

لكل هذا التقت «اليسار» برئيس النقابة العامة لاستخلاص دلالات ودروس هذا الحدث الهام فى تاريخ الحركة النقابية المصرية، وباعتباره أول اضراب عام لعمال صناعة كاملة فى ظل سياسات الخصخصة والتحرر الاقتصادى وتحرير التجارة وهيمنة أمريكا ونادى باريس وصندوق النقد الدولى.

ورئيس النقابة العامة محمد فؤاد دراهم هو أيضا رئيس الاتحاد الأفريقى لعمال المناجم ونائب رئيس الاتحاد الدولى لعمال المناجم، وهو أول اتحاد يجمع فى عضويته جميع نقابات عمال المناجم فى العالم أيا كانت مواقفها فى الحركة النقابية الدولية، سواء كانت تنتمى الى اتحاد النقابات العالمى أو الاتحاد الدولى للنقابات الحرة أو الاتحاد الدولى للعمل.

تجانس ومعايشة

* سألته: لماذا بدأ أول اضراب عام فى ظل الخصخصة بين عمال المناجم؟ فأجاب:

** أولا- عدد عمال المناجم المنضمين للنقابة قليل بالقياس الى الصناعات الأخرى، ولايتجاوز ٢٥ ألف عامل لهم تراكيب قبلية متماسكة، وفى قطاع المناجم تعايش القيادة النقابية قواعدها العمالية بشكل دائم ومتواصل، ولهذا فانه من السهل نسبيا عن الصناعات الأخرى أن تكون القواعد على علم بحقائق أوضاعها، وأن يحدث تقارب فى المفاهيم والأفكار والمواقف حول قضايانا النقابية. أيضا عمال المناجم عاشوا مآسى عديدة لايمكن وصفها، ويعيشون أصعب ظروف عمل بالمقارنة بغيرهم، وهى ظروف ربطت المهندس والجيولوجى بالعامل والفنى وخلقت ألفة بينهم لايوجد مثلها فى الصناعات الأخرى.

وثانيا: الى جانب كل ما سبق كانت لنا قضية يتوقف على حلها حماية الشركات من التصفية والعمال من التشرد، وهى قضية استغرق الحديث فيهامع جميع المسئولين أكثر من عامين، وكلما توصلنا الى اقرار الحل يتم التراجع عنه.. وكل ذلك كان معلوما لعمالنا أولا بأول.

الرزاز يعترض

*وماهى هذه القضية؟

** فى ٢٤ ديسمبر ١٩٨٠ قرر مجلس الوزراء تحيمل الحكومة أعباء قانون تشغيل العاملين بالمناجم والمحاجر، الخاصة ببدلات ظروف ومخاطر المهنة والاعاشة الغذائية وقيمة المياه والانارة ومستلزمات المرافق العامة للمدن التى أقامتها شركات المناجم، وهى عشرون أقيمت فى الصحراء واستوعبت ١٥ ألف أسرة، وتقدر أعباء هذا القانون بمبلغ ٤٠ مليون جنيه، تدفعها الحكومة للشركات منذ صدر هذا القانون برقم ٢٧ لسنة ١٩٨٠ على دفعات ربع سنوية.

وعقب صدور قانون قطاع الأعمال العام فى يونية ١٩٩١ وبدء التشريع للخصخصة بدأ وزير المالية د. محمد الرزاز يثير اعتراضات على تحمل الحكومة لهذه الأعباء، الا أن رئيس الوزراء د. عاطف صدقى تعهد فى لقائه مع قيادات اتحاد نقابات العمال، والنقابات العامة، بالاستمرار فى تحيمل هذه الاعباء. ورغم ذلك توقفت وزارة المالية عن صرف المبلغ فى عام ٩٢-١٩٩٣ وتدخل رئيس الوزراء وتم الصرف. وعادت «المالية» فى يوليو ١٩٩٣ للامتناع عن الصرف، وبعد تدخلات أخرى من عاطف صدقى تم صرف الدفعة الأولى فقط، أى. ١٠ ملايين جنية، وتوقفت عن الدفع منذ أول أكتوبر

الماضي.

وبدأت اتصالات النقابة العامة للمناجم بكافة المسئولين دون جدوى.

وفي ٨ مايو الماضي أعلن د. عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام في لقائه مع رؤساء النقابات العامة للعمال أنه اذا لم تقم وزارة المالية بسداد المبلغ الباقي عن عام ٩٣-١٩٩٤ خلال أسبوع (وقيمته ٣٠ مليون جنيه) فان الشركات القابضة ستقوم بسداده.

(ولم يحدث شئ بعد أسبوع فكان لابد من الرجوع الى القواعد العمالية والجمعية العمومية للنقابة العامة لاتخاذ الموقف المناسب.

اضراب «الجعانين»

*** بعض المسئولين وفي مقدمتهم وزير القوى العاملة أحمد العماوي يلومون النقابة العامة لاتخاذها قرار الاضراب، بحجة أن هذه القضية تخص ادارات الشركات وليس العمال.. فما تعليقكم؟**

تعليقي هو ماقلته لوزير العمل مباشرة، وهو أن عدم سداد الحكومة لهذا المبلغ ينعكس على العمال.. فماذا تفعل لو عجزت الشركات عن سداد المرتبات هذا الشهر؟ وعندما قال لي.. عندما يمس الوضع أموال العمال يمكنكم ساعتها الاضراب كانت اجابتي وهل ننتظر حتى يجوع العمال وأسرهم وهل يضمن أحد السيطرة على اضراب «الجعانين»؟

أن الاضراب الذي تم يومي ٢٩ و ٣٠ يونية الماضيين نموذج يجب أن يدرس في الجامعة العمالية لأننا- والحديث مازال لرئيس النقابة العامة للمناجم- مقبلون على استخدام هذا الحق كثيرا في الظروف المقبلة. فقرار الاضراب يجب أن يتخذ بأسلوب ديمقراطي وبعد استطلاع رأي (القواعد العمالية واللجان النقابية- كما أنه يجب ضمان حسن تنظيمه وادارته واختيار التوقيت المناسب لبدئه وانهائه. وهذا مافعلناه.. وقد شكلنا لجانا لتنظيم الاضراب، وأخرى لتأمين سلامة المعدات ومواقع العمل وثالثة للضغط السياسي مهمتها التوجه الى الحكام المحليين والمحافظين وأعضاء مجلسي الشعب والشورى وتسليمهم مذكرات بمطالبنا وشرحها لهم.

وتوقف رئيس النقابة العامة ليهاجم موقف الصحف الحكومية **(باستثناء المجلات)** من قضية الاضراب قائلا: أننا نعلم حساسية كلمة الاضراب لدى الحكومة وصحفها وأنها مكروهة من جانبهم- الا أن تجاهل اضراب على مستوى صناعة كاملة ويتم بطريقة منظمة وحضارية ورفض تلك الصحف كتابة أي كلمة عنه رغم اذاعته عالميا عن طريق وكالات الأنباء والصحف والاذاعات الأجنبية أدى الى تناوله بشكل خاطئ أحيانا، بل أن بعض وسائل الاعلام الأجنبية أذاعت أنني اعتقلت. بينما الصحف القومية أو الحكومية تدفن رأسها في الرمال كالنعام.

بين جنيف والاضراب

*** ولماذا سافرت الى جنيف بعد أيام من اتخاذ قرار الاضراب عن العمل؟**

** سافرت الى جنيف لحضور مؤتمر العمل الدولي لأول مرة، حيث أن المؤتمر كان سيضع هذا العام اتفاقية واحدة للأمن والصحة والسلامة المهنية لعمال المناجم، حيث أن هناك اتفاقيات وتوصيات متفرقة ولم نعد صالحة بأي حال لعمال المناجم في نهاية القرن العشرين. ونحن في مصر نعد استبيانا لعمال المناجم بهذا الشأن منذ سبتمبر الماضي لتقديمة لمؤتمر منظمة العمل الدولية الذي عقد في يونية الماضي. كما أننا نعلم أن حكومة مصر تتجه لالغاء قانون عمال المناجم رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١، في اتجاهها لترك الأمور وعلاقات العمل للتفاوض واللوائح التي تضعها الشركات والنقابات وهذا يهدد بضياع المكاسب الواردة في القانون ٢٧، ولهذا ذهبت الى جنيف كنائب رئيس الاتحاد الدولي لعمال المناجم وليس بصفتي رئيس نقابة في مصر أو ضمن وفد مصر. كما أنني رئيس اللجنة الدولية للصحة والسلامة المهنية لعمال المناجم- وقد سافرت مساء ١٢ يونية لتبدأ المناقشات حول مواد الاتفاقية يوم ١٣ يونية، وتمتد حتى ١٨ يونية لأعود الى مصر صباح اليوم التالي مباشرة، ولم أر جنيف رغم أنها كانت المرة الأولى التي أزورها. وتمت الموافقة على جزء كبير من المكاسب التي طرحنا وضعها في مواد الاتفاقية الدولية، وفي يونية القادم ستصدق عليها مصر لنضمن بعد ذلك عدم التراجع عن المكاسب الموجودة في القانون المصري الحالي حتى لو فكرت الحكومة في تغييره.

وبالاضافة الى ماسبق فأنني لم أسافر الى جنيف الا بعد ترتيب كل ما يتعلق بإجراءات الاضراب مع مجلس ادارة النقابة العامة.

***وماذا كان موقف النقابات العامة الأخرى من اضرابكم؟**

** قبل بدء الاضراب أيدتنا خمس نقابات عامة صناعية كان في مقدمتها النقابة العامة لعمال التجارة، وأما بقية النقابات فكانت لاتصدق أن اضرابا لعمال صناعة كاملة سيبدأ وبقرار من النقابة العامة. نفس الأمر حدث مع مأمور قسم شرطة توجه اليه العمال

عمال المناجم في حلايب أثناء الاضراب



فى اليوم السابق على الاضراب لاخطارةبأنهم سيضربون فى اليوم التالى، فأصيب بدهشة بالغة فهو لم يعتد أن يتوجه اليه العمال لاخطارة بالاضراب عن العمل، وقبض عليهم، حتى علمنا واتصلنا بوزارة الداخلية وأفرج عنهم فورا.

*** كان اضراب ٢٩ و٣٠ يونية تحذيريا.. وأعطيتهم مهلة للحكومة حتى ١٥ يولية للتفاوض، وكان المفترض بعد انتهاء المهلة بدء اضراب عام مفتوح عن العمل، وهو مالم يحدث .. فلماذا؟**

** بعد الاضراب التحذيرى اجتمع مجلس ادارة اتحاد نقابات العمل، وبعد أن شرحت لهم قصة الاضراب كاملة، أعلنوا تأييدهم له بالاجماع ولكنهم ناشدوا نقابة المناجم ارجاء اضراب ١٥ يوليو لاقامة الفرصة للاتحاد للمشاركة فى التفاوض الى جانبها. فوافقنا على ذلك.

*** الا تخشون من تحول الإرجاء إلى مماطله وتسويف لاجبار العمال والنقابة على تقديم تنازلات؟**

** لامجال للتمييع والمماطله- فالشركات سددت مرتبات يونية الماضى بقروض من الشركات القابضة طبقا لتوجيهات وزير قطاع الأعمال بناء على التخوفات الأمنية من تصاعد الموقف- وسيتضح الأمر للعمال عند صرف مرتباتهم فى يوليو وأغسطس. والعمال هم أصحاب القرار والنقابة فقط تحرص على أن يكون هذا القرار ديمقراطيا وأن يمارس بشكل منظم وحضارى.

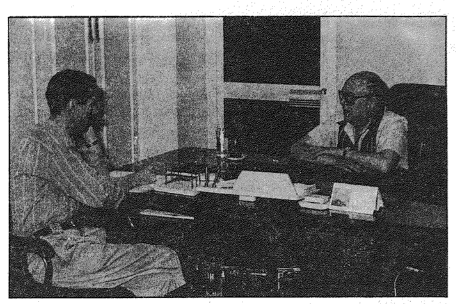
*** وماتقييمك لاضراب عمال المناجم وأثره على التنظيم النقابى؟**

** الاضراب حرك المياه الراكدة فى الاتحاد، وهو بداية تعليمية للممارسة الفعلية لما هو آت.

الخائف من الصندوق

*** يتساءل البعض عن سبب دعم صناعة المناجم بمبلغ ٤٠ مليون جنيه سنويا ، خاصة من أصحاب سياسات التحرر الاقتصادى والمروجين لها والمخدوعين بها.. ومن هؤلاء محمد الرزاز وزير المالية الذى يخشى من تأثير استمرار هذا الدعم على المفاوضات بين الحكومة وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى.. فما تعليقك؟**

** لاتوجد دولة بها صناعة تعدين الا



دراهم لحسن بدوى.. حساسية الحكومة وصحفها من كلمة الأضراب

وتدعمها بمبالغ ضخمة جدا. فألمانيا تدعم المناجم بمبلغ ٤ مليار و٥٠٠ مليون «ايكى» وهو العملة الأوروبية الموحدة. وأسبانيا تدعمها بملغ ٦٦٧ مليون ايكى، وفرنسا ١٦٥ مليون وبلجيكا ٦٩٨ مليون.

فالتعدين أهم ثروة قومية لأى بلد، وهو صناعة مكلفة للغاية. واذا نظرنا الى مصر نجد أن سكانها يتكدسون فى وادى النيل فى مساحة لاتزيد عن ٤٪ من اجمالى مساحة مصر. وبقية الارض صحراء مجهولة. وكانت كل المحافظات النائية خاضعة لسلاح الحدود. وكان الأمن المصرى وحدودنا مهددين ومعرضين للمخاطر وتحولت هذه المناطق بعد دخول شركات التعدين اليها لمناطق تعمير وسياحة. ومساهمة شركات المناجم فى انشاء عشر مدن صحراوية، وتولت الشركات توصيل الكهرباء والمياه والصرف الصحى وبناء المدرس وادارات الشرطة والسنترال والطرق والمساكن والنادى وكل مايتعلق بالبنية الأساسية. ومازالت هيئة التليفونات حتى الآن تطالب شركة سيناء للفحم التى تعمل فى استخراج الفحم من منجم المغارة بمبلغ ٣ ملايين جنيه لمد التليفونات الى المنطقة بل إن شركات المناجم فى السبعينيات ساهمت بدعم مصر كلها عن طريق اتفاقيات السوق الموازية، مثل الاتفاقية التى تمت مع الصين لتصدير فوسفات اليها واستيراد بيجامات صينية . كانت الشركة تورد الفوسفات بسعر ٣٩ قرشا للدولاروقتها، بينما تحصل على الدولار لشراء مستلزمات انتاجها بسعر ٧٠ قرشا وتتحمل هى الفرق بين السعرين.

اننا والحديث لرئيس نقابة المناجم- مستعدون لتعظيم ربحية شركاتنا، واعفاء الحكومة من دعم صناعة المناجم بشرط أن تدفع ثمن المساكن التى بنيت، والبنية الأساسية التى أنشئت وأن تتولى الانفاق على المياه والكهرباء والصرف الصحى والتليفونات ، وماتم انفاقه على إدارات الشرطة وإدارات الحكم المحلى. وأن تأخذ الدولة الخامات بسعر السوق. لقد طلبت الدولة من شركة النصر للفوسفات عام ١٩٨٦ ترك منطقة حلايب وطرد العمال من مساكنهم. كانت الدولة وقتها تريد توفير ٢ر٦ مليون جنيه تدفعها دعما لنشاط الشركة فى حلايب. وعندما أعلن الفريق البشير حاكم السودان أن حلايب سودانية وأراد ضمها للسودان، توجه ٤ وزراء الى حلايب وأنفقوا حوالى ٢٦٠ مليون جنية لدعم التواجد المصرى فى حلايب (أى دعم مائة سنة للشركة التى كانت تقوم بالأعمال نيابة عن الدولة فى هذه المنطقة) وأقاموا محطة مياه ورصفوا طريقا.. فضلا عن أنه من المؤكد أن السياحة لم تكن ستعرف طريقها الى سواحل البحر الاحمر مالم تكن شركات المناجم قد نشطت هناك وأنفقت على الخدمات والمرافق وجذبت السكان وأنشأت المدن وعمرت الصحراء (ويختتم رئيس النقابة العامة حديثة قائلا:

شركات المناجم فى مصر تستخرج حوالى مائة خامة، لو أغلقت الشركات واستوردناها ستتحمل صناعاتنا التحويليةبمبالغ ضخمة تؤدى حتما لانهيارها بينما هى الآن تحقق أرباحا ضخمة لأسباب من أهمها رخص الخامات التى تدخل صناعتها والتى توفرها لها شركات التعدين المصرية.

البركان..
الذى نعيش فوق فوهته



عريان نصيف

أن تكون مصر مستهدفة على مدى تاريخها - من قوى خارجية معادية لها - فهذا هو قدرها وفقا لقدرها التاريخي والجغرافي والسياسي، إن لم يكن على مستوى العالم كله، فعلى الأقل على مستوى دوائر واسعة وهامة من مناطق هذا العالم.

ومالم يؤخذ من مصر - من وجهة نظر الصهيونية والاستعمار وكل القوى المعادية لها - فى مرحلة الحرب. **بالعدوان** العسكرى المباشر، يؤخذ منها فى مرحلة «السلام» بكافة الأسلحة، ولعل أخطرها وأقذرها **سلاح المخدرات.**

ولاشك أن هناك اعتبارين هامين مضافين كان لهما فى هذه المرحلة دور مساعد فى تمكين هذا المخطط المعادى من نفاذ أغراضه - الى حد كبير - فى المجتمع المصرى:

* اعتبار موضوعى داخلى، وهو انتقال المجتمع المصرى - بعد أكثر من ربع قرن - من قيم وآليات مجتمع الملكية العامة والدور الشامل للدولة، الى قيم مجتمع **«الخصخصة» وآليات السوق،** وبكل ماأدى إليه ذلك من مشاكل اجتماعية واقتصادية وانهيارات وجدانية وسلوكية.

* اعتبار موضوعى خارجى: وهو أن **تجارة المخدرات** - على المستوى الدولى - قد أصبحت من أضخم أنواع التجارة. فحجمها السنوى يزيد على **٤٠٠مليار دولار وحركتها تتم من خلال شبكات اجرامية عالمية شديدة التنظيم قوية التسلط والنفوذ.**

حجم الظاهرة فى مصر

حتى نعى جيدا مدى الخطر الذى أصبح مجتمعنا يحيا فى جحيمه ويتهدد مستقبله، فإن الأرقام الأوضاع التالية - المستقاة من رسائل جامعية ومن بحوث اجتماعية جادة - تبرز لنا هذه الصورة المخيفة:

* **عدد المدمنين فى مصر** - لمختلف



أنواع هذه السموم - يتراوح مابين ٤و٥ مليون مواطن

* **نسبة الطلبة المدمنين فى الكليات** الجامعية لاتقل عن ٥٪ وتكون فى بعض الكليات ١٧٪ وتصل فى بعضها الآخر الى ٢١٪، **وتصل نسبة الطالبات منهم ٤٨٪**

*نسبة المدمنين تحت عمر ١٥ سنة يقترب من ٢٠٪ من مجموع المدمنين.

* الحجم المالى لتجارة المخدرات فى مصر، يقدر بحوالى ٤ مليار دولار سنويا.

* تعاطى المخدرات فى مصر يتم من خلال أكثرمن ١٥ صنف أووسيلة، بدءا من شم الهيروين حتى شرب كميات كبيرة من أدوية السعال.

واذا كانت هذه الصورة القاتمة تثير الفزع العام والخاص، فالذى يثير - حقيقة - الفزع الاكبر، هو أن ندرك ماوصلت إليه الأمور فى هذا الشأن ثم تسير بنا الحياة سيرها العادى مكتفين بالعقاب الأمنى والأحكام القضائية لمن يقع من التجار أو المدمنين تحت طائلة القانون.

تعامل الدولة مع الكارثة.

بالاضافة الى التعامل الأمنى، فالدولة - فى تعاملها مع الظاهرة - تتحرك فى محورين: العلاج الطبى، والدور الوقائى الاعلامى.. تلك هى «العناوين» التى تكتب على صدر التقارير الرسمية، أما الواقع فهو مضحك وفقا لمقولة «شر البلية مايضحك».

***العلاج الطبى:**

واقع العلاج الطبى للادمان فى مصر - رغم ماوصل إليه حجم المأساة وسواء بالنسبة للعلاج العام الذى تقوم به الدولة أو حتى العلاج الخاص، يتحصل فيمايلى:

١- لايوجد أكثر من ٥٠٠ سرير مخصصة لعلاج المدنين، سواء فى المستشفيات العامة أو الخاصة.

٢- أجر وتكاليف العلاج الشهرى لايقل عن ٣٠٠ جنيه فى المستشفيات العامة، ٣٠٠٠ جنيه فى المستشفيات الخاصة.

٣- هذه المستشفيات - وخاصة العامة - هى مرتع خصب لبعض فاقدى الضمير من العاملين بها للاتجار، وبأسعار السوق شديدة السواد - فى كافة أنواع المخدرات.

٤- غالبا مايختلط المدمنون المعالجون فى هذه المستشفيات بنوعيات مرضية أخرى من المصابين بالأمراض النفسية والعصبية والعقلية، بما يزيد من تدهور أوضاعهم النفسية ولايساعد بالتالى على شفائهم.

* **الوقاية الإعلامية:**

مع كل التقدير «لبعض» الاعلانات التى تقدمها «بعض» الأجهزة المختصة فى «بعض» الفترات من خلال التليفزيون، والتى تنبه فيها الأسرة الى مظاهر الادمان التى يجب أن تدركها عندما تحل بأحد أفرادها، فماذا

تستطيع الأسرة أن تفعل- فى ظل الأوضاع الحالية- للتعامل مع عضوها المدمن؟

- هل تبلغ الشرطة عن الابن أو الزوج حتى يدخل السجن، ويخرج أكثر ادمانا وأشد كراهية للأسرة وللمجتمع كله؟

- أم تتسول آلاف الجنيهات حتى تدخله المستشفى للعلاج ويخرج أيضا منها اكثر ادمانا وأشد انحرافا؟

وإذا كان هذا هو الدور الاعلامى للدولة فى مواجهة هذه الظاهرة المدمرة- دون أن نغمط حق معدى ومنفذى بعض البرامج الاذاعية والتليفزيونيه الجادة والمخلصة فى هذا المجال- فما الذى قدمته السينما المصرية ذات التراث العريق فى تناول القضايا الاجتماعية؟

لاشك أن السينما المصرية قد قامت- وخاصة فى المرحلة الأخيرة ومع تفاقم المشكلة- بدور فى ابراز هذا الخطر الاجتماعى المدمر من خلال الكثير من الأفلام.

ولكن للأسف، فنسبة محدودة من هذه الأفلام كانت سلاحا جيدا فى التصدى لهذه الظاهرة وحماية الشباب والمجتمع من نتائجها المأساوية، أما العديد منها فكانت - سواء لأسباب تجارية أو لحس اجتماعى وفنى متخلف- سبيلا الى ترسيخ الادمان.

فالبطل الذى يتاجر فى المخدرات- ولايكتفى بتعاطيها- يحيا حياة اسطورية.. المال والقصور والعربات والنساء والرحلات الى الخارج بل والنفوذ الاجتماعى أيضا، وقبل نهاية الفيلم بدقائق تكون «الموعظة» و«الجريمة لاتفيد» ،بأن يقبض عليه أو يموت.

إن هذه «التيمة» فى مواجهة شباب خطوا خطوات فى اتجاه الانحراف ولاتحكمهم قيم اجتماعية وفكرية تتحول الى دعم ومبرر لهم حتى يصل كل منهم الى ماوصل اليه البطل».

أما النهاية- من وجهة نظرهم ولها منطقها- فقد لاتتحقق، واذا تحققت فيكفيه كل مااستمتع به طوال حياته التى عاشها طولا وعرضا.

المواجهة.. معركة وطنية

إن الواقع الحقيقى- دون أية مغالاة- أننا فى مواجهة عدوان شرس على وطننا ومجتمعنا. فالعدوان العسكرى تجيش له الجيوش وتستنفر الحمية الوطنية لصده وهزيمته، أما هذا العدوان فهو أشد خطورة لأنه يتسلل -بهدوء وشراسة معا- لتدمير الجهاز العصبى ليس لشبابنا فقط، بل لمجتمعنا واقتصادنا ومستقبلنا أيضا.

وبالرغم من أن القضية قضية مجتمعية لايمكن حلها جذريا إلا من خلال الحل الشامل لمجمل أوضاعنا الاقتصادية والسياسية والفكرية، إلا أنه من الممكن- وبالأليات المتاحة- تحجيم هذه الظاهرة وحماية المجتمع من تناميها أو تعمقها.

ومن هنا، ومع توصيفنا- بحق- لمواجهة هذا الخطر بأنها معركة وطنية بالدرجة الأولى، فإن هذا يستلزم:

أولا: تشكيل لجنة قومية على أعلى مستوى من مختلف الأحزاب السياسية والمؤسسات المدنية، والهيئات الطبية والقانونية والأمنية ، وقيادات الدوائر التعليمية والتثقيفية والاعلامية والفنية.. لوضع استراتيجية معركة المقاومة وآلياتها، على أن تكون لهذه اللجنة كافة الصلاحيات لاتخاذ ماتراه صحيحا وضروريا فى هذا الشأن ، وأن تتشكل من خلالها لجنة مماثلة على المستوى المحلى لكل محافظة.

ثانيا: بالنسبة للمحور الأمن والقانونى:

أن تحكمه قاعدة «**تاجر المخدرات مجرم، المدمن مريض**»، بما يفترض معه اجراء تعديلات قانونية تتضمن:

- **وجوبية الحكم بالاعدام على كل من:**

* **الجالب**، أى المستورد لهذه السموم.

* **المنشئ**، أى زارع نباتاتها أو الذى يقوم بتصنيفها وتخليقها.

* **التاجر** ،فى حالة العود الى الاتجار بعد القضية الأولى.

٢- التعامل التدريجى - الأمنى والقانونى- بالنسبة للمدمن، كمايلى:

* اعتبار من توجة اليه تهمة الادمان والتعاطى لأول مرة **شاهد اثبات بشرط** ابلاغه عن التاجر، وتحويله للعلاج بمعرفة أسرته اوالدولة.

* فى حالة العودة الى التعاطى والادمان ،يتم تحويل المتهم الى **معسكر عمل خاص بالمدمنين**، يدار بمعرفة كبار الاخصائيين فى علوم الطب والنفس والاجتماع والتربية.

* من لم يجد معه العلاج أو معسكر العمل واتهم للمرة الثالثة بالتعاطى، يحكم عليه قضائيا ويتم تنفيذ هذه الاحكام فى سجن خاص بالمدمنين يراعى فيه الى جانب الاشراف الأمنى، الاشراف الطبى والنفسى والاجتماعى.

٣- بالنسبة لاستخدام الأدوية كمخدرات:

لاشك أن الأغلبية الساحقة من الصيادلة هم عناصر مهنية شريفة، ولكن- لشديد الأسف- فهناك أقلية ضئيلة منهم تسهم فى تنامى واتساع حركة الادمان وذلك لتيسيرها ببيع بعض الادوية التى وأن كانت لاتدخل فى «جدول المواد المخدرة، الا أنه أصبح من المعروف للكافة- وليس للصيادلة فحسب- أن المدمنين يستخدمونها كمخدرات سواء يتعاطى كمية كبيرة منها أو باضافة مواد أخرى إليها ، كبعض أدوية علاج الصرع أو الصداع النصفى أو الحساسية أو السعال.

والمقترح فى هذا الخصوص:

* الحظر الحاسم على بيع هذه الأدوية بدون «روشته» طبية، والرقابة الفعالة من نقابة الصيادلة على تنفيذ ذلك.

* فى حالة الخروج على هذه القاعدة- وخاصة اذا كان ذلك مصحوبا بثبوت بيع هذه الأدوية بكميات غير عادية أو بأسعار مغالى فيها- تقوم النقابة بانذار الصيدلى بأنه فى حالة تكرار ذلك منه ، سيتعرض لإغلاق الصيدلية وشطب اسمه من النقابة.

* فى حالة العودة الى هذه الممارسة، يتم تنفيذ ماأنذر به فى المرة السابقة.

ثالثا- بالنسبة للمحور الطبى والعلاجى:

إذا كنا جادين- ويجب أن نكون جادين- فى التصدى لهذه الكارثة ، فمن الضرورى أن تقيم الدولة عدة مستشفيات ذات طبيعة خاصة لعلاج المدمنين، تكون مهيأة وقادرة - بأطبائها وممرضيها والعاملين بها وعدد أسرتها وادراكها لأهمية دورها- على انقاذ عشرات الآلاف من الشباب الراغبين - بصدق- فى العلاج، الذى هو بوضعه الحالى غير مجد بل غير ميسر أيضا لهم.

مائمن شباب مصر ومستقبل مجتمعتها؟

بالرغم من أن الكثير من المؤسسات والهيئات والأفراد ، سوف تسهم فى تحمل جانب من أعباء هذا الحل الشامل طالما أدركت خطر المشكلة وجدية علاجها، إلا أنه يجب أن يكون مدركا أن العبء المالى- لمواجهة ذلك الخطر بهذه الصيغة- سيقع فى الأساس على عاتق الدولة. ومن هنا، قد يعترض البعض.. فالدولة - كما سيقولون- محملة بالكثير من الأعباء...ولكن اذا كانت الدولة تخسر سنويا عدة مليارات من الدولارات هى- فقط- حجم الجانب المنظور من هذه التجارة القذرة ،فكم تخسر- ولو بالحساب المادى البحت- من فقد الطاقات الانتاجية التى دمرتها المخدرات؟

.. وكم ستكسب- بكل الحسابات - اذا حمت حاضر شبابها ومستقبل مجتمعها.



سقطت عدن ولم تحل مشاكل اليمن

حسين عبد الرازق

اليمن

بعد **٦٢ يوما** من بدء زحف قوات الرئيس اليمنى **على عبد الله صالح** فى ٤ مايو على المحافظات الجنوبية والشرقية التى تكوّن ماكان يعرف فى السابق (قبل الوحدة) بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، و**٧٠ يوما** من اعلان الرئيس على عبد الله صالح إعتماده الخيار العسكرى لحل الأزمة السياسية التى تفجرت فى اليمن من العام الماضى، وهجوم قواته فى ٢٧ أبريل على الألوية العسكرية المتواجدة (والمحاصرة) فى شمال اليمن.. سقطت مدينة **«عدن»** .. وأمر قادة الجمهورية التى أعلنت فى ٢١ مايو فى المحافظات الجنوبية والشرقية قواتهم بوقف القتال، لينتهى بذلك واحد من أكثر الفصول دموية فى التاريخ اليمنى.

فرغم أن تاريخ اليمن الحديث شهد حروبا دموية عديدة أشهرها حرب الثمانى سنوات بين الجمهوريين والملكيين عقب ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ (١٩٦٢- ١٩٧٠) والحرب بين الشمال والجنوب عام ١٩٧٢ثم عام ١٩٧٩، و معارك ١٣ يناير ١٩٨٦ فى الجنوب بين جناحى الحزب الاشتراكى، وأحداث أغسطس ١٩٨٦ فى صنعاء.. فكارثة حرب السبعين يوما الأخيرة تفوق كل هذه المعارك الدامية. لقد دمر الاقتصاد وأصيبت مناطق البترول ومصفاة عدن، ودمرت كثير من المنشآت الحيوية والأسلحة والمعدات بمئات الملايين من الدولارات، واستبيحت **«عدن»** ثانى مدن اليمن وعاصمة الجنوب، وسقط آلاف من القتلى والجرحى، يقدرهم المراقبون بحوالى ٥٠ ألف قتيل و١٠٠ ألف جريح ، ويقول **عبد الكريم الأريانى** نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط فى حكومة صنعاء أن عدد القتلى ٧ آلاف والجرحى ١٥ ألف بينما ينزل الرئيس على عبد الله صالح بالقتلى إلى ٩٣١ والجرحى إلى خمسة آلاف . ويبدو أنه لم يحسب من قتلوا وجرحوا من سكان الجنوب أو القوات التى كانت تدافع عنهم باعتبارهم ليسوا من أهل اليمن؟.

سقطت عدن بعد حصار دام أسابيع وحرب تجويع وفرض العطش لمدة ١٢ يوما متواصلة على نصف مليون – هم سكانها والذين لجأوا إليها فرارا من قوات «الوحدة»- وقصفها بالصواريخ والمدفعية الثقيلة.. ومقاومة باسلة من القوات المسلحة والشعب والحزب الاشتراكى.

ومع دخول قوات على عبد الله صالح وميليشيات **قبائل حاشد وتنظيم الجهاد الاسلامى** الى المدينة ، بدأت عمليه أستباحة وانتهاك لكل شئ: الناس والمبانى والممتلكات. وقامت مجموعات من العسكريين والمدنيين المسلحين بنهب المنازل- بمافيها منازل قادة الحزب الاشتراكى- والمبانى الحكومية والقنصليات الأجنبية، وحرق وتدمير المصانع وفى مقدمتها مصنع «البيرة» الذى قذف بالصواريخ ثم أحرق فى عملية عسكرية قادها ضابط اسمه «العقيد نصر عمر» وشاركته فيها ميليشيات الإصلاح والجهاد، وذلك تنفيذا لفتوى أصدرها الشيخ **عبد المجيد الزندانى** عضو مجلس الرئاسة وزعيم جناح الإخوان المسلمين فى حزب الاصلاح. ووصفت وكالات الإنباء مايجرى فى عدن بأنه **«عمليات نهب حقيقية للمدينة ، لم توفر أيامن القطاعات التجارية والإدارية»** وأن المدينة **«تراجعت خمسين عاما نظرا لفداحة الأضرار»**. ووصف **عمرو الجاوى** رئيس لجنة «إنقاذ مدينة عدن» التى تشكلت خصيصا لوضع حد لمواجهة النهب والسلب مايجرى بأنه من **«أعمال غزاة لا أعمال وحدودية»**. وعمر الجاوى واحد من دراويش الوحدة وقف بقوة ضد إعلان انفصال الجنوب.

وبعد سقوط عدن- والمكلا من قبل- دخلت قوات الشمال **سيئون فى محافظة «حضرموت»** ثم دخلت محافظة **«المهرة»** والتى لم تقترب منها طوال فترة الحرب لتسيطر صنعاء على كافة أنحاء اليمن، ولتطرح من جديد الأسئلة الصعبة حول ماجرى ومستقبل اليمن؟

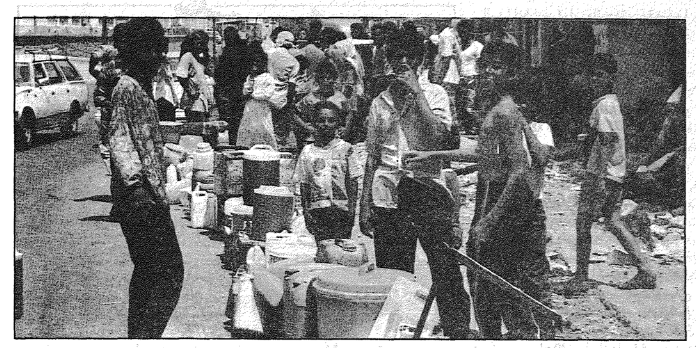
الرهان الخاسر

السؤال الأول.. لماذا خسر الحزب الاشتراكى والجنوب هذه المعركة؟

الواضح أن هناك مجموعةتمن العوامل أدت الى هذه النتيجة التى توقعها كثيرون ، من بينهم بعض قادة الحزب الاشتراكى، سواء الذين لم يكونوا مؤيدين لقرار إعلان قيام جمهورية اليمن الديمقراطية فى المحافظات

يحيى الشامى





العطش فى عدن و... وماذا بعد!

الجنوبية والشرقية أو الذين أيدوا هذا القرار.

أول هذه الأسباب، هو إعطاء العامل الخارجى دورا بارزا فى رهان قيادة الحزب الاشتراكى على الصمود والاستمرار. وهو رهان خاسر فى جميع الاحوال.

* **فالسعودية ودول الخليج** لم تكن مستعدة للوصول الى أبعد من التأييد السياسى والمادى الذى قدمته للحزب الاشتراكى وحلفائه القريبين للسعودية (رابطة أبناء اليمن). **فرغم التقارب المصلحى فإن ما يمثله الحزب الاشتراكى، ورغم التنازلات الكثيرة التى قدمتها أخيرا، يتناقض مع مواقف ومصالح السعودية وحلفائها فى المدى الطويل.** كذلك فهناك مصالح وعلاقات أقوى وأكثر استقرارا- رغم الخلاف خلال الغزو العراقى للكويت - مع القوى الحاكمة فى الشمال سواء حزب تجمع الاصلاح أو على عبد الله صالح. ولعب الموقف الامريكى دورا أساسيا فى تحجيم الدور السعودى والخليجى. وهكذا امتنعت هذه الدول عن الاعتراف بالدولة التى أعلنت فى عدن ، وترددت فى دعمها الى أن فات الآوان.

* **أما الولايات المتحدة** واعلانها عن «معارضة فرض الوحدة بالقوة، ومعارضتها بنفس القدر إعلان الانفصال وسط الحزب، فقد ترجم على أرض الواقع بإجراءات تصب فى موقف الشمال و. **على عبد الله صالح** مع بعض الضغوط تستهدف الاسراع بوقف القتال وتحسين العلاقات مع الجيران وضمان عدم تصاعد نفوذ تيارات الإسلام السياسى المتطرفة.

فرغم تحذير واشنطون لصنعاء من اقتحام مدينة عدن، فقد أعلنت تفهمها لعزم صنعاء السيطرة على مطار عدن، ومن ثم لاقتحامها عدن. ووقفت بقوة ضد صدور قرار من مجلس الأمن يؤدى الى تدويل القضية. **وعلى عكس الشائع فقد نصحت شركات البترول الأمريكية العاملة فى الجنوب بعدم دفع عوائد البترول للسلطة الجديدة فى عدن، وتجميدها فى حساب خاص.**

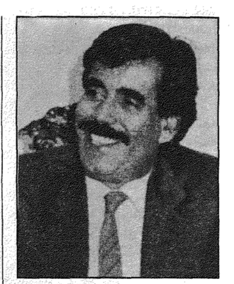
ولم يمنع تخوف الولايات المتحدة من تصاعد نفوذ التيارات الجهادية والمتطرفة فى صنعاء من استمرار هذا الموقف. فالسياسة الأمريكية - على عكس مايشيعه البعض- **ترى فى وجود دولة موحدة فى اليمن عامل استقرار فى المنطقة ليس العكس. وتعتقد أن حصار على عبد الله صالح وعزله سيؤدى الى تقوية تيارات التطرف الإسلامى، وأن السعودية تستطيع كسب«المعتدلين» فى حزب تجمع الإصلاح ، خاصة الجناح القبلى فيه بزعامة الشيخ عبد الله حسين الأحمر ، من خلال التعاون وليس المواجهة ، عبر الاستيعاب وليس الاستبعاد، وعن طريق الاحتواء وليس العداء.**

*ولم يكمن متصورا- رغم الميل الحكومى المصرى لموقف الجنوب- أن يخرج الموقف المصرى عن حدود الموقف الأمريكى أو السعودى.

لقد أخطأت قيادة الحزب الاشتراكى وحلفاؤها فى إعطاء وزن غير واقعى لأهمية دور القوى الخارجية الإقليمية والدولية ، والرهان الطويل عليه.

السبب الثانى فى خسارة الاشتراكى للمعركة، هو نجاح صنعاء فى كسب الوقت، والإعلان المتكرر عن قبول قرار مجلس الأمن بوقف اطلاق النار مع الاستمرار فى القصف والتقدم، حتى تمكنت من الحسم العسكرى. فقد أغرقت الجنوب والقوى الإقليمية والدولية (بمافى ذلك مجلس الأمن) فى تفاصيل اجراءات وقف اطلاق النار ونوعية المراقبين لهذا الوقف ، ولقاءات واتصالات حول هذا الامر، بينما هى سائرة فى خطتها لتحقيق الحسم العسكرى.

السبب الثالث: هو طبيعة التحالفات الداخلية التى اندفع اليها الحزب الاشتراكى، مع العناصر المعادية له تاريخيا مثل حزب **رابطة أبناء اليمن** والقيادات القديمة ذات الطبيعة القبلية والمرتبطة بالسعودية، والتى كانت حليفة حتى وقت قريب لعلى عبد الله صالح، وكان رهان الحزب الاشتراكى أن هذه العناصر ستساعده فى تحقيق وحدة وطنية فى محافظات الجنوب والتى قيل أن هناك نفوذا قبليا وعائليا لهذه القوى فى بعضها ، وأنها ستساعده أيضا فى دفع السعودية لاتخاذ موقف أكثر تأييدا للجنوب،



على سالم البيض

ولم يتحقق أى من الرهانين.

السبب الرابع ماقيل عن أن قرار اعلان قيام جمهورية اليمن الديمقراطية ، لم يكن قرارا محل اجماع أو أغلبية واضحة داخل الحزب الاشتراكى، سواء مكتبه السياسى، أو هيئته البرلمانية بل ويقول البعض إن القرار لم يصدر أصلا من المكتب السياسى. المهم أن الحزب رغم التزام قيادته بوحدة ظاهرية عدم اعلان أحد عن معارضته العلنية لهذا القرار. فمن الواضح أن الحزب تعرض لمعارضة مكتومة أو صامته فى داخلة أثرت على قدرته على تنظيم المقاومة والاستمرار. وكان منطقيا أن يصل الأمر الى النهاية التى نشهدها الآن.

تحالفات صنعاء

وكما يواجه الحزب الاشتراكى النتائج السلبية الخطيرة التى ترتبت على هذا القرار وهزيمته فى المعركة العسكرية، ويعيش أزمة طاحنة تهدد وجوده ودوره فى الحياة اليمنية، فالحكم فى صنعاء يعيش أزمة أخرى نتيجة انتصاره العسكرى وعن التحالفات التى فرضتها المواجهة.

فحلفاء على عبد الله صالح والمؤتمر الشعبى العام، سواء حزب الاصلاح بجناحية (القبلى والدينى) أو جماعات الجهاد والتى برز دورها خلال المعارك، أصبحوا يشكلون قوة ضغط واضحة عليه.

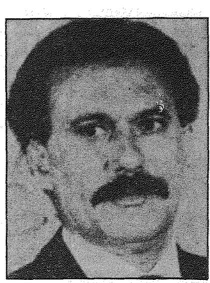
فعبد الله صالح يريد أن يستمر فى لعب دورا التوازن بين القوى المختلفة. ويسعى لاستمرار وجود الحزب الاشتراكى (أو صورة ممسوخة منه) فى الساحة السياسية ليستخدمه فى مواجهة تصاعد نفوذ القوى الأخرى. **ومن هنا استجاب للنصيحة الامريكية بالمصالحه السياسية ، ودخل فى اتصالات مع بعض قادة الاشتراكى فى الداخل والخارج وتحدث عن حكومة وحدة وطنية** بل وصل الأمر الى الحديث عن تولى أحد قادة الحزب الاشتراكى د. **ياسين سعيد نعمان** لرئاسة هذه الوزارة، وأعلن الأريانى أن هناك عفوا عاما يشمل كل الجنوبيين وقادة الاشتراكى بمن فيهم على سالم البيض وقائمة الستة عشر التى تضم أسماء القادة المتابعين قضائيا . ونفى على عبد الله صالح ذلك فيما بعد.

وقد عارض هذا الاتجاه بقوة الجناح الدينى (الاخوان المسلمون) فى حزب الإصلاح، الذين أعلنوا خلال مؤتمر علماء الدين الذى عقد تحت اسم **«مؤتمر النصر»** .. أن ماحدث كان **«جهادا مشروعا وانتصارا للإسلام على الشيوعية والإلحاد» وطالبوا بعدم «السماح بعودة الاشتراكيين للحكم من جديدة»**. وطلب تجمع الإصلاح « بإنهاء الائتلاف القائم بين حزب الرئيس والحزب الاشتراكى والإصلاح » ومنع وزرائه **فضل محسن** وزير الثروة السمكية وعضو المكتب السياسى للحزب الاشتراكى من حضور اجتماع مجلس الوزراء، رغم أن رئيس الدولة هو الذى طلب منه الحضور.

فى نفس الوقت **يسود الالتباس**



عبد الله حسن الأحمر



على عبد الله صالح

موقف الحزب الاشتراكى بينما يدور حديث حول قيادات أساسية فيه فى الداخل والخارج مثل **فضل محسن وصالح عباد (مقبل) ويحيى الشامى** والمرادى وعبد الواسع سلام ،وصولا الى **سالم صالح ود. ياسين سعيد نعمان وجار الله عمر**.. يقال أنها توشك على اتخاذ موقف يدين ماحدث ويدخل فى تحالف مع على عبد الله صالح.. هناك أنباء أخرى عن موقف أكثر صلابة وعن بيان من مجلسى رئاسة**«جمهورية اليمن الديمقراطية»** وقعه **على سالم البيض وسالم صالح محمد** من الحزب الاشتراكى يهاجم ممارسات صنعاء وعدم جواز فرض الحلول للمشاكل السياسية بالقوة وحق تقرير المصير.

ويتخذ حلفاء الحزب الاشتراكى **«الجفرى والعوالقى» موقفا بالغ التشدد ويطالبون بالمقاومة الشعبية المسلحة**.

إن الصورة اليمينة ستظل مليئتبالمشاكل والمصاعب. والحسم العسكرى لم يحسم أيا من مشاكل اليمن. فليس صحيحا أن أسباب الأزمة السياسية الطاحنة والأزمة الاقتصادية والاجتماعية كانت من اختراع الحزب الاشتراكى، وإنما هى أسباب حقيقية وصحيحة. ومالم يتم مواجهة هذه الاسباب وعلاجها سيظل الملف اليمنى مفتوحا وسيظل خطر الاقتتال اليمنى ، قائما بصورة أو بأخرى. فالخروج من هذا النفق المظلم الذى يعيشه اليمن معركة ليست سهلة.



الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات لدى وصوله الى غزة يصافح عددا من مستقبليه

منظمة التحرير
الحاضر الغائب فى اتفاق القاهرة

حنا عميرة

رسالة القدس

لاشك أن عودة الرئيس عرفات وباقى اعضاء الاجهزة الفلسطينية المسؤولة الى غزة واريحا ستسجل وفق التقديرات المتفائلة ضمن الفوائد والنقاط الايجابية القليلة التى حملها اتفاق القاهرة التنفيذى الموقع ٤مايو «آيار» الماضى، وبالمقابل نشأت مخاوف جدية تتمثل فى مخاطر ذوبان المنظمة فى السلطة الفلسطينية وتصفية دورها الوطنى وتمثيلها للشعب الفلسطينى فى الداخل والخارج: واختصار هذا الدور فى حدود اتفاق القاهرة.

وحسب الاتفاق المذكور فان منظمة التحرير تقوم بدور الحاضر الغائب فى نفس الوقت، فهى حاضرة باعتبارها الطرف الموقع على الاتفاق والذى جرى التفاوض معه بهذا الشأن، وهى غائبة وفق نصوص الاتفاق نفسه التى تتعارض مع برنامجها الوطنى والنضالى وتقيد دورها فى حدود خدمة الاتفاق لا أكثر.

وفى بنود الاتفاق النادرة التى تحدثت عن منظمة التحرير جاء فى المادة الرابعة البند الثالث ما يلى... «تبلغ منظمة التحرير الفلسطينية حكومة اسرائيل بأسماء اعضاء السلطة الفلسطينية وبأى تغيير للاعضاء، وتصبح التغييرات فى عضوية السلطة الفلسطينية نافذة بتبادل الخطابات بين المنظمة،وحكومة اسرائيل». وحتى لايكون هناك أى لبس حول علاقة أعضاء السلطة جاء فى البند التالى مباشرة كل عضو فى السلطة الفلسطينية ينضم الى وظيفته بعد التعهد بالعمل طبقا لهذه الاتفاقية» أى أن الولاء يجب أن يكون لاتفاق القاهرة وليس لأى برنامج آخر.. حتى وليس لاتفاق إعلان المبادئ.

وفى مكان آخر، وفى المادة السادسة التى تتحدث عن صلاحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية، جرى تحديد خدمات المنظمة للسلطة على الصعيد الخارجى فى المجال الاقتصادى فقط وليس السياسى او الديبلوماسى، مثل إجراء المفاوضات وتوقيع الاتفاقات الاقتصادية مع الدول او المنظمات الدولية، وتوقيع اتفاقات مع الدول المانحة بغرض تنفيذ ترتيبات لتقديم المعونة للسلطة الفلسطينية، وعقد اتفاقات بغرض تنفيذ

خطط التنمية الاقليمية وكذلك بالنسبة لعقد اتفاقات ثقافية وعلمية وتعليمية. ويبدو بعد الاجراءات الاسرائيلية الاخيرة بأن مدينة القدس مستثناه، وهذا هو معنى القيود التى فرضت على نشاطات المنظمة فى هذه المدينة.

وحسب هذه التحديدات تصبح المفاوضات الجارية بين الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير مجرد حالة استثنائية ومؤقتة تستهدف استخدام مكانة المنظمة لمنح الشرعية لما يجرى الاتفاق عليه وعلى أن تؤدى هذه العملية بالتدريج، وهذا ماتسمى اليه اسرائيل، الى تآكل هذه المكانة وذوبانها فى السلطة المنقوصة والمحددة فى **اريحا وغزة**.

ومما يزيد من مخاطر الذوبان انتقال الاجهزة والقيادات نفسها من قيادة المنظمة فى الخارج الى قيادة السلطة فى الداخل دون أن يترافق ذلك مع اعادة البناء اللازمة لهيكلية المنظمة حتى تحافظ على نفسها وعلى برنامجها، وتواصل تأدية دورها حتى استكمال تنفيذ البرنامج الوطنى الفلسطينى وليس برنامج غزة واريحا الذى تريد اسرائيل حشرها فيه. **ولهذا يجب الا يتحول «جمع شمل» القيادات الفلسطينية الى جمع شمل سياسى**، والا يجرى الركون الى التقديرات المتفائلة بأن هذه العودة هى مجرد تغيير فى المواقع لن ينطوى على أى تبديل فى المواقف وألا يجرى ايضا التقليل من خطورة الخصم وقدرته على انتزاع الاستحقاقات المطلوبة والمترتبة على هذه العودة.

ومن هنا يتوجب على الشرعية الفلسطينية الاتنزع الشرعية عن نفسها، وان تقيس خطواتها القادمة بدقة وباتجاه هدف محدد هو الخلاص من الاحتلال والاستمرار. **لذلك يجب الانتباه جيدا قبل الاقدام على خطوة عقد المجلس الوطنى الفلسطينى فى غزة أو اريحا لهدف وحيد تريده اسرائيل الا وهو تعديل الميثاق الوطنى الفلسطينى.**

وعلينا أن نسأل انفسنا عن المغزى السياسى وراء اصرار اسرائيل على هذا المطلب رغم ادراكها المسبق، وادراك العالم من حولنا، بأن منظمة التحرير بخطواتها السياسية والعملية وموافقتها على القرار ٢٤٢ **وعلى صيغة مدريد واتفاق اوسلو قد عدلت** عمليا هذا الميثاق وتجاوزته، واذا كان لابد من عقد هذا المجلس فألا يتوجب أن يناقش وضع خطة شاملة للخلاص من قيود واشتراطات اتفاق القاهرة وانهاء الاحتلال..

أن شرط تعديل الميثاق الوطنى ليس النقطة الوحيدة على جدول اعمال الحكومة الاسرائيلية فى خطتها لمحاصرة المنظمة فى حدود اتفاق القاهرة. فالمفاوضات التى ابتدأت فى الشهر الماضى فى القاهرة حول النقل المبكر لـ ٥ صلاحيات وتنفيذ ماتبقى فى اتفاق غزة واريحا تسير فى نفس الاتجاه.

فقد اعلن رئيس الوزراء الاسرائيلى **اسحق رابين** عشية بدء هذه المفاوضات بصراحة بانه **يرفض مناقشة موضوع اعادة انتشار الجيش الاسرائيلى فى الضفة الغربية، كما يرفض أيضا نشر قوات الشرطة الفلسطينية فيها.**

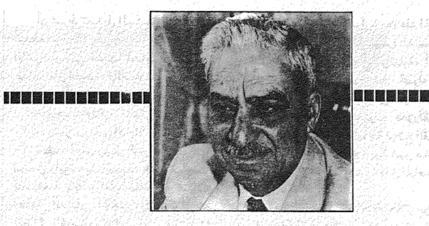
واضاف رابين فى محاولة واضحة لاملاء جدول اولياته على الجانب الفلسطينى بانه يفضل اجراء انتخابات بلديه فى الضفة قبل الانتخابات العامة. كما قال ايضا أن خروج الجيش الاسرائيلى من التجمعات السكانية سيكون بعد الانتخابات وبعد تشكيل السلطة الفلسطينية وليس قبل ذلك. واوضح بان الحديث لايدور حاليا عن اعادة انتشار الجيش الاسرائيلى وانما عن خروجة من التجمعات السكانية المدنية فقط، وتساءل: ماذا تعنى التجمعات السكانية. وهل يدور الحديث عن مدن؟ وعن اية مدن؟..

آن هذه الاقوال الرسمية الاسرائيلية تنطوى على عدة دلالات هامة حول خطة رابين للمرحلة المقبلة. فهو يريد تأجيل الانتخابات الفلسطينية وتأخير توسيع الحكم الذاتى الى باقى الضفة، وهو يريد اقامة الحكم الذاتى فى الضفة على مراحل والبدء بترتيبات نقل الصلاحيات وليس بتسوية ذات طابع اقليمى واعادة انتشار القوات، وهو لايريد مفاوضات حول موضوعات تتعلق بالتسوية المرحلية واتفاق اعلان المبادئ وانما فقط حول موضوعات اتفاق القاهرة، وبالمناسبة فان هذا الاتفاق لم يتحدث بتاتا عن الانتخابات، وهو يريد من خلال الحديث عن تحريك الجيش الاسرائيلى خارج بعض المدن وتساؤله عن اية مدن، اخضاع هذا الموضوع الى مفاوضات مطولة. وقد اشارت صحيفة هارتس فى هذا المجال الى أن رابين قد يعرض مدينتى **نابلس وجنين** على سبيل المثال وتأجيل المداولات على مدينة **الخليل** التى تعتبر من الامور الشائكة. وهو يريد التأكيد أيضا بأنه ليس بالامكان ايجاد ارتباط اقليمى بين مدن وقرى الضفة. وهو يريد فى المدى البعيد وعلى احسن تقدير اقامة جيوب للحكم الذاتى فى بعض المناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية وابقاء الشوارع بين هذه الجيوب والمستوطنات تحت السيطرة العسكرية العسكرية والاستيطانية الاسرائيلية، **أى أن الحكم الذاتى المرحلى قد تحول وفق هذا العرض الاسرائيلى وماكرسه اتفاق القاهرة الى جيوب معزولة هنا وهناك** وذلك بدعوى الحاجة لوضع القيادة الفلسطينية فى فترة تجريبية غير محدودة زمنيا للتأكد من أهليتها وفق المواصفات والمقاييس الاسرائيلية.

ومن الواضح ان نقاط الانطلاق من أجل تنفيذ الخطة الاسرائيلية تتمثل فى تحويل المفاوضات الجارية مع الجانب الفلسطينى الى مفاوضات ادارية تنفيذية وعدم اعطائها أية صفة سياسية شاملة، هذا بالاضافة طبعا الى التركيز على ضرورة التقيد باتفاق القاهرة والنقل المبكر للصلاحيات وابعاد هذه المفاوضات عن مرجعيتها المتمثلة بتنفيذ القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ وتجزئتها الى عدد كبير من المواضيع التفصيلية والجزئية واستخدام الموافقة الفلسطينية الرسمية من أجل تمرير هذه الخطة.

آن مواجهة الخطة الاسرائيلية تقتضى من الجانب الفلسطينى ادخال تعديلات جذرية على ادائه التفاوضى ووضع خطة تفاوضية مضادة تنطلق من **المطالبة بتعديل اتفاق القاهرة** ولتجاوز ثغراته وقيوده مثل البدء بالمطالبة باجراء انتخابات لمجلس تشريعى كنقطة اولى وليس نقل الصلاحيات كما تريد اسرائيل، والتأكيد على وحدة الارض الفلسطينية ورفض الجيوب والتجزئة، والمطالبة بالانسحاب العسكرى الشامل من غزة واريحا والغاء المناطق الامنية حول المستوطنات وادخال موضوع القدس فى المرحلة الانتقالية وهكذا..

أن من شأن الاتفاق على خطة من هذا النوع واعادة بناء الاجهزة المسؤولة فى منظمة التحرير على أسس تأخذ بالاعتبار طبيعة المرحلة الجديدة والمحافظة على دور المنظمة باعتبارها تشكل مرجعية عليا للشعب الفلسطينى بما فى ذلك السلطة الفلسطينية، والحيلولة دون اندماج دور المنظمة فى اجهزة هذه السلطة. ان من شأن التوصل لمثل هذا الاتفاق وضع الاسس لتحالف وطنى وسياسى واسع واكثر قدرة وجدية على مواجهة تحديات المرحلة الجديدة واحباط المخططات الاسرائيلية وانهاء معادلة الحاضر الغائب التى تحاول اسرائيل فرضها على المنظمة والشعب الفلسطينى.



توفيق زياد صقر فلسطين مات..

نظير مجلي

رسالة حيفا

نعم.إنه هو توفيق زياد الشاعر قد مات . هو نفسه توفيق زياد المناضل. هو نفسه رئيس بلدية الناصرة. هو نفسه الذي صلبوه على بوابة الزنزانة فى طبريا. هو نفسه الذى حاولوا قتله بالرصاص فى بيته عدة مرات. هو نفسه الذى تصدى بجسده للعنصريين. نعم..نعم.. هو نفسه صاحب قصيدة:

«أناديكم
أشد على أياديكم
أبوس الأرض تحت نعالكم
وأقول
افديكم».
هو نفسه مات

ذهب ضحية حادث طرق مروع.

كان ذلك فى الخامس من تموز/ يوليو الماضى. سافر الى اريحا لكى يشارك فى استقبال الرئيس الفلسطينى **ياسر عرفات**، سوية مع عشرات الشخصيات الوطنية وألوف المواطنين الذين يرون فى عودة عرفات بداية الطريق الى الدولة الفلسطينية المستقلة.

قالوا له: ولماذا تذهب الى اريحا، ففى الاسبوع الماضى استقبلت عرفات فى غزة ، وقمت بواجبك

لكنه أبى أن يذعن فقد أراد أن يكون الى جانب عرفات فى هذه الساعات، داعما ومشجعا.. **ومعبرا عن رأى من يمثلهم.. الناصرة والجليل والمثلث والنقب والكرمل واهلها.**

وشارك فى الاستقبال. وعاد من اريحا الى القدس ، ليواصل عمله البرلمانى. وعلى الطريق، واذ كان يقود سيارته عند منعطف خطير، اصطدمت عيناه بأشعة الشمس القوية، التى أحبها حبا جما فخانته فى أعز لحظات عمره.. فوقع الحادث. السيارة القادمة من الاتجاه المقابل ضربت سيارته بقوة هائلة. فقضى نحبه على الفور.

كلها... بضع لحظات، لكنها وضعت حدا لحياة إنسان كبير حقا. حياة غنية، زاخرة بالأحداث وبالتضحيات وبالنضالات وبالابداعات. حياة دامت ٦٥ عاما.. لكن قلما عايشنا شخصا، تمكن من اغناء حياته مثله.

ومن لا يدرك ذلك، كان عليه أن يشارك فى جنازته ، ليرى بعينيه كيف غرق فى بحر من الحب الجماهيرى الجارف. عشرات ألوف تدفقوا على **الناصرة**، لوداعه الاخير. من مختلف المشارب والاتجاهات.

«عبد الناصر الفلسطينى»، هكذا قالوا وهم يقارنون بين جنازته. وجنازة **جمال عبد الناصر** فى كليهما غرقت المدينة بالجماهير وغرقت الجماهير بالدموع. فقد كنت تناقش الرجل وتختلف معه.. ولكنك تحبه وتحترمه. فهو الوطنى الصادق ونظيف اليد والمناضل المثابر والشجاع. وهو المبدع الدائم. وهو المحبوب فى بيته ومدينته وسائر وطنه. وهو المعشوق لدى شعبه وقطاعات واسعة من أمته العربيّة.

وان كان لى أن أسميه فهو **«صقر فلسطين»**. لأنه ناطح الصخر، دفاعا عن شعبه وحقوقه وكرامته وخذوا عنه هذا النموذج:

- **الزمان:** فى النصف الثانى من الخمسينات، بعد مجزرة **كفر قاسم** وبعد العدوان الثلاثى.. وبعد إقامة دولة اسرائيل بعشر سنوات.
- **المكان:** معتقل قديم، كان بناه الأتراك، فى مدينة **طبريا**.
- **الظروف:** كان **توفيق زياد** ، شابا نشيطا فى أوج طلعته السياسية . وكانت حكومة إسرائيل فى سباق شرس لاحتلال قلب دول الغرب وتبييض صفحتها من موبقات الحرب والاحتلال والمذابح فوجدت أفضل وأسهل وسيلة، أن تظهرهم المواطنين العرب الفلسطينيين الذين بقوا فى وطنهم تحت الحكم الاسرائيلى ولم يبرحوا (عرب ٤٨) ، أن تظهر موالين لها فرحين بحكمها. فأقامت **«احتفالات العاشور»**، أى بمرور عشر سنوات على قيام دولة اسرائيل. واختارت عددا من البلدان العربية مسرحا لبعض هذه الحفلات، وفى مقدمتها مدينة **الناصرة**.

ولما كانت الناصرة، وهى كبرى المدن العربية فى اسرائيل خالية من القاعات والمسارح، فقد نصب رجال الحكومة مسرحا فى ساحة عامة وأحاطوها بسياج عال ودعوا اليها وزير الشرطة **(موشيه شريت)** وكبار المسئولين. وحضروا برنامجا يشتمل على الرقص (وكانت هذه احدى المرات النادرة التى تصل فيها الى الناصرة راقصة) والغناء والحلوى..

وقد قرر **الحزب الشيوعى الاسرائيلى** (وهو الحزب الوحيد الذى كان فاعلا واستقطب الوطنيين التقدميين العرب والتقدميين اليهود) ، تفجير هذه الاحتفالات وافشالها.. معتبرا احتفال العرب بالدولة فى ظروف الحرب والقمع والتشرد والحكم

العسكرى.. هو عار على كل عربى.

.. وهكذا، راح نشطاء الحزب يتوزعون على مختلف انحاء البلاد، يدعون لإفشال احتفالات العاشور وانجاح مظاهرات أول ايار.. العمالية فى الفترة نفسها.

وانتقل **توفيق زياد**، من بلدة الى أخرى، يحرض الناس ويدعوهم.. ووصل الى **قرية عرابة البطوف** فوجد هناك مشكلة اخرى تتعلق بمخطط لنهب الأراضى فراح يحرض الأهالى على التمرد ورفض الظلم. فاعتقلته شرطة الحكم العسكرى. ولما كان معروفا ببأسه وبشجاعته وبقوة تأثيره، قرروا تحطيمه. فأرسلوه الى معتقل طبريا المخيف.

هناك، كان بانتظاره ضابط شهير بعربدته وبقذارة لسانه وبكراهيته للعرب. فما أن رأى **توفيق زياد** فى الزنزانة ، حتى راح يشتمه بأقذر الشتائم: امك.. اختك... الخ... وكالعادة، رد توفيق زياد الصاع صاعين، فأثار جنون الضابط وصاح بمساعديه: «**افتحوا الباب ، أريد أن احطم هذا الرأس**».. قال وهو يشير الى توفيق زياد، الشاب النحيف. وفتحوا. واخرجوه . وبدأوا فى ضربه. وكان توفيق يرد على كل ضربة بضربة، طالما شعر أن قوته معه فاستنجدوا بقوة أخرى من العساكر. وهجموا على يديه، وقيدوهما بالأغلال، كل يد بجانب واحد من الباب الحديدى للزنزانة.

هنا، هدأ توفيق قليلا. فتقدم منه الضابط وقال له بحنق: «الآن لن تستطيع التحرك ،وسأحطم رأسك» **فما كان من توفيق الا أن يستغل تقييد يديه (كالمصلوب) بحديد الباب ويرفع قدميه الى أعلى نقطة ويدفعهم الى صدر الضابط بكل قوته**، فوقع الضابط ارضا وهو ينزف ويصيح ويشتم وأمر رجاله صائحا: قيدوا قدميه

فقيدوهما، كل قدم بأصفاد فولاذية. وفعلوا ذلك بطريقة جعلته مصلوبا كالمسيح، على بوابة الزنزانة وتقدم منه الضابط مرة أخرى محاولا الإمساك برأسه، فأرجع توفيق زياد رأسه الى الوراء، ودفعه بكل قوة نحو رأس الضابط، واذا به يصيح من الألم.. فهجموا مرة أخرى عليه وربطوا رأسه بالبوابة بقوة وشدوه الى الوراء.

وماذا تتخيلون توفيق زياد فاعلا فى مثل هذا الوضع؟ هل بقى له ما يدافع به عن نفسه أمام الضابط العنترى الذى صمم على تحطيم رأسه؟

نعم بقى له ولم يستسلم.

فعندما اقترب منه الضابط هذه المرة والحنق يشع من عينيه، والدم ينزف من جبينه ، وأمسك بذقنه ضاغطا.. ولكن قبل أن يتفوه الضابط بكلمة أو بشتيمة، استعمل توفيق زياد آخر سلاح بقى عنده. فقد بصق فى وجه الضابط..

..كأنها اسطورة.. ولكنها الحقيقة المثبته من عدة مصادر... فكهذا كان **توفيق زياد** هكذا كان صقر فلسطين.

ابن الجمال

ولد توفيق زياد فى مدينة الناصرة فى السابع من ايار عام ١٩٢٩، بكرا لعائلة كادحة صفيرة **الأب كان جمالا**، أى ينقل المعدات والادوات والأجهزة من ورشة الى ورشة بواسطة الجمل. ووالدته ربة بيت تساهم فى العمل فى الارض من آن الى آخر.

ترعرع **فى حى فقراء الناصرة**، ويذكره ابناء حارته اليوم، كيف كان حافى القدمين. منذ صغره تجلت فيه صفات عدة رافقته كل عمره فيما بعد. وكما حدثنا أحد ابناء صفه فى المدرسة: كان ذكيا جدا وطالبا متفوقا. لكن الاهم من ذلك أننا أحببناه جميعا . فهو طيب ومتواضع واللقمة فى فمه يتقاسمها مع خلانه.

عندما وصل الى المدرسة الثانوية، بدأ يبرز شابا وطنيا ، معاديا للاستعمار البريطانى وكذلك للقيادات العربية التقليدية. وانخرط فى النوادى الشبابية ،التى كانت تحت تأثير الشيوعيين. ووزع المناشير باسمها **وشيئا فشيئا ، اصبح عضوا فى الشبيبة التقدميين ، ومن ثم فى الحزب الشيوعى (عصبة التحرر الوطنى)**.

وفى تلك الفترة أيضا نمت لديه ملكة قرض الشعر. ونشر بعضا منه فى الصحف الصادرة آنذاك.

عندما وقعت نكبة فلسطين سنة ١٩٤٨ وقامت دولة اسرائيل ، كان توفيق زياد شابا فى التاسعة عشرة عمره النكبة فتحت عينيه على أمور كثيرة وأحدثت فيه هزات عميقة فقد كره الانظمة العربية والملوك خاصة، بلا حدود واتهمهم بالمشاركة فى مؤامرة ضياع فلسطين (لم يوافقوا على قرار التقسيم ولم يحاربوابشكل جدى من اجل استعادة فلسطين. وكره الاستعمار والصهيونية وقال أن العناصر الثلاثة المذكورة هى المسئولة عن مأساة فلسطين، ويجب علينا أن نستنهض الهمم من أجل توحيد شعبنا والبحث عن حلفاء لنا فى الشعب الآخر اليهودى فى المعركة من أجل السلام الحقيقى القائم على الحرية والاستقلال للشعبين (دولتان متجاورتان إحداهما عربية فلسطينية الثانية اسرائيلية.)

ولكن توفيق زياد الشاب كان دوره فى ذلك الوقت فى مهمات حيوية محرقة تتعلق ببقاء الشعب الفلسطينى ولقمة خبزه. فقد شردت الغالبية الساحقة من هذا الشعب عن وطنها ، إما هربا وفزعا من المذابح الاسرائيلية الرهيبة (مجزرة دير ياسين) أو تشريدا بالقوة أو خوفا من جيوش العالم العربى التى أعلنت انها سوف تكتسح فلسطين خلال اسبوعين و لذلك تطلب من اهلها العرب أن يرحلوا فورا «حتى من تحرير فلسطين من الغاصب الصهيونى». وهددت احدى الاذاعات العربية بأن الجيوش العربية ستدخل فلسطين بعد اسبوعين لتمحو كل من فيها. ولذلك تنصحهم بالخروج.

فى تلك الأيام، كان هم **توفيق زياد**. وحزبه حماية بقاء المواطنين العرب فى وطنهم. واقناعهم بعدم جدوى الرحيل ، فرموا بأجسادهم امام عربات الترحيل.

ولما ثبتت صحة تقديراتهم، ولم تحضر جيوش التحرير العربية، راحوا يناضلون لايجاد أماكن عمل للعمال حتى يستطيعوا تحصيل لقمة العيش لعائلاتهم. وقد أقاموا مظاهرات شعبية واسعة تحت شعار «**الخبز والعمل**» ، نجحوا فى تحصيل حوالى ألفى مكان عمل لسكان منطقة الناصرة وحدها. اذ ارسلوا الى اللد والرملة للعمل فى قطف الزيتون وغيره.

كان **توفيق زياد** آنذاك شابا صغيرا ونشيطا ، وليس من القادة. لكن سمات الريادة والقيادة بدأت تظهر من خلال حضوره النشيط فى المظاهرات ودفاعه الشجاع عن المتظاهرين، ثم من خلال مشاركته فى تنظيم العمل للعمال، وعلاقاته الحميمة مع زملائه العمال من كل المناطق والجو المرح الذى أضفاه. ويذكر له زملاؤه.. آنذاك، كيف كان يحض على التضامن الطبقى بين العاملين. ويحارب التفرقة السائدة على اساس قومى أو طائفى أو جغرافى ويؤكد على أهمية الوحدة لتقوية مكانة العمال . وفى حينه ولدت مجموعة من قصائده الطبقية والثورية والأصيلة.

مرحلة الخمسينات

سنوات الخمسين كانت بداية العاصفة فى

حياة توفيق زياد وابداعه الثقافي والفكري وعمله السياسي. فعندما عاد من الرملة الى الناصرة، وجد سلطات الحكم العسكري الاسرائيلية تدير سياسة كبت وقمع وإذلال للجماهير العربية. فكان على كل مواطن يريد مغادرة بلده، للعمل (٨٠٪ من المواطنين العرب كانوا مضطرين الى مغادرة بلداتهم بحثا عن لقمة الخبز، لأن هذه البلدان كانت خالية من المرافق الاقتصادية وأماكن العمل) أو لزيارة أقارية أو لأي غرض آخر.. أن يتزود بتصريح رسمي من الحاكم العسكري (**الحكم العسكري.. كان مفروضا فقط على العرب**). وكانت سلطات الحكم العسكري تستغل حاجة الناس للتصريح، من أجل الابتزاز السياسي أو مجرد الاذلال والاخضاع فيضطر المواطن الى الانتظار ساعات أمام موظف التصاريح. وكثيرا مايرفض طلبه لاسباب تافهة فكان **توفيق زياد** ورفاقه يحضرون إلى مقر الحاكم العسكري ويشجعون الناس على رفض الذل والتمرد عليه وفي عدة مرات تحول الاحتجاج الى مظاهرة وصدام مع الشرطة وقعت خلاله الاصابات ولكن النتيجة كانت، تخفيف الاجراءات القاسية: **«للنضال توجد جدوى ، دائما فهو كالبذور التي يزرعها الفلاح في الأرض لابد أن تؤتي ثمارها».**

وفي الواقع أن هذا الموقف كان بمثابة السر الكبير لعمود الجماهير الفلسطينية في وطنها وتطورها. فهذ الجماهير كانت منسلخة عن امتها العربية جسديا . بل أن العالم العربي لم يعترف بها. وكان هناك من اتهمها بالخيانة. **كل قيادتها ومثقفيها تقريبا، تركوا البلاد. ويحملون مسؤولية جسيمة ومصيرية عنها.** وحققوا نسبيا، انجازات تاريخية، نتيجة لمواقفهم الحكيمة وشجاعتهم الكبيرة . ونبت في صفوفهم عدد من القادة السياسيين البارزين، امثال **توفيق طوبي واميل توما واميل حبيبي وسليم القاسم وجمال موسى وزاهي كركبي ويحيى ابو عيشة وعلي عاشور وفؤاد خوري وغيرهم .. وتوفيق زياد** الذي احتل مكانه مرموقة بينهم، اصبح في مرحلة لاحقه القائد الاول لهذه الجماهير ذا الصيت العالمي. **وتوفيق زياد، لم يحقق مجده القيادي هذا نتيجة الوراثة او التقرب من اي قائد او بواسطة صداقة او قرابة، انما بناه خطوة خطوة بقوة اخلاصه وتضحياته وذكائه واستقامته، وكل هذه السمات** بدأت تبرز عند توفيق زياد في الخمسينات، حين لمع اسمه في عالمي الشعر والسياسة (أقرأ عن شعره في مكان آخر). مشاركته في النشاطات الشعبية العلنية، مظاهرات واضرابات وغير العلنية (صدامات مع الشرطة وعمليات احتجاج سريه مثل الكتابة على الجدار أو الرد على عمليات التعذيب البوليسية بواسطة عمل مطبات للشرطة وللمتعاونين معها الخ..)

واعتقل توفيق زياد مرات عدة بما مجموعه اكثر من سنتين ونصف السنة. جرى تعذيبه وصلبه وتنقيله من سجن إلى سجن.

وعندما كان يخرج من السجن لم يكن يسلم من مطاردة السلطة وأعوانها، فقد كان بالنسبة لهم العدو اللدود، فهو القائل عن العملاء: **«حثالة اجتماعية واخلاقية وخونه حقيرون».** وهو الذي يقف بشجاعة وصلابة في مواجهة اشرس أجهزة القمع. وهو الذي يستهتر ، في خطاباته الحماسية الملتهبة وقصائده الشعرية، بأرباب القوى.. ويذكرهم دائما بلحظات ضعفهم القادمة حتما.. ومقابل ذلك، حافظ على اقصى حد من التواضع . وهذا التواضع لم يكن مصطنعا ولا دبلوماسيا، انما نبع من حبه العميق لشعبه وخصوصا للناس البسطاء ، للكادحين، الذين أنشد لهم الشعر ودافع عن حقوقهم.فأحبوه .

..هكذا بنى توفيق زياد رصيده الشعبي. وبهذه الواسطة انتخب الى اعلى المراكز المسئولة.

قائد شعب

تبوأ توفيق زياد مراكز القيادة اولا في حزبه الشيوعي، حتى وصل الى الهيئة العليا: **المكتب السياسي.**

وعلى الصعيد الشعبي انتخب عضوا في بلدية الناصرة في مطلع الستينات ثم اصبح رئيسا لكتلة الحزب الشيوعي في المجلس البلدي.

في سنة ١٩٧٥ انتخب رئيسا لبلدية الناصرة بتأييد حوالي ٧٠٪ من السكان، وظل ينتخب لهذا المنصب دورة إثر دورة حتى آخر حياته.

وفي سنة ١٩٧٤ انتخب عضوا في الكنيست الاسرائيلي عن كتلة الحزب الشيوعي ثم عن كتلة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة.وفي الدورة الأخيرة(١٩٩٢)انتخب رئيسا لكتلة الجبهة في الكنيست.

انتخابه لرئاسة بلدية الناصرة كان بمثابة فاتحة لعهد جديد في السلطات المحلية العربية **فبعد أن كانت هذه السلطات بزعامة رجالات مقربة من الحكومة وأحزابها الصهيونية، أدى انتخاب زياد في الناصرة الى نقل «العدوى» لبقية البلدان العربية.** فقد تشكلت في كل بلدة جبهة وطنية (**هي الجبهة الديمقراطية**)، وفازت الجبهات بغالبية إدارات المجالس. **وبدلا من المجالس البلدية التابعة للحكومة، التي تتستر على سياستها العنصرية، قامت مجالس بلدية مناضلة ضد سياسة الحكومة ومطالبة بالغاء التمييز العنصري وبالمساواة بين العرب واليهود في الميزانيات** والموارد. وتحولت هذه المجالس الى قلاع نضال، ليس فقط في القضايا المحلية، بل ايضا في قضايا النضال ضد الاحتلال ومن أجل حرية الشعب الفلسطيني وقضية السلام.

هذا التحول ، لم يتم بسهولة. وكان نتيجة للدور الحاسم للجبهة الديمقراطية . بيد ان **لتوفيق زياد** شخصيا كان اسهام كبير. ولنقدم مثلا على ذلك .

في سنة ١٩٧٦ قررت حكومة اسرائيل مصادرة مساحات كبيرة من الأراضي العربية **في الجليل والمثلث والنقب** بهدف تهويدها وزرعها بالمستوطنات اليهودية. فقامت هبة شعبية ضد القرار ، قادها الحزب الشيوعي والجبهة. فتأسست **لجنة للدفاع عن الاراضي** وعقدت اجتماعات ومظاهرات الاحتجاج وتقرر اعلان الاضراب العام للجماهير (يوم الأرض)

هنا ،قامت السلطة بتحريك رجالاتها من السلطات المحلية، وزعمت أن **«لجنة الدفاع عن الأراضي ليست هيئة منتخبة. وليس من حقها أن تدعو للإضراب».** وقامت بدفع رؤسائها إلى عقد اجتماع للتصويت ضد الاضراب. وبالفعل عقد اجتماع للرؤساء العرب في دار بلدية **شفاعمرو.** وراح رجال السلطة منهم يحرضون ضد الاضراب . فوقف **توفيق زياد** ، الذي كان قد انتخب حديثا رئيسا لبلدية الناصرة والقى كلمة هادفة . لكن حازمة يدعوفيها الرؤساء الى اخذ قرار يعبر عن مصالح الشعب الذي انتخبهم وليس السلطة الاسرائيلية، التي تقمع جماهيرهم. وقال يومها **ان الوقوف ضد الإضراب هو خيانة للجماهير.**فما كان من الرؤساء اعوان السلطة الا أن يهاجموه..

جسديا ويحاولوا الاعتداء عليه. وقد رد عليهم بحزم وتصدى لهم. بكل قوة وفي نهاية المطاف قررت اكثرية الرؤساء الوقوف ضد الاضراب. فخرج توفيق زياد الى الجمهور المحتشد في الخارج واخبرهم بالقرار المخزي، ولكن- قال- الاضراب هو قرار شعب فعندما تكون أرضنا مهددة بالخطر، لانحتاج الى قرار من احد حتى ندافع عنها. ولذلك، فان الاضراب قائم ومستمر وسنسميه «يوم الأرض».

..وهكذا كان فعلا فقد نجح الاضراب نجاحا تاما. مع أن قوات حرس الحدود الشرطة والجيش الإسرائيلية اقتحمت القرى والمدن العربية واعتدت على الناس وقتلت ٦ شبان . وأصابت المئات بجراح.

وفي الناصرة، نظمت الشرطة اعتداء منظما على بيت توفيق زياد شخصيا (مع أنه عضو كنيست ويتمتع بحصانة برلمانية) فحطمت الاثاث واطلقت قنابل الغاز والرصاص وغير ذلك . كما نظمت اعتداء على بيت الصداقة، مقر الحزب الشيوعي واعتقلت جميع القادة الذين تواجدوا فيه (٤٥ شخصا).

ولكن الحكومة اضطرت لتجميد قرارات مصادرة الأرض، وأصبح يوم الارض يوم كفاح وطني لكل العرب والقوى التقدمية في العالم أجمع.

ولم يتوقف الأمر على النضالات المحلية، فقد كان لتوفيق زياد موقف وطني مشرف من النضال التحرري للشعب الفلسطيني. هذا الموقف انعكس في نشاطه الجماهيري. منذ نشأته. فقد آمن بحق تقرير المصير للشعبين بواسطة دولتين: اسرائيل وفلسطين، وعمل كل ما في وسعه لتحقيق ذلك. وكان احد اقوى المحرضين للمعارك الوطنية ضد الاحتلال وضد الحروب العدوانية وضد مجازر الاحتلال.

لقد كان توفيق زياد أول من التقى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، وكان ذلك في عاصمة المانيا الشرقية. برلين في سنة ١٩٧٣... وكانت تلك بمثابة مغامرة سياسية وامنية. اذ أن القانون كان يمنع اللقاء مع منظمة التحرير ويعتبره ضد أمن الدولة (كان معه في اللقاء قياديان آخران من الحزب الشيوعي الاسرائيلي- . هما «بنيامين غومنين وجورج طوبي). وتكرر مثل هذا اللقاء عدة مرات. وما كان هذا سوى رمز واحد لمدى استعداد زياد للتحدي في سبيل دفع قضيةشعبه الى الأمام.

من خلال عمله البرلماني في الكنيست، تبنى قضايا السجناء الفلسطينيين، واطلق عليهم اسم :سجناء الحرية. وأصدر ديوان شعر بهذا الاسم أيضا . كما تبنى مختلف القضايا الوطنية، وأثارها في الكنيست.

واتسم زياد بالعمق السياسي وبعد النظر وتحليلاته الشمولية ونظرته المتفائلة في سنة ١٩٧٧ ، عندما زار الرئيس المصري انور السادات اسرائيل، اجتمع زياد ورفاقه (توفيق طوبي ومايرخلنر) معه وطالبوه بأن لا يقيم سلاما منفردا مع اسرائيل. وامتنعوا عن التصويت في الكنيست ، على اتفاقيات كامب ديفيد سنة ١٩٧٩.. باعتبار انهم يؤيدون السلام ولكن هذا السلام ناقص.

وفي مرحلة لاحقة، عندما وقعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق عمان مع الملك حسين، وقف زياد ورفاقه ضد الاتفاق وطالبوا باسقاطه واعتبروه تنازلا عن استقلالية القرار الفلسطيني. ولكن بعدما انهار التوازن العالمي بسقوط الاتحاد السوفيتي والانظمة الاشتراكية، رأى من الخطأ رفض اتفاق اوسلو. واكد أنه اذا أحسنا، نحن الفلسطينيين، الاداء في ادارة السلطة الفلسطينية وفي ادارة المفاوضات ، فان هذا الاتفاق سيقودنا إلى دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ونحن من جهتنا سنناضل لاجل ذلك من داخل اسرائيل. وفي ظروف عالمنا الحاضر ليس بالامكان الوصول الى ماهو افضل من اتفاق اوسلو.

وكانت لتوفيق زياد مواقف قومية بارزة في مختلف احداث العالم العربي. فهو من دعاة وحدة العرب وتطورهم الاقتصادي- الاجتماعي- الحضاري. وبوصفه قارئا جيدا للتاريخ، احب أن تعود امته الى سابق مجدها فتلحق بركب الحضارة الانسانية ،التكنولوجيا والعلوم ونظافة البيئة والديمقراطية الحقة وحقوق الانسان والعدالة الاجتماعية. ومن هذا المنطلق كره توفيق زياد الرجعية، ان كانت حاكمة في مملكه أو جمهورية أو أن كانت مسيطرة على حركات سياسية في الشارع. واشتهر في حروبه الفكرية ضد هؤلاء وفي حدة تعابيره وكلماته في مواجهتهم. على سبيل المثال، كافح توفيق زياد ضد تيار الاسلام السياسي في بلادنا، الذي أخذ شرعية وجوده من السلطة الاسرائيلية وفي الوقت نفسه يزعم أنه يريد تحرير فلسطين كاملة وجعلها دولة اسلامية. ولم يتردد في الاشارة الى الاصابع الاسرائيلية في صنع تلك الحركات. وعندما حاولوا منع النساء من السير في مظاهرات يوم الارض، اعلنها حربا شعبية ضدهم. وبفضل خطاباته واصراره والتجاوب الجماهيري مع دعوته، تجندت مئات النساء في كل مظاهرة..بشكل تظاهري بارز كان يرد على الهجوم بهجوم. وكان يعرف كيف يختار الزمان والمكان والعنوان ولم يكن امام الحركة الاسلامية في تلك المظاهرة الا أن تحاول الاعتداء الجسدي على توفيق زياد ..في عز مهرجان يوم الارض. وقد تصدى لهم جسديا ايضا.. بكل شجاعة، رغم أن صحته على قدها (وكان في الـ.. ٦٤ من العمر).

وتجدر الاشارة أخيرا.. الى الوضوح الايديولوجي عند توفيق زياد. لقد درس الفكر الماركسي- اللينيني بداية في الاتحاد السوفيتي في الستينات . وتمسك به. وعند انهيار الانظمة الاشتراكية، اعتبر هذه النكسة نهاية مرحلة، ستنتج عنها مراحل أخرى في المستقبل قد تكون أفضل . لم يسارع في التخلي عن الماركسية- اللينينية مثل غيره من القادة الشيوعيين السابقين. بل اعتبرها مازالت صالحة. «فقد فشل نموذج من نماذج التطبيق الاشتراكي وليس المبدأ الاشتراكي»، كان يقول.. ويضيف «الاشتراكية كانت وستبقى حلما جميلا للانسانية ونحن ، الشيوعيين نأخذ على عاتقنا مهمة تطبيق هذا الحلم. وعلينا أن نفعل ذلك بأقصى الطرق وبأطول نفس. نفعله بالنضال الدؤوب بالتمسك بالمبادئ وبالتجدد المستمر. ففكرنا ومبادؤنا وديناميكية، ليست جامدة . بامكاننا أن نراجعها ونعدلها وحتى أن نراجع ونعدل في النظرية نفسها..لكن ايانا من التخلي عنها»..

اجل.. هكذا كان توفيق زياد ، ما أصعب أن نكتب عنه بصفة الماضي. وما أعجز القلم. انه شخصية نادرة في عالمنا العربي، وليس العربي فحسب. أحد المثقفين الاردنيين قال «لو اتيح لتوفيق زياد أن يعيش في وسط شعب مثل شعوب افريقيا، لكان مانديلا العرب» ويضيف :لو أتيح له أن يعيش وسط شعب مستقل حر.. لكان زعيما عربيا كبيرا. فهو من نوع القادة القلائل الذين يجمعون بين سداد الرأي والاخلاص والحكمة

من جهة ، وبين حب الناس الحقيقي وحمل همومهم بأمانه من جهة أخرى. وفوق كل ذلك هو انسان ديمقراطي شعبي. متواضع يعرف كيف يكون صديقا للاطفال وللرجال، للاغنياء وللفقراء... لليهود وللعرب ، للفلسطينيين وللاجانب، تجلت لديه مواهب دبلوماسية ايضا. ومن خلال رئاسته لبلدية الناصرة، رفع اسمها عاليا في اسرائيل وفي العالم. وجند لها الموارد للمشاريع. ووضع برنامجا عمليا لتطويرها، باسم الناصرة «٢٠٠٠» سوية مع رفاقه وتلاميذه.. من شأنه أن ينقل هذه المدينة الى القرن.. الواحد والعشرين باعتزاز، مع أنها كانت فقط قبل عشرين عاما مجرد قرية كبيرة.. تنقصها الموارد الأولية.

باختصار ، كان توفيق زياد نموذجا للانسان والقائد العربي الذي يحق لأمتنا العربية بأسرها أن تعتز به.

وبالمناسبة، لقد حاربته السلطات الاسرائيلية طول الوقت. ولكن ، عند وفاته، حضر جنازته القائم باعمال رئيس الحكومة والعديد من الوزراء. وحضر للتعزية رئيس الدولة. وعقدت الكنيست جلسة تأبين خاصة لذكراه. واعترفوا بأن الرجل لم يأخذ مايستحقه من اهمية وتقدير في حياته. ولكن.. عالمنا العربي، الدول والحكومات والمؤسسات الشعبية والمستقلة، هل يذكر هذا القائد العربي بالخير ويعطيه مايستحق من تقدير؟

توفيق زياد الشاعر

اذا كان الشعر فنا لمجرد الفن، فان **توفيق زياد** لم يكن شاعرا. لكن ، اذا كان الشعر تعبيرا جماليا وغذاء انسانيا وموسيقى راقية واداة كفاحية ورأيا حرا، فان **توفيق زياد** كان شاعرا ممتازا.

لقد نظم الشعر الذي وضعه العرب خلال تاريخهم في خانة «شعر الحماسة»، لكنه ، عندما اهتز بمذابح أيلول، كتب ملحمة اسمها **«عمان في ايلول»** وان كانت في شعره حماسة، فهي تلك التي تحاول اخراج الناس من مآسيهم وحزنهم والانطلاق إلى الحياه..

«ادفنوا امواتكم وانتصبوا
فغدا- لو طار-
لن يفلت منا
نحن.. ماضينا.. ولكن
من جديد..
قد سبكنا».

شعر توفيق زياد ، هو أصدق تعبير عن شخصيته. والمقاطع التالية من شعره تدل على ذلك:

قالوا:شيوعيون، قلت : أجلهم
حمرا بعزمهم الشعوب تحرر.
قالوا: رعاع.. قلت ذلك محتدى
شرف، يزين عروبتي وينوّر
قالوا: وهم عملاء.. قلت : تأمركت
لسن واضحت للدولار تزجر

(من قصيدة: الشيوعيون- ١٩٥٩)

أحب لو استطعت بلحظة
ان أقلب الدنيا لكم: رأسا على عقب
واقطع دابر الطغيان
أحرق كل مغتصب
واجعل افقر الفقراء يأكل في
صحون الماس، والذهب.
ويمشي في سراويل
الحرير الحر والقصب
واهدم كوخه .. ابني له
قصرا على السحب..
ولكن.. للأمور طبيعة
اقوى من الرغبات والغضب
نفاد الصبر يأكلكم فهل
أدى الى أرب؟
صمودا ايها الناس الذين أحبهم
صبرا على النوب
ضعوا بين العيون الشمس
والفولاذ في العصب
سواعدكم تحقق اجمل الاحلام..
تصنع اعجب العجب

****

(من قصيدة «أحب ولكن».. ١٩٦٦)

وأعطى نصف عمري، للذى
يجعل طفلا باكيا
يضحك
واعطى نصفه الثاني، لأحمى
زهرة خضراء
أن تهلك

(من قصيدة «المغنى» ١٩٦٦)

أهون الف مرة
أن تدخلوا الفيل، بثقب إبرة
وان تصيدوا السمك المشوى
في المجمرة
اهون الف مرة
أن تطفئوا الشمس ، وأن
تحبسوا الرياح
ان تشربوا البحر، وأن
تنطقوا التمساح
اهون الف مرة..
من أن تميتوا، باضطهادكم،
وميض فكره
وتحرفونا، عن طريقنا الذى
اخترناه

قيد شعره

(١٩٦٥)

في التاريخ حروب لاتحصى
وتعد
أنهكت الأرض، وأهل الارض
لكن.
هناك حربا واحدة مشروعة
هي حرب المظلومين
على الظلام
حرب النور على العتمة
حرب الانسان على
الانسان- الحيوان
والجوع الى الحرية كان
والجوع الى الحرية مازال
الأجمل والاقسى
في تاريخ الانسان
في
كل
زمان
ومكان..

(١٩٧١)

وهذا بعض فقط من ابداع توفيق زياد المتميز.

لقد خسرناه كشاعر من زمن طويل . **فمنذ ان انتخب للكنيست ولرئاسة البلدية توقف عن كتابة الشعر.** ولكنه عاد اليه في السنوات الاخيرة، ولو أنه ظل مقلا.

غير أن الشعر لم يكن الاداة الادبية الوحيدة لتوفيق زيادة. فقد اصدر كتابين متميزين احدهما باسم **«نظروى في الساحة الحمراء»**، وهو عبارة عن مجموعة انطباعات عن حياته لمدة سنتين في موسكو كتب باسلوب ادبي شيق وبروح العرفان بالجميل . لذلك الشعب الذي احتضنه واكرمه، والثاني باسم **«حال الدنيا»** وهو مجموعة قصص تراثية كانت عبارة عن مشروع كبير لتخليد التراث ، لكنه لم يكتمل، بسبب انشغاله.

والامر الذي لايعرف عن **توفيق زياد** أنه في السنتين الاخيرتين ، بدأ يمارس الرسم أيضا.

لقد احب **توفيق زياد** الشعر والادب والفنون وأرد من اعماق روحه أن يواصل فيهما. لكنه فضل الانتظار حتى يكمل مهامه الوطنية والإنسانية. وذهب قبل أن يحقق مراده.

المفاوضات الأردنية الإسرائيلية.. الشيوعيون يؤيدون.. والقوميون والإسلاميون يعارضون

على الرنتيسى

رسالة عمان

فاجأ الاردن سوريا والقوى السياسية الاردنية واتخذ قراره باستئناف المفاوضات الاردنية الاسرائيلية واستئناف عمل لجنة التعاون الاقتصادى «الاردنية- الامريكية- الاسرائيلية» بحضور وزير خارجية اسرائيل الذى يزور الاردن علنا لأول مرة تم بالاعلان عن اللقاء الحسين ورابين فى واشنطون..

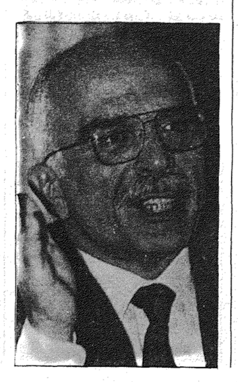
وعقدت تلك اللجنة أربعة اجتماعات حتى الآن، ويتوقع أن تعقد اجتماعها الخامس فى منطقة وادى الاردن فى غضون أيام قلائل من كتابة هذا التقرير.

ويلاحظ أن الأردن مهد لجولة المفاوضات الثنائية بإجراء تعديل وزارى فى حكومة الدكتور **عبد السلام المجالى**، حيث أدخل إليها عشرة نواب. وفسر هذا التعديل بأنه يهدف لضمان وجود أغلبية مريحة للحكومة فى مجلس النواب، تسمح لها بتمرير الاتفاقات التى ستتوصل اليها مع اسرائيل.

وقد راج هذا التفسير بعد تراجع **الدكتور المجالى** عن رفضه المبدئى للجمع بين عضوية مجلس النواب والوزارة، وإمتناعه طوال الفترة الماضية عن ادخال نواب لوزارته حتى بدأت المفاوضات الاردنية الاسرائيلية فى واشنطن.

الملك حسين

من يمس الوحدة الوطنية خصمى الى يوم القيامة



ومع أن قرار الاردن باستئناف المفاوضات مع اسرائيل كان مفاجئة الا أنه أى الاردن ينفى أن تكون خطوته مفاجئة أو انفرادية، ويقول أنه تأخر حيث كان من المفروض أن يبدأ المفاوضات مباشرة بعد اقرار جدول الاعمال الاردنى الاسرائيلى.

ونتيجة للقرار الاردنى بتسريع مساره التفاوضى مع اسرائيل توترت العلاقات مع سوريا التى كانت تأمل أن تتقوى بالموقف الاردنى فى مواجهة المفاوض الاسرائيلى. وردت سوريا على القرار الاردنى بأن أجلت اجتماعا كان مقررا عقده فى عمان للجنة العليا الاردنية السورية المشتركة برئاسة رئيسى وزراء البلدين، كما تجمدت اللجنة الاقتصادية التى أقامها الاردن مع سوريا ولبنان بهدف بلورة تكتل اقتصادى ثلاثى.

وقد نفى **الملك حسين** فى مؤتمر صحفى عقده فى واشنطن وجود خلافات مع سوريا وقال«سنجد احيانا من يتذمر حول **تركه بمفرده ولكن هذا لم يحدث.. على المستوى الذى ذكر.. اعتقد أننى والرئيس الاسد نفهم مواقف بعضنا البعض بشكل جيد.. أعتقد**

أنه مهتم بأن يرى سوريا تتقدم باتجاه سلام يمكنها أ تحيا فى ظلاله».

وقـال فى لقـاء مع النواب الاردنيين **«وفيما يتعلق بالتنسيق فلم يكن أحد أكثر منا حرصا على أن يقوم التنسيق الاردنى الفلسطينى والعربى والتنسيق الكامل.. ولم يكن أحد اكثر منا تقديرا أو شعورا أن لانعدام التنسيق مخاطر على أو فرصا أقل فى الوصول الى مايمكن الوصول اليه خلال التنسيق.. التنسيق الذى يعنى أن يستمع أى طرف معنى بعملية التنسيق... وان يدلى من جانبه أيضا برأيه لا أن يكون التنسيق تهميا».**

ورأى جلالة **الملك حسين** أن مسألة ترسيم الحدود الاردنية وتخطيطها مهمة للاردن لفرض سيادته على الاراضى التى احتلتها اسرائيل ، اضافة الى الحقوق الاردنية فى المياه وقال« لذا التقدم مسألة تتعلق بالسيادة فى الاردن نفسه.. وليس لها علاقة أو انها مرتبطة بالتقدم على المسارات الاخرى.. وقد يتمكنون من اللحاق بنا وحتى تجاوزنا.. وفى الوقت الذي يريدون وهو أمر لاأستطيع السيطرة عليه.. ولكنهم يستطيعون ذلك»..

ويلاحظ أن الاردن تراجع عن تأكيداته السابقة من أنه لن يوقع صلحا منفردا مع اسرائيل، وربطه بالتوقيع على اية اتفاقية سلام مع اسرائيل بالتوصل الى حل شامل على جميع المسارات. وقال **الملك الحسين** فى لقائه مع أعضاء مجلس النواب أنه مستعد للقاء **اسحق رابين** اذا كان فى لقائه مصلحة الاردن، حيث قال «نحن نسير فى العملية السلمية(...) عن قناعة وعن شعور بالواجب ونستمر والتفاوض جاري واللقاءات تتم على الصعيد المسؤول لصالح هذا البلد فلن اتردد ازاء ذلك أبدا واعتبر هذا واجبا وشرفا لى أن أقدم خدمة اتجاه وطنى المهدد بكل اتجاه.. الخ».

وأنتقد جلالة **الملك الحسين** الذين يقولون عن الاراضى الاردنية المحتلة بانها شريط حدودى ومزرعة وقال أن **« هذا الشريط الحدودى أكبر مساحة من غزة وأى شبر من هذه الارض الاردنية عزيز علينا جميعا وسنعمل المستحيل لنستعيد السيادة على ارضنا ونستعيد حقنا فى مياهنا»..**

ويبدو أن الاردن الذى يعانى من أزمة اقتصادية طاحنة وبطالة عالية يأمل من وراء تسريع مساره التفاوضى مع اسرائيل أن تواصل الولايات المتحدة دعمها له فى تخفيف عبء ديونه وتعزيز التنمية الاقتصادية فيه. حيث أعرب **الملك الحسين** عن أمله فى أن يكون للولايات المتحدة دور كبير فى مساعدة الاردن فى الخروج من الوضع الاقتصادى الذى يعيشه. وقال فى مقابلة اجرتها معه **اذاعة مونت كارلو** أنه يأمل بتأجيل الديون الاردنية او تخفيف أعبائها او إعفاء الاردن منها.

وكشف وزير الدولة لشئون رئاسة الوزراء وزير الاعلام الدكتور **جواد العنانى** عن أنه تم عرض المطالب الحقيقية للاردن والناشئة عن عملية السلام والتكاليف المترتبة على الاردن نتيجة لذلك وجرى التأكيد على أن المجتمع الدولى الحريص على السلام يجب ان يراعى التكاليف التى يعانى منها الاردن ويساعد فيها. واضاف أن هذا يتمثل فى ضرورة ابقاء الاقتصاد الاردنى منيعا قويا مستقرا لان **الاردن اذا أراد ان يتحمل تكاليف السلام وتستمر مديونيته الخارجية ويواصل أيضا تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادى والهيكلة الاقتصادية فى الوقت نفسه فان هذا سيضع الاردن فى موقف صعب.**

وذكر الملك الحسين فى لقائه مع النواب أن لدى الادارة الامريكية رغبة أكيدة فى دعم الاردن فى المجالين المادى والعسكرى، وانها مستعدة للتوجه للسلطة التشريعية فى بلادها لرفع القيود على تسليح الاردن، واشار الى أن هذا مرتبط باستمرار الأردن فى مسيرة السلام وقال« واكثر من هذا فاذا تم لقاء بين الحسين ورئيس وزراء اسرائيل وبمجرد أن يتم تستطيع الولايات المتحدة واداراتها أن تخطو الخطوات التى ذكرتها».

وذكر أن الادارة الامريكية ساعدت الاردن فى اجتماعات نادى باريس التى عقدت فى ٧يونيو الماضى، حيث تم اعادة جدولة ٢٠٠ مليون دولار وحصل على فترة سماح لمدة ٢٥ عاما منها عشرة أعوام سماح وخمس عشرة عاما تسديد لاحقة.

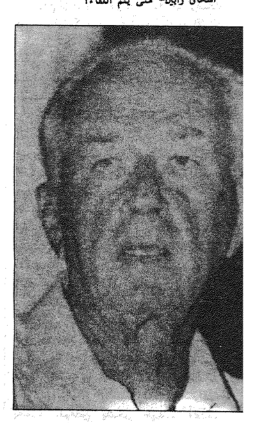
أول رد فعل مؤيد لتسارع المسار الاردنى التفاوضى جاء من **مجلس الاعيان** الذى يعد مجلسا خاصا لجلالة الملك، حيث ايد التحرك لاستعادة السيادة على الارض المحتلة وترسيم الحدود للوصول الى الاقرار بحصة الاردن فى المياه.

أما **حسين عوض الله** عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الاردنى فقد رأى أن المفاوضات الجارية الان بين الاردن واسرائيل تثير المخاوف والشكوك والقلق والرفض احيانا عند قطاعات من الشعب الاردنى واعرب عن اعتقاده أن السبب فى ذلك ناتج عن تاريخ اسرائيل العدوانى واطماعها فى التوسع على حساب العرب ومحاولاتها المستمرة لفرض مشيئتها عليهم، وسعيها للافتئات على المصالح العربية، وامعانها فى ممارسة التنكيل والقهر ومقارفة مختلف صنوف القمع ضد الفلسطينيين فى الارض المحتلة.

وأضاف: وللرفض جانب آخر هو أن **مناخ وظروف التسوية التى يجرى التعامل معها الان- فى ظل الاوضاع الدولية والعربية الراهنة- تختلف بشكل جذرى عن ما كان مترسخا فى اذهاننا فى العقود الماضية عن شكل واسلوب حل مسألة العدوان والاحتلال الاسرائيلى.**

وأعرب عن اعتقاده بأن ماهو مطروح الان يتمايز بشكل جلى عن السابق مشيرا إلى أن حلبة الصراع العربى الاسرائيلى أخذت منحى آخر الآن، بحيث يترتب على ذلك تغيير للاساليب التى كانت سائدة فى السابق، رغم

اسحاق رابين- متى يتم اللقاء؟



خيبة الامل والمرارة المتولدة عن واقع الحال وقال لقد **أخذت تهتز واحيانا تتهاوى مفاهيم وقناعات ترسخت فى الاعماق خلال العقود الماضية، ولكن هناك من يحلو له التشبث بها ورفض مايجرى باساليب عديدة.**

وقال أن المفاوضات الاردنية الاسرائيلية تأتى أستنادا الى جدول الاعمال الاردنى، **وفى أعقاب المباشرة بتنفيذ اتفاق القاهرة الذى أبرم بين أسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية مؤخرا،** كما تأتى فى سياق العملية السلمية والمفاوضات التى انخرطات فيها الدول العربية المعنية مع اسرائيل، برعاية امريكية روسية لحل قضية الصراع العربى الاسرائيلى منذ مؤتمر مدريد الذى انعقد لهذه الغاية.

وفى ختام تصريحه «لليسار» طالب **حسين عوض الله** بتوحيد الصفوف، والعمل بشكل متكاتف، للنضال، وفق متغيرات اشكال الصراع، للحصول على حقوقنا استنادا الى الشرعية الدولية.

أما حزبا الوحدة الشعبية والشعب الديمقراطى (حشد) فقد اصدرا بيانا مشتركا أكدا فيه **أن جداول الاعمال الفرعية التى تم توقيعها مؤخرا فى واشنطن تؤكد بما لايدع مجالا للشك استمرار المنحى التفريطى بشأن القضايا السيادية بما فيها موضوعات المياه والأمن والاراضى.**

وأكدا أن المصلحة الوطنية والقومية العليا تستدعى الغاء اتفاق جدول الاعمال كشرط لا غنى عنه لاعادة بناء العملية التفاوضية على أسس تستجيب لقرارات الشرعية الدولية وفى مقدمتها الانسحاب الاسرائيلى من جميع الاراضى الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس.

أما حزب **الجبهة الاردنية العربية الدستورية** القريب من سوريا فقد رأى فى إستئناف المفاوضات الاردنية الاسرائيلية أنه يشكل انعطافا مدمرا للموقف العربى فى جبهته الاقوى جبهة الديار الشامية فى دمشق وعمان وبيروت،

وقال «إن سوريا التى تقف جدارا صلبا فى مواجهة كافة الضغوطات الدولية والانحرافات العربية والسلبية تتعرض لكل ماتتعرض له بسبب تمسكها بالحق العربى مجسدا بثوابت الامة ». وأضاف «فسوريا الشقيقة هى سندنا وعمقنا ونحن سندها وعمقها كما أنها رمح العرب الاقوى فى مواجهة أعدائهم ومناصرى هؤلاء الاعداء».

ورأى حزب **جبهة العمل الاسلامى** فى المسار الاردنى الاسرائيلى تراجعا أردنيا عن الثوابت التى أعلنها فى وقت سابق والتزم بها فى عملية المفاوضات. وقال «**فقد أستبدل الحل الشامل بالحل المنفرد دون التنسيق مع الاطراف العربية الاخرى** سوريا خاصة ثم لبنان، الى التقليل من شأن هذا التنسيق وتجاوزه، (...) **أو رغبة فى التسابق مع المنظمة فى عقد اتفاقيات مع اليهود بدوافع وهواجس فوات الزمن والفرص والمكاسب،** كما تم تغييب موضوع القدس التى طالما أكد الجانب الاردنى تمسكه بعودتها، بل هنا تنازل واضح عن قرار ٢٤٢ ومبدأ الارض مقابل السلام».

والأخطر من كل ماسبق ذكره ذلك البيان الذى اصدرته **اللجان التحضيرية للمؤتمر الوطنى الاردنى** والذى يقال أن بعض الماركسيين ودعاة أقامة حزب عربى واحد وبعض اللذين عملوا فى صفوف المقاومة الفلسطينية يقفون وراء هذا البيان. وسبب خطورته أن رائحة الاقليمية تفوح من بين سطوره بشكل يهدد الوحدة الوطنية فى الاردن، هكذا إعتبره كل من قرأه، حيث **أعتبر البيان أن تجاهل قضية اللاجئين والنازحين الموجودين فى الاردن، وحذفها من جدول المفاوضات، بحيث يكون توطين مليونى لاجئ ونازح» فى الاردن هو ابتداء ثمن الجلوس على طاولة المفاوضات والحفاظ على دور (...) فى العملية السلمية. وقال أن السير فى اتجاه الصلح المنفرد والافتراق عن سوريا ولبنان، وعزل الاردن بعد فلسطين عن المحيط العربى وتوضيعه فى المحيط (الاسرائيلى) يؤدى الى خلق الاساس لبناء (الكونفدرالية الثلاثية) سيئة الصيت مع الجيب العرفاتى ، تحت السيادة الاسرائيلية.**



حافظ الأسد

مستقبل التنسيق السورى الأردنى

ويرى البيان أن استجابة الاردن للسياسة الامريكية فى تشديد الحصار وتخريب العلاقات به، وفى الافتراق عن سوريا ولبنان يضع الاردن فى مواجهة الاخطار التالية:

– التوطين النهائى للاجئين والنازحين الفلسطينيين الموجودين فى الاردن.

– خلق المناخ السياسى فى اطار التحضير للكونفيدرالية، والتنافس مع م.ت.ف. لاستقبال وتوطين أقسام اخرى من مواطنى الاراضى المحتلة.

– توطين المزيد من، وربما كل، اللاجئين والنازحين الموجودين فى الدول الاخرى، كما حدث ابان أزمة الخليج وكما سيحدث غدا مع لاجئى ونازحى لبنان.

– حل المشكل السياسى الاقتصادى للبرجوازية الفلسطينية الدولية بمنحها ضمانات التمركز فى الاردن عن طريق اعطائها حصة سياسية فى ترتيبات (..) تتناسب مع حجمها ودورها فلسطينيا واردنيا وإقليميا فى اطار السوق الشرق أوسطية.

وقالت المجموعة التى تقف وراء البيان أن الشعب العربى الاردنى لايعترف بأية ترتيبات أو إتفاقات تعقدها الحكومة الاردنية باسمه كما لايعترف بأية ترتيبات لاتتضمن انسحاب اسرائيل من جميع الاراضى العربية المحتلة وعودة جميع اللاجئين والنازحين الفلسطينيين الموجودين فى الاردن، بدون قيد أو شرط.

وكان **الملك الحسين** دائم التشديد على أهمية الوحدة الوطنية وضرورة المحافظة عليها فى آخر لقاء له مع النواب ركز على بعض الثوابت وأبتداء من الوحدة الوطنية وقال مخاطبا النواب «لا بد أن تصان بوعيكم واخلاصكم جميعا وهذا ليس تمنيا فقط له مايبرره.. نحن منذ البداية تقاسمنا على هذه الارض لقمة العيش وعشنا اهلا واخوة على هذه الارض.. واضاف **«قلتها قبل الان وأقولها الان وسأقولها ما حييت كل انسان يحاول أن يمس الوحدة الوطنية هو خصمى إلى يوم القيامة».**

اليسار تفتح حوارا حول أسباب الخلاف بين فصائل المعارضة السودانية

على أبو سن



على ابو سن:

اليسار السودانى أكثر الأطراف استفادة من أخطاء الماضى

أمينة النقاش

السودان

ماهى طبيعة الخلافات التى تناقلتها الصحافة العربية، والصحافة السودانية المهاجرة ، بين فصائل المعارضة السودانية؟ وهل هناك إمكانية لإحتواء تلك الخلافات؟ وماهى الحقيقة حول مايجرى فى الحرب الأهلية فى السودان؟ ،و هل تحقق حكومة الجبهة الاسلامية انتصارات على الحركة الشعبية؟ وما مغزى تلك الانتصارات ، إذا صحت انباؤها؟

عن هذه الأسئلة وغيرهايجيب فى الحوار التالى الكاتب والمثقف «على أبو سن» عضو المكتب السياسى للحزب الاتحادى الديمقراطى، والسفير السابق بالخارجية السودانية والمدير السابق للعلاقات العربية الأفريقية بالجامعة العربية.

معنى الحقائق

سألت على أبو سن:

*وفقا لما لديك من معلومات ، ماالذى يجرى فى جنوب السودان على أرض الواقع، ومامدى صحة ، ماتزعمه الحكومة السودانية ، من تحقيق انتصارات على الجيش الشعبى؟

– إدعاءات الحكومة السودانية بأنها تحقق انتصارات عسكرية فى الجنوب **تؤيدها ، مصادر محايدة، كالمراقبين الدوليين، ومنظمات الإغاثة**، فهناك تأكيد منها على انتصار الحكومة على الحركة الشعبية ، وأن الجيش النظامى احتل المواقع الاستراتيجية الأخيرة المتبقية لدى حركة **«جون قرنق»** ، ولم يعد متبقيا سوى مدينة **«نيمولى»** وهى محاصرة الآن، ويتوقع سقوطها بين الحين والآخر، إن لم يكن قد سقطت بالفعل، وهذه حقيقة، لايمكن إنكارها.

***وماهى الدلالات التى يمكن إستخراجها من تلك الحقيقة فى رأيك؟**

– لابد من أن نعترف ، بأن هذه الانتصارات العسكرية من الجيش السوداني، على الحركة الشعبية ، هى دليل على أن التفكير الموجود فى الجنوب، والقائم على أساس حل عسكرى ضد الشمال ، كان تفكيرا خاطئا.

«فجون قرنق» كان يعتقد فى وقت من الأوقات أنه يستطيع أن يحتل الخرطوم ، ويغير الحكومة ، ويقيم حكومة بنفسه ، **وكانت الخلفية لهذا التفكير، خلفية عنصرية**، برغم أننا نجحنا كثيرا ، فى التخفيف من هذه الأفكار العنصرية لديه، عن طريق التلاحم النضالى، والعمل المشترك بيننا بحيث أنه أدرك أن الشمال ليس كله شرا. لكن الذى لاشك فيه، أنه حين يشعر الشمال بالتهديد العسكرى من الجنوب ، فإن هذا يشكل خطرا على الشماليين، أكثر مما يشكل خطرا على الجنوب ، لأنه بمجرد أن يشعر الشعب فى الشمال بالخطر العسكرى من الجنوب. **يتخلى راضيا عن الديمقراطية، ليسلم السلطة لانقلاب عسكرى، يهيمن الجيش عن طريقه ، على الأمور لمواجهة هذا الخطر الداهم.** فقد ساد اعتقاد بأن الحكومات

الديمقراطية ، لاتستطيع أن تحرك الجيش التحريك المطلوب، ولاتستطيع أن تمكنه من أداء مهامه، فيحدث ميل للانقلاب العسكرى. حدث هذا أيام انقلاب عبود، وحدث أيام نميرى ، وحدث عندما أيد السودانيون البشير فى بداية حكمه، اعتقادا منهم بأن الحكومة الديمقراطية التى كانت قائمه، كانت عاجزة عن مواجهة الخطر الداهم ، وعن تأهيل الجيش ، بما يمكنه من مواجهة هذا الخطر.

اعتقاد خاطئ

*** وهل القول بأن الحكومات الديمقراطية ، عاجزة عن تأهيل الجيش لمواجهة الأخطار، هو حقيقة موضوعية؟**

– بالطبع لا. فقد كانت الحكومات الديمقراطية ، تمكن الجيش من العمل فى بعض الحالات، أكثر مما يمكنه الحكام العسكريون .

لقد أضعف «نميرى» الجيش بكثرة تدخله، وبفصل الضباط وبتغيير القيادات ، وماإلى ذلك من إجراءات ، لكن ظل الاعتقاد العام لدى الناس ، أن الجيش، إذا امتلك السلطة كاملة فى يده، فإنه يستطيع التصرف بشكل أكثر اقتدارا.



وماحدث فى عهد البشير هو نفس السيناريو الذى حدث فى الماضى، لكن مع فارق واحد ، هو أن الأحساس بالخطر كان هذه المرة، أكبر من المرات السابقة، فلجأت الحكومة الحالية ، الى تجنيد الشباب الشماليين للقتال فى الجنوب. **وهنا انكشفت حقيقة لابد أن تؤخذ فى الاعتبار من الأخوة الجنوبيين بصفة مستمرة، وهى أنه إذا حدثت تعبئة عسكرية فى الشمال، فإن بإمكانها، أن تهزم أية قوة عسكرية فى الجنوب، لكثرة العدد من ناحية، وكثرة الإمكانيات من ناحية أخرى.** كما أن الجنوب ليس له حدود على البحر مما يجعل عزلته تامة. هذا فضلا عن أن الدول العربية والأفريقية المجاورة ، لاتشجع انفصال جنوب السودان، لأن ذلك من شأنه أن يشجع النزعات الانفصالية، فى تلك الدول.

لكن ماأود التأكيد عليه هو أن ما يحدث ليس دليلا على أن الشعب السودانى فى الشمال يؤيد الحكومة القائمة، بل هو قد يأتى بنتيجة معاكسة. فإذا ما تخلص الشماليون من الاحساس ، بأن هناك خطرا عسكريا يداهمهم من الجنوب، فسوف يتفرغون للحكم القائم فى السودان الآن.

***وهل يمكن اعتبار ذلك موقفا شعبيا رافضا لانفصال الجنوب؟**

– نعم بالقطع. فإحساس الأغلبية الساحقة من الشماليين، فضلا عن أغلبية الجنوبيين، هو ضد الانفصال . لقد أثبتت هذه الحرب للأخوة الجنوبيين، أن أقرب الناس إليهم هم مواطنوهم الشماليون، وليس سكان الدول الأفريقية المجاورة التى هاجروا إليها. وهذه عملية تاريخيا صحيحة، بمعنى أن هذا القرب ليس وهميا ، إنما هو مبنى على حقائق. فقبيلة «الدينكا» أكبر القبائل الجنوبية لديها أفكار ثابتة، بأن أصولها تعود لقبيلة الجعليين فى شمال السودان، وهذا جائز إذا ما تذكرنا درجات الأختلاط التى قامت بين العرب والأفارقة فى السودان، مما يجعل الانتماء الذى يشعر به الإنسان فى جنوب السودان لشماله، إنتماء تاريخيا قائما على أسس راسخة بعيدة المدى، أكدته دراسات تاريخية متعددة.

جذور الخلافات

*** وهل تعتقد أن الانتصارات العسكرية التى حققتها حكومة البشير، تنهى مشكلة الحرب الأهلية فى الجنوب؟**

–بالطبع لا. فمادامت هناك رغبة فى القتال، يمكن للفصائل المختلفة ، أن تتحول من جيش نظامى الى حرب عصابات ، **وهذه لاينهيها إلا الاتفاق السياسى ومن هنا تأتى أهمية عودة الديمقراطية الى السودان** ، لأنه حتى لو نجحت الحكومة الحالية فى عقد اتفاق سياسى مع فصائل الحركة الشعبية المختلفة ، فسوف يصعب إقرار مثل هذا الاتفاق دستوريا، لأن الشعب السودانى ليس ممثلا فى السلطة الديكتاتورية التى يقودها حزب منفرد بالرأى . ولكى تكون الاتفاقيات ذات معنى، فلا بد من إقرارها بطريقة دستورية سليمة. فأى إتفاق بين الحكومة والحركة الشعبية، لن يكون له قيمه، لأنه ستأتى فى يوم من الأيام حكومة تقول للعالم ويقبل قولها السودانيون، أن هذا الاتفاق لم يقره الشعب السودانى.

***ماهى أسباب الخلافات فى صفوف المعارضة السودانية ، وبالتحديد داخل التجمع الوطنى الديمقراطى؟**

– مايحدث الآن داخل التجمع له وجهان . فهو من ناحية تعبير عن طبيعة الأحوال فيما يختص بالتعددية الديمقراطية. فحينما تكون



جعفر نميرى

هناك هيئات مستقلة ذات أفكار وأهداف متباينة، فإن كل تنظيم قائم بذاته يطمح في أن يحقق أهدافه بطريقة معينة، ويكون لكل طرف مدرسة معينة في التفكير وأسلوب خاص في تناول الأشياء. والخلاف يكون في هذه الحالة طبيعيا، ولايتوقع أن تكون الكلمة النافذة هي لقيادة واحدة.

هذا من جانب، أما الجانب الآخر فيتمثل في أن تتجاوز الخلافات الموجودة داخل التجمع، حدود الأجتماعات المشتركة، الى **النشر في الصحف والمؤتمرات الصحفية ووسائل الاعلام ولابد أن ذلك يعكس خللا في درجة التنسيق الموجودة، بين تنظيمات سياسية كلها خارج السلطة، وكلها مشردة ومظلومة.** وكان ينبغي أن تكون درجة الوحدة فيما بينها أكبر بكثير مما هي عليه الآن.

***وماهي الحقائق حول تلك الخلافات؟**

– الحقائق تقول مع الأسف أن الأحزاب السودانية الكبيرة فشلت في القيام بدورها القيادي السليم في العمل الوطني. وأصبحت الساحة خالية من نوع النشاط الوطني الذي يملأ الفراغ، ويحقق وجود قيادة من أحزاب الأغلبية مقتنعة لصفوة السودانيين في الخارج، وللجماهير السودانية في الداخل. ويعود سبب عدم الاقناع إلى أشياء، بعضها راجع الى فترة الديمقراطية فالبعض يرى أن بعض الأطراف التي تشارك في قيادة المعارضة الآن قد ساهمت في إفساد فترة الحكم الديمقراطي وإضعافه ويتقبلون وجود تلك الشخصيات على مضض في قيادة المعارضة.

ومن ناحية أخرى هناك من يعترض على أن يتولى الحديث، بإسم التجمع وبإسم المعارضة أشخاص مستقلون لاينتمون لهذه الأحزاب.

والسؤال المنطقي الذي يطرح نفسه، هو هل كان من المستحيل تقديم نموذج أفضل للشعب السوداني- مما هو موجود الآن؟ والاجابة أنه يمكن بمنتهى السهولة. **فالحزب الاتحادي الديمقراطي،** كان بمقدوره أن يقدم نموذجا في القيادة أفضل من القائم وأكثر اقناعا، ويسد الثغرة الموجودة في الساحة السياسية السودانية، لكن هذا لم يحدث.

وكان يمكن لقيادة حزب **«الأمة»** أن تكون أقل تشددا في الحديث عن إعادة هيكلية التجمع، وتنظيمه مما هي عليه الآن. فهي تتحدث عنه وكأنه حكومة، وهو ليس حكومة بل هو إطار للتراضي.

وكثير من السودانيين يرون أن الاحزاب لم تستفد من تجربة الماضي. ولدى كثير من الناس داخل التجمع وخارجه أحساس عام بأن الأحزاب الكبيرة أخطأت أثناء فترة الحكم الديمقراطي، وقصرت في أداء دورها. وإذا كان ذلك لايبرر حدوث الانقلاب العسكري، لكن هذه قضية موضوعية على أداء تلك الاحزاب.

***وهل يشمل ذلك كل الأحزاب، أم هناك تفاوت في المسئولية بينها؟**

– **في اعتقادي، أن الجبهة الوحيدة، التي استفادت من تجربة الماضي، هي اليسار السوداني. فقد أصبح هو الممثل المقنع «للوطنية السودانية». بتجرده الوطني الذي يبدو في مسلكه بشكل أوضح مما هو موجود لدى الأحزاب الأخرى**

وكان يؤخذ على اليسار بشكل عام والحزب الشيوعي بشكل خاص في الماضي أن مواقفه كانت لخدمة الاتحاد السوفيتي ولخدمة قوى أجنبية ولكن استمرار اليسار السوداني في الوجود الفعال، بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي، خلق جوا عاما بأن المنتمين له وطنيون سودانيون ينضالون ضد الحكم الديكتاتوري، والتخلف والرجعيةالقائمة.

ويضاف إلى ماسبق، أن ماكان مطروحا من فكرة الدولة الاسلامية سقط سقوطا مروعا وليس هناك مستقبل لفكرة إقامة الدولة الأسلامية في السودان مرة أخرى، بعد أن جرب الشعب السوداني ممارسات الجبهة الاسلامية وسقوط هذه الفكرة معناه توجه الناس لحلول وطنية تقدمية وطالما انتفت عن اليسار شبهة التعامل مع الاتحاد السوفيتي، فسوف يكون الاتجاه العام في السودان هو نحو اليسار.

التمسك بالماضي

*** أليس هذا التحليل غريبا على عضو قيادي في الحزب الاتحادي؟**

– قد يبدو ذلك. لكن حقائق التحليل السياسي، يجب أن تغلب على كل الانتماءات الحزبية. فهناك قصور حقيقي في أداء الأحزاب الكبيرة في السودان، وكان هذا القصور موجودا أيام الحكم الديمقراطي واستمر موجودا حتى الآن.

وهذا الحديث يرتبط، إرتباطا وثيقا بأزمة التجمع. **لأن اعتزاز بعض الأطراف المشاركة فيه، بالماضي، وزهوها بأنها كانت فيما مضى تشكل الأغلبية داخل البرلمان، ومطالبتها بأن يكون**



الصادق المهدي

* الانتصارات العسكرية لحكومة الجبهة لاتعني تأييدا شعبيا لها

هذا الوزن والثقل هو المعيار للعمل داخل التجمع، قد أضربه، لأنه يتجاهل النشاط الحقيقي والفعلي لليساريين الذي منحوا التجمع قيمة حقيقية، لم تكن له،لولا دعمهم ومشاركتهم الفعالة والمنظمة. وقول بعض الأطراف الآن أنها لاتريد لليساريين أن يتحدثوا بإسم التجمع ، هو قول غير مقبول. وتلك هي أبرز المشاكل الحالية داخل التجمع.

***وهل بالامكان أحتواء تلك المشاكل، أم فات أوانها؟**

– في تقديري يمكن التغلب على هذه المشكلة. لأن لكل صراع نتائج يلمسها المشاركون فيه ، ويتعظون منها، والمعركة الحالية لتهميش بعض القيادات اليسارية داخل التجمع لم تنجح .

فالدروس المستخلصة من هذه المعركة التي تم فيها تبادل الاتهامات ، ستقنع جميع الأطراف بالعودة الى التعاون بدلا من استمرار الصراع. **فنحن جميعا في خندق واحد، والعدو المشترك واضح تماما، وليس من المصلحة، أن يبدأ الصراع على السلطة، قبل أن تأتي السلطة، كما حدث أيام «نميري»،** حيث انهار كثيرون وذهبوا للمصالحة معه، فخسروا فرصة اسقاط نظامه وهم متحدون.

وهناك مؤشرات لعودة التفاهم بين أطراف التجمع. ولا أقول أن الوضع سيعود الى ماكان عليه قبل الخلاف، ولكن ببعض الحلول الوسط المقبولة، يمكن أن يعود الوضع للتفاهم المشترك

الصيغة المثلى

***هناك من يستنتجون من الخلافات داخل التجمع، أنه كاطار ، لم يعد ملائما للعمل المشترك بين فصائل المعارضة، فما رأيك؟**

– أنا لا أوافق على الحديث عن أن التجمع لم يعد صيغة صالحة للتنسيق بين قوى المعارضة السودانية. فالتجمع هو مؤسسة **تنسيقية بين قوى مختلفة وليست مؤسسة توحيدية لتلك القوى.** وفي هذا السياق فهو لايزال إطارا ممتازا للتنسيق بين المعارضة.فبرغم كل السلبيات ، فقد تعلمت الأحزاب من خلال التجمع كيف تعمل مع بعضها، وهذه ميزة كبيرة للتجمع ينبغي ألا نفرط بها. وتعامل فصائل المعارضة مع بعضها داخل التجمع أكسبها مهارات وخبرات يمكن بسهولة الاستفادة منها في المستقبل وفي إدارة الدولة بعد تغيير النظام القائم.

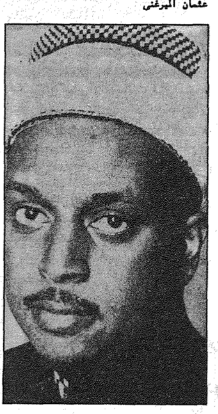
وينبغي الأ ننسى أن انتفاضة ٨٥ ضاعت كلها للخلاف الدائم بين الحزبين الكبيرين الأمة والاتحادي، لأنهما لم يأخذا فرصة للعمل المشترك من قبل، وهذا أحد المكاسب التي يمنحها التجمع الآن

*** هناك من يقول أن التجمع قد ضعف بإنسحاب الحركة الشعبية المسلحة منه وإصرارها على حق تقرير المصير، فهل توافق على ذلك؟**

– لا أوافق فالحديث عن **الحركة الشعبية** ودورها داخل التجمع ينبغي الا يضخم ولايخرج به عن حدوده.

فالحركة الشعبية، لم تكن في يوم **من الأيام من أهم أعضاء التجمع ، فهي حركة مقاومة ومعارضة مستقلة ، قائمة بذاتها، كانت موجودة قبل قيام التجمع وأرجو الا تظل موجودة بعد أنتهاء دوره.** فهي كيان قائم بذاته، لايخضع لتوجيهات التجمع ولالقيادته، وهي عضو هامشي في التجمع، بيننا وبينها تنسيق وتفاهم على كثير من الأشياء وليس على كل الأشياء. وقد سمح التجمع للحركة الشعبية منذ البداية بهامش للمناورة في العمل. وحين ذهب وفد.. **الحركة الشعبية**

عثمان الميرغني



للتفاوض مع حكومة **البشير في «أبوجا»** ، والتجمع يرفض مبدأ التفاوض معها أصلا، فقد اتفقنا داخل التجمع بأن الحركة لابدأن يسمح لها بهامش للمناورة أوسع مما يسمح به لبقية أطراف التجمع ،لأنا لانستطيع أن نطالب الحركة بإهمال الضغوط الدولية وتدخلات الدول المجاورة تقيدا بموقف التجمع الرافض للمفاوضة مع الحكم السوداني.

يضاف إلى ذلك أن **الحركة** لم تكن تحتاج الى مباركتنا لهذا، لأنها كانت ماضية فيما تفعله سواء وافق التجمع أو أعترض على ذلك. وهذه حقيقة ينبغي أن توضع في الأعتبار ، وظلت **الحركة** تمارس دورها باستقلال، حتى ظهرت منها إشارات حول حق تقرير المصير.

والحديث عن تقرير المصير هو عند بعض قادة الحركة، استمرار لهامش المناورة. ولأن هذا الحديث مس مسائل مصيرية، فقد أختلفت ردود فعل قوى التجمع حول هذه القضية. ونحن في **الاتحادي الديمقراطي أعلنا أننا نرفض تماما ، أي إجراء يؤدي الى تفتيت وحدة السودان. أما حزب الأمة فكانت اجابته توحي بالموافقة على اجراء استفتاء لتقرير المصير.** وجاء **موقف الحزب الشيوعي الذي يعتبر حق تقرير المصير حقا ديمقراطيا ليتشابه مع موقف حزب الأمه من حيث المضمون.** وهذه قضية خلافية أخرى داخل التجمع، حول مسألة مصيرية، والتفسيرات التي تلقيناها فيما بعد من **الحركة الشعبية،** أكدت لنا أنهم لايقصدون فصل الجنوب عن الشمال، ولكن يستخدمون هذه القضية للمناورة وللضغط على الحكومة السودانية.

وليس هناك أي شك في أنه لو تم إجراء استفتاء حر حقيقي للجنوبيين في ظل حياة ديمقراطية صحيحة، فسوف يرفضون الانفصال ويؤيدون وحدة السودان.

بدعة سودانية

***هناك في الساحة السودانية من يعترضون على الأحزاب القائمة ويطالبون بضرورة إنشاء حزب جديد، فما رأيك؟**

– الحقيقة أنه لاأحد يملك أن يوافق أو يرفض فكرة انشاء حزب جديد.فإذا أراد أحد أن ينشئ حزبا جديدا فهذا حقه. ولكن من

حقنا أيضا أن نناقش من يسعى لإنشاء حزب يمثل القوى النقابية .ومن المعروف أن السودانيين هم الذين أطلقوا كلمة القوى الحديثة على المنظمات الجماهيرية والنقابية . وهذا فى الحقيقة تعبير مجازى وليس حقيقيا، لأن تلك القوى ليست كلها حديثة وقد تهيمن عليها القوى التقليدية الرجعية والمنظمات النقابية، موجودة الآن فى السودان تحت قيادة الجبهة الأسلامية.

ومن هنا لابد من تصحيح مفهوم خاطئ، فهناك من يظن أن الاتحادات والنقابات، عليها أن تشكل حزبا سياسيا يمثلها ، ويكون إطارا خاصا بها. وهذا بطبيعة الحال خطأ وعمليا يستحيل تحقيقه لأن لكل الأحزاب القائمة ممثلين فى مختلف النقابات والاتحادات ويمكن الحديث عن إنشاء حزب للقوى الحديثة بالمعنى الفكرى للاصطلاح، وفى هذه الحالة سنعترف منذ البداية ، بأن الحزب لن يحل محل النقابات والاتحادات وهنا ينبغى أن لاننسى أن دور النقابات والاتحادات ليس هو ممارسة الحكم، دورها دور مطلبى للفئات التى تمثلها ، وأعضاؤها يعبرون عن أنفسهم بالأنتماء للأحزاب القائمة التى يرون أنها تحقق مطالبهم أكثر من غيرها . ومن هنا لايمكن الغاء الأطر النقابية والاتحادية بإنشاء حزب سياسى يزعم تمثيلها، وهذا تفكير خاطئ فى أساسه

وعلينا أن نتذكر أن حزب العمال البريطانى لم يلغ النقابات كما أن عضويته لاتقتصر على العمال ، بل تشمل المثقفين من مختلف الفئات وهو حزب وطنى عام وليس صحيحا أن كل النقابات فى بريطانيا أعضاء به.

***لكن الدعوة لانشاء حزب جديد لاتقتصر على تمثيل النقابات بل هى موجودة أيضا وسط الاحزاب القائمة؟**

– هناك مناخ موضوعى، وقابل تماما لقيام حزب جديد فى السودان ، لأن هناك إحساسا عاما بأن الأحزاب القديمة، بكل أشكالها محتاجة الى مراجعة وإعادة نظر. بعض هذه الاحزاب قابل للأصلاح، وبعضها غير قابل لذلك. وبسبب هذه الحقيقة توفر مناخ صالح لبذر بذرة الدعوة لقيام حزب عام شامل كبير وجديد ، ولا أعرف من سيقوم بانشاء هذا الحزب أو متى سيقوم، فتلك أمور غير واضحة، لكن الواضح تماما أن النزوع لقيام مثل هذا الحزب موجود وقائم ليس لدى المستقلين وحدهم ، بل أيضا لدى عدد لابأس به من عضوية الأحزاب القائمة التى فقدت الأمل فى إصلاح أحزابها الكبيرة.

الطريق الوحيد

*** هل تعتقد أن الانتفاضة الشعبية ماتزال هى الأسلوب الأمثل للتغيير فى السودان؟**

– نعم ماتزال الانتفاضة الشعبية هى الوسيلة ليست الصالحة فحسب بل الوحيدة لاسقاط النظام القائم فى السودان. لأن احتمالات اسقاط هذا النظام . بواسطة التدخل من الخارج ضعيفة جدا وخطرة جدا وشروطه غير متوفرة على الأطلاق. وهناك صعوبات وضعت الآن فى طريق الانتفاضة حيث قامت «الجبهة الأسلامية» بتفتيت المواقع التى يمكن أن تندلع منها، فسيطرت على الجامعات وشردت كوادرها، وضربت النقابات ، لكن ذلك لم يمنع من التذمر داخل هذه المواقع ولقد طور الشعب السودانى أساليب مواجهته لبطش حكومة الجبهة الاسلامية وتعلم من إستبدادها إبتكار أساليب جديدة لمواجهتها.

***ماهى الضمانات التى ينبغى توفرها لكى يكسب ثمار الأنتفاضة الذين صنعوها، وليس الذين ينقلبون عليها؟.**

– تسألين عن الضمانات ،ليست هناك ضمانات ، والضمانة الوحيدة هى أن نعى الدروس ونتعلم منها. ولعله يكون من الحكمة، الا تجرى الانتخابات فور اسقاط النظام القائم ، وعلينا أن نتفق أننا نحتاج الى صيغة التجمع الوطنى الديمقراطى والى الشخصيات الوطنية بالتعاون مع القوات المسلحة التى سيكون عليها عبء صون النظام العام، على أن تتعاون كل هذه القوى، وتتراضى كل الاحزاب والقوى الوطنية على حكومة انتقالية تستمر أكثر من ثلاث سنوات ،ليتاح الفرصة لكل الاحزاب لإصلاح نفسها، مما يساعد على استمرار الديمقراطية فى السودان.

*** التجمع صيغة للتنسيق بين المعارضة وليس للتوحيد بينها**

التعددية الموجهة

*** هناك وجهة نظر، تذهب الى القول بأن الديمقراطية ليس من شأنها أن تصنع استقرارا فى بلد متعدد الثقافات والديانات والأعراق والقوميات كالسودان وأن الحكم الوطنى الشمولى من شأنه أن يضمن له الاستقرار فما رأيك؟**

–بصراحة تامة ،و لقد تغيرت نظرتى فى هذه المرحلة لفكرة التعددية المطلقة بسبب هذه المرحلة التاريخية ، التى تمر بها المجتمعات العربية ككل وليس السودان فقط..

ولقد تميزت هذه المرحلة بإستشراء حالة هروب العقل العربى إلى التاريخ وبعد أن أحس بهجمة التكنولوجيا والعلم الحديث يغزوان ديارة وبدلا من أن يواجههما ويدخل معهما فى سباق للتقدم هرب الى القرن الأول الهجرى، وأصبح الأعتزاز بالماضى هو أكثر من التفكير فى الحاضر والمستقبل وهو الحالة المهيمنة على العقل العربى تماما. وطالما أصبحت هذه الحالة الهروبية هى السمة الغالبة، على المجتمعات العربية، وأصبحت هى المنطق الذى يمنح الجهلاء الشجاعة للتعدى على أقدس مقدسات الفكر، وعلى المثقفين والمستنيرين وتدمير المدينة والحضاره، فهل من المنطق مع استشراء هذه الحالة أن ندعو لحكم الأغلبية العددية؟ إن نموذج الجزائر يعطينا الإجابة بلاكبيرة. وربما يكون السودان الان خارجا عن هذه القاعدة لأنه لو أتيحت له انتخابات ديمقراطية نزيهة، فلن تنال الجبهة الاسلامية صوتا واحدا، بعد أن تجرع الشعب السودانى تاريخ حكمها الحافل بالاخفاق والفشل. ولأن الحزبين الكبيرين الأمة والاتحادى مايزلان يعملقان المشاعر الدينية ، فيدعو الأمة الى الصحوة الأسلامية ، ويتذبذب موقف الحزب الاتحادى من قضية فصل الدين عن السياسة ، وبالتالى فأنا لست متأكدا من أن الاستعجال فى تطبيق نظام الديمقراطية الليبرالية التعددية الغربية المطلقة، سيكون هو النظام الأفضل لا فى السودان، ولا فى مصر ولا فى أية دولة عربية أخرى وأن النموذج المصرى الحالى ، الذى أسميه بالديمقراطية الموجهة، هو أفضل الأوضاع ، حتى تمر هذه الفترة المظلمة ، ويعود العقل العربى من حالة هروبه الى الماضى ويفكر فى الحاضر ويتجه نحو المستقبل



أزمة صاحب الجلالة «الدولار»

* ماذا يقول الأمريكيون عن انهيار سعر الدولار فى الأسواق العالمية:
*الرأى العام غير مبال.

سمير كرم

رسالة واشنطن

شئنا أم لم نشأ. وأيا كانت جنسياتنا أو انتماء اتنا القومية أو العرقية أو الطبقية.. أو حتى الدينية- يلعب «الدولار» دورا **لايمكن الاستهانة به فى حياتنا العامة والخاصة..** حتى وان لم نكن من بين أولئك الذي يفتحون عيونهم عند الاستيقاظ من النوم فى الصباح على العمود اليومى فى الصحيفة لمعرفة سعر الدولار.

أصبح جزءا من المعلومات العامة للمواطن- أى مواطن فى عالم اليوم - أن كل الاشياء تقيم بالدولار.. من خبزه اليومى الى سعر الدبابة والصاروخ مرورا بالدواء وسعر الورق والكساء.. حتى تكلفة «الكفن».

كلمة الدولار» هى أكثر الكلمات الأجنبية ترددا على ألسنة الناس على اختلاف لغاتهم.. ولا أظن أن هناك حاجة أبدا الى أجراء استطلاع أو مسح اجتماعى أو غير اجتماعى للتأكد من ذلك. هذه حقيقة ندركها بالفطرة أو الحس السليم. وغالبا لن نجد أحدا يتصدى لمعارضتها أو طرح نقيضها.

غزا «الدولار» جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق- بادئا بأكبرها.. روسيا- دون أن يحتاج الى تمهيد تقوم به الصواريخ أو الدبابات أو جيوش المشاه أو أساطيل البحرية. وعلى الفور برزت على السطح ظواهر تجارة العملة - الشرعية وغير الشرعية- واحتلت شوارع المدن وقصورها ومؤسساتها عصابات الجريمة المنظمة وتحت راية الدولار جرى احتلال الجانب الأكبر من الاقتصاد.. وهو الاقتصاد التحتى.. أو السرى.

«الدولار» هو الرمز المطلق لقوة أمريكا. لقوة النفوذ الامريكى العالمى.. المالى. الاقتصادى . الاستراتيجى السياسى.. والثقافى أيضا. أكثر من أقوى الأسلحة الأمريكية فى الترسانة الحربية. وأكثر من أحدث رموز التكنولوجيا الأمريكية فى أى فرع من فروع العلم والحياة. وأكثر من أكبر رموز أمريكا الفردية أو السياسية بمن فيها الرئيس الأمريكى و«الكونجرس» و«البنتاجون» و«وكالات المخابرات المركزية». الخ..

وليس بيننا من يجهل هذه «الحقائق».. إنها فى مجموعها تشكل واحدة من أبرز وأوضح- وربما نقول أيضا- من أخطر حقائق العصر..

وبالتالى لابد أن نفترض أنه لايمكن أن يكون قدفات أحدا ماحدث للدولار الأمريكى فى أسواق المال الرئيسية فى العالم. لايمكن أن يكون أحد قد غابت عنه حقيقة أن «الدولار» أصيب بنكسة قوية فى قيمته التبادلية مع عدد من العملات الكبرى الأخرى.. بالأخص مع «الين» اليابانى. **فقد هبط الى مادون رقم المئة «ين» مقابل الدولار.. وكان «الدولار» قبل عشر سنوات فقط يشترى ٢٥٠ من «الين» اليابانى.** هبوط لم يسبق له مثيل منذ عام ١٩٤٥، أو منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وبتعبير آخر فان الدولار لم يسبق له خلال نحو خمسين عاما أن انكمشت قدرته الشرائية الى هذا الحد.

ماالذى حدث؟

لماذا لاتتدخل الحكومة الامريكية لانقاذ «قيمة» الدولار؟ لماذا تبدو ادارة كلنتون سلبية ازاء هذا التطور الخطير؟

ماذا يعكس تدهور قيمة الدولار عن أحوال الاقتصاد الأمريكى؟

بالأحرى لماذا حدث تدهور القيمة التحويلية للدولار فى اليابان فى وقت بدا فيه أن الاقتصاد الامريكى بدأ يفيق من غيبوبه الركود الاقتصادى.. أطول ركود اقتصادى انتاب أمريكا.

أسئلة كثيرة يعكس بعضها الدهشة. ويعكس معظمها الجزع - كل حسب موقعه الحسابى من قيمة الدولار - ويعكس بعضها الآخر محاولة لفهم مايجرى مالادخل لاراداتنا فيه لكنه يؤثر على حياتنا ومستواها.. وأحيانا على المصائر.

وقد جاءت أكثر الاجابات رواجا من جانب أصحاب العملات التى ازدادت قيمة وقوة فى مواجهة الدولار.. **اليابانيون والأوروبيون سارعوا الى القول إن أمريكا هى المستفيد من تدهور الدولار.. أو هى التى تريد توظيف ضعف الدولار فى دعم صادراتها.** فمن الحقائق المعروفة أن هبوط قيمة الدولار يهبط بسعر كل سلعة أميركية مطروحة فى العالم الخارجى.. من السيارات إلى أجهزة الكومبيوتر.. الى الأسلحة والآلات.. من السلع الزراعية. وهذا من شأنه أن يشجع على شراء السلع الأمريكية بالعملات التى زادت

قيمتها أمام الدولار. أى يشجع على الاستيراد من أمريكا.

لكن كيف أمكن للحكومة الأمريكية أو الاقتصاديين الحكوميين الأمريكيين أن يحققوا هذا الانخفاض؟

لا أحد يعرف

لماذا؟

لسبب بسيط هو أن أحدا لا يستطيع مهما كانت قدرته أن يصيب الدولار بالدوار الذى أصابه حتى ترنح وهبطت قيمته الى هذا الحد. كل مافى الأمر أن الهبوط بدأ فعلا.. **وبأعصاب باردة رفضت ادارة الرئيس كلنتون أن تمد يد المساعدة له كما تفعل الحكومات عادة لتقيم عملاتها القومية من عثرتها. فهبط أكثر . وبقيت ادارة كلنتون على موقفها لماستمر الهبوط.**

وبعبارة أخرى فان الادارة الأمريكية ، استغلت «اتجاها» كان قد وجد فعلا، ولم تخلقه خلقا. لهذا بقى السؤال عن سبب الانهيار يبحث عن جواب.

قال المحللون اليمينيون الامريكيون- وقد عبر عنهم **روبرت نوفاك** الذى ينشر عموده السياسى فى نحو خمسين صحيفة أمريكية فى وقت واحد-«أن فريق الرئيس كلنتون يرى بصفة خاصة أن الدولار الرخيص يروج للصادرات (الامريكية) الى درجة تبلغ ذروتها بالتحديد فى الوقت الذى سيسعى فيه الرئيس كلنتون الى أن ينتخب لفترة رئاسة ثانية فى عام ١٩٩٦. والمشكلة فى هذا السيناريو الوزارى أن انكماش العملة الأمريكية يهدد بحدوث التضخم ، الأمر الذى سيجبر هيئة الاحتياطى الفيدرالى (وهى بمثابة البنك المركزى فى النظام المالى والنقدى الأمريكى) على أن ترفع سعر الفائدة.

وارتفاع سعر الفائدة على القروض يجر وراءه ارتفاع اسعار كل شئ.. وهو مايجر وراءة بدوره- أول مايجر- قرارات المؤسسات الصناعية والاقتصادية والخدماتيه بتوفير العمالة.. أى البطالة.

هى أذن مغامرة غير محسوبة العواقب.. إذا صح أن فريق كلنتون«يريد من وراء تدهور قيمة الدولار زيادة الصادرات لكى يخلق وضعا ملائما له ليعيد الناخبون الأمريكيون انتخابة فى عام ١٩٩٦ لفترة أربع سنوات أخرى.

وبالطبع لم يقدم نوفاك تفسيرا حقيقيا للسؤال عن كيف بدأ هبوط الدولار ولماذا

وعلق يمينى آخر هو **دونالد لاربرو** كبير المراسلين السياسيين لصحيفة «واشنطن تايمز» قدم تفسرا أكثر توفيقا فى الاجابة على هذه السؤال. قال بالحرف الواحد: «إن أهم عامل وراء انخفاض قيمة الدولار هو **الخسارة الفادحة فى الثقة العالمية بقدرة الرئيس كلنتون على انتهاج سياسة طويلة الأجل لتقوية الاقتصاد الأمريكى**..إن سلسلة من الأحداث السلبية التى كان من الممكن تفادى بعضها- قد زعزعت إيمان الحكومات الأجنبية والمستثمرين الأجانب فى حكمة ادارة كلنتون وقدرتها على الاحتمال. يبدو أن لاشئ على الاطلاق يفيد مستر كلنتون الذى أصبح الآخرون ينظرون اليه باطراد على أنه رئيس لايملك خطة جوهرية لتنمية الاستثمارات».

هى إذن أزمة **«ضعف كلنتون»** كقائد لأمريكا كقائد للعالم الرأسمالى وكقائدة للعالم ككل. وتستند هذه الرؤية التى تدعى التفسير-إلى أن كلنتون لم يتخذ مواقف اوقرارات حاسمة ازاء المشكلات الخارجية. **فهو لم يضرب المفاعلات النووية فى كوريا الشمالية بالقنابل. لم يغز (حتى كتابة هذا السطور) جزيرة هاييتى لتخليصها من حكامها العسكريين). لم يستطع أن يسقط نظام كاسترو حتى وهو آيل للسقوط. لم يستطع أن يكمل المهمة التى بدأها سلفة جورج بوش بالنسبة للعراق . لم ينجح فى اجبار اليابان على قبول شروط أمريكا التجارية. لم يتمكن من اجبار الصين على قبول حق امريكا فى التدخل فى قضايا حقوق الانسان داخل الصين. لم يكمل المهمة فى الصومال كما تصورها بوش عندما أمر- فى آخر أيام رئاستة- بالتدخل العسكرى فيها.. وكانت تقضى بإقامة حكومة... أى حكومة قوية موالية لواشنطن.**

هذه اذن الاسباب السياسية للأزمة الحالية. أزمة الدولار. لكنها تمثل فى مجموعها جماع اتهامات اليمين الأمريكى المتطرف وغير المتطرف لكلنتون بالتقصير فى اداء مهمة الرئيس الأمريكى كما يتصورها اليمين.. وهى أن يمكن أمريكا من أن تحكم العالم بالقوة العسكرية. أى أن اليمين الأمريكى الذى يتهم كلنتون بأنه يستغل أزمة الدولار لصالح معركته الانتخابية القادمة.. يمارس العمل بنفسه بمحاصرة كلنتون بالاتهامات التى تكفل اسقاطه فى هذه المعركة الانتخابية نفسها.

وفى هذا النوع من التفسيرات السياسية للأزمات الاقتصادية تضيع الحقائق الموضوعية.. وتفرض الدعايات نفسها فى كل اتجاه.

لعلنا - فيما سبق- بقينا فى اطار المألوف والمعروف عن «الدولار» وأهميته ودوره «الكاريزمى» فى السياسة والتاريخ والاستراتجيا.. لكننى لا أغامر أبدا إذا قلت، دون استناد على شئ من استطلاع الرأى العام. أنه على الرغم من الانهيار الفادح لقيمة الدولار كحدث شغل العالم على أوسع نطاق وعولج فى الاعلام الأمريكى والعالمى بما يستحقة- وأحيانا مالايستحقه من اهتمام..**الا أن الامريكيين أنفسهم فى الغالبية الساحقة منهم، كمواطنين، كمستهلكين، كناخبين، كأفراد.. بدوا وكأنهم لم يلاحظوا ماحدث بدا.**

- فعلى حد تعبير صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية- ذات المكانة الاعلامية والسياسية المرموقة- كأن الأمر لايعنيهم كثيرا. نعم الاقتصاديون الأمريكيون وكل من ترتبط مصالحهم بالاقتصاد الأمريكى فزعون. لكن الرأى العام غير مهتم، الايعير الموضوع التفاتا. ينصب اهتمام الرأى الامريكى على قضية النجم الرياضى **أو . جى.**


كلينتون


رونالد ريجان



النسر الامريكى عاجز عن التحقيق.. وفى عنقه عبء المنافسة اليابانية/عن «نيويورك تايمز»

سيمبسون الذى تحول فجأة الى متهم بالقتل.. وتحولت حكايته الى «أسطورة شعبية» أو إذا جاز التعبير- الى أسطورة اعلاميه. يلى ذلك فى اهتمام الرأى العام الامريكى تابعة- مباريات كأس العالم لكرة القدم التى عرفت عشرات الملايين من الأمريكيين على لعبة لايكادون يعرفونها ووجدوها فجأة تعقد أهم منافساتها العالمية على ملاعبهم(...)

وفيما عدا ذلك يمكن للمرء أن يرتب الاهتمامات الأخرى للرأى العام الأمريكى من الأحداث المحلية أو العالمية كما يشاء.. دون أن يجد لأزمة الدولار مركزا على قائمة «أهم عشرة أحداث» مثلا.. وليس هذا بأى حال من جانب الصحافة الأمريكية المطبوعة أو المسموعة أو المرئية. **انما لسبب بسيط هو أن المواطن الأمريكى العادى لم يتأثر بطريقة مباشرة بهبوط قيمة الدولار فى الأسواق العالمية.. لا فى أسعار الغذاء او الدواء أو المواصلات** أو غيره.

وليست هذه «اللامبالاة» من جانب الرأى العام الأمريكى بماحدث للدولار أخطر جوانب «اللامعلوم». انها مجرد مدخل الى ماهو أهم وأخطر. إذ استطيع أن أؤكد إن أخطر ماقاله الخبراء الاقتصاديون الأمريكيون أنفسهم عن هذه الأزمة لم يصل الى مسامع أشد المتأثرين فى حياتهم ومصائرهم بقيمة الدولار.

ولنقرأ - بقدر أكبر من التمعن- ما قالته صحيفة «**واشنطن بوست**» فى تحليل

اخبارى عن انهيار قيمة الدولار. والتحليلات الاخبارية يكتبها عادة أوثق العارفين بالحدث الذى يجرى تحليله.

حينما انزلق الدولار فى قيمته الى مادون مائه ين يابانى فى طوكيو كان ذلك بمثابة تذكير متواضع بان الولايات المتحدة تتحول باطراد من الناحية الاقتصادية الى بلد مثله مثل باقى بلدان العالم. وأكثر مما كانت فى أيه وقت مضى..

«لم تعد الولايات المتحدة الدولة الأعظم التى لايمكن النيل منها اقتصاديا والتى يحب الأمريكيون أن يتصوروها فى خيالهم .لقد وقفت ترقب عاجزة بلاحيلة تقريبا بينما المستثمرون والمضاربون يهاجمون عملتها ويبيعون أسهمها وسنداتها عن آخرها، ويتشككون فى قدرتها على الزعامة السياسية..

إذا كان الاقتصاد الأمريكى قد أصبح عرضه لأهواء الأجانب وفقا لما يراه الاقتصاديون فما هذا إلا لأننا - الى حد كبير- أمضينا السنوات الأثنتى عشرة الماضية كلها **نستهلك أكثرمما ننتج.** ونتيجة لهذا أصبح الاقتصاد الأمريكى أكثر وأكثر يعتمد على استعداد الأجانب لقبول عملتنا ومديونيتنا..

بعضنا قد لايصدق مايقرأ. **هل يقول هذا المحلل أن أمريكا تشكو من علة التبعية. مثلها مثل بلدان العالم الثالث التابعة؟ هل يرتكز** الاقتصاد الأمريكى- بجلالة قدره- على تفاوت خطير بين ماينتجه الأمريكيون ومايستهلكون؟ هل يقول أن العالم الذى يعتمد على مظلة الحماية الأمريكية لم يعد يثق بأمريكا؟

لابد- اذن- أنه محلل يسارى ..

أبدا. لاهو يسارى.. ولاهو حتى قريب من ذلك أن صحيفة **«واشنطن بوست»** لاتقل تعبيرا عن مصالح الاعمال ورؤس الأموال فى الولايات المتحدة عن زميلتها **«وول ستريت جورنال».** ومحللها الاقتصادى ليس- ولايمكن أن يكون يساريا. ولاحتى من فصيلة يسار الوسط . لكنه **يقول مالايعرفه الأمريكيون. ومالانعرفه نحن، ومالن نعرفة وسط طوفان الانبهار المستمر بأمريكا الذى يتجاوز حدود المعقول.**

وصحيفة «واشنطن بوست» كما لايمكن اتهامها باليسارية ..لايمكن اتهاما بأنها مغرضتى موقفها من ادارة كلنتون أو سياساته. انها أقرب الى تأييده . وتحليلها نفسه ينطق بأن الاقتصاد الأمريكى فيما يجنى الشرور التى زرعتها سياسات **رونالد ريجان وجورج بوش.** لكنها تبقى «مجرد صحيفة» . ولابد من شهادة أخرى على صحة رأيها.

هذه شهادة من رجل يشغل مركز **«الاقتصادى الأول» فى معهد** الاستراتيجية السياسية» فى واشنطن. وبدوره ليس ممن «وصم» باليسارية بأى من درجاتها أو ظلالها. يقول **لورانس شيمرن-** وقد كتب مقاله فى مجلة «بيزنس ويك الاسبوعية وهى أكثر المجلات الأمريكية التصاقا وانفتاحا على المؤسسات والشركات:-

«أن واحدة من الظواهر التى ورثها الاقتصاد الأمريكى عن فترة الثمانينات والتى لاتزال مستمرة الى الآن اننا نفقدنا قدرا هائلا من سيطرتنا على اسواقنا الائتمانية وعلى عملتنا.

«وحينمايصبح المرء معتمدا على رأس المال الأجنبى كما هو حالنا فانه يصبح تحت رحمة الألمان واليابانيين، كذلك تحت رحمة المضاربين بمن فيهم المضاربون الأمريكيون.

وهذه شهادة أهم..أهميتها فى مضمونها وأهميتها المضاعفة فى «الشاهد» نفسه.

جون جالبريث أبرز مفكرى الاقتصاد السياسى فى أمريكا على الإطلاق. مفكررأسمالى من الطراز الأول. لم يكن فى أى وقت فى «المعسكر الآخر» لكنه فى الوقت نفسه رأسمالى مستنير . ناقد متعمق للرأسمالية الامريكية و«مجتمع الوفرة».

لايزال كتابه **«الانهيار الكبير ١٩٢٩»** عن كارثة الانهيار الاقتصادى التى داهمت أمريكا (وأوروبا) فى أواخر العشرينات وأوائل الثلاثيات من هذا القرن أهم مرجع فى الموضوع على الرغم من انقضاء أربعين عاما على صدوره.

فى وقت يبدو فيه لنا- أكثر مما يبدو للأمريكيين أنفسهم- أن الرأسمالية الأمريكية حققت الانتصار النهائى على النظام الآخر اقتصاديا وسياسيا واستراتيجيا وفكريا واجتماعيا.. يأتى صوت هذا المفكر الامريكى من قلب هذا النظام نفسه **محذرا من خطر الرأسمالية الوحشية على الرأسمالية المستنيرة.** يقول جالبريث- فى مقال تنشرة مجلة **«واشنطن منثلى»** (شهرية واشنطن) فى عدد أغسطس ١٩٩٤ .. بالحرف الواحد أيضا:

«ان الحالة المزاجية الراهنة فى اقتصاد المشروع الحر هى نوبة من نوبات المضاربة التى تجتاحها بين وقت وآخر ، والتى تشكل جزءا من تاريخها. ومن المثير للدهشة أن احدا لم يحاول أن يدرس السمات المشتركة لهذه النوبات..

«إن الحالة الراهنة ضرب من الجنون الجماعى . جنون عام ، حيث المؤسسات والأفراد يبقون مندفعين فى طريق البحث عن تراكم الثروة غير عابئين بالمخاطر **،لا يثنيهم عن هذا الاندفاع غير وقوع الكارثة.. وعندما تفهم** سيكولوجية المضاربة فى المزاج العام فهما كاملا فان ذلك سيتيح انقاذ البعض من الكارثة. ذلك أن المعادلات الاقتصادية لم تعد كافية وحدها لتفسير الظواهر الاقتصادية التى تحدث. ان الحشد الأمريكى مصاب بخيال مريض أو بنقص عقلى يمنعه من ادارك الشروط الايجابية التى توفر الأمان وتعزز القيمة.

«ان مايجرى الآن يشبه حقل الجنون المالى الذى سبق الانهيار الكبير فى عام ١٩٢٩... ولابد أن تدق أجراس الخطر فى آذان الجميع.

واضح أن **جالبريث** لايتحدث بالتحديد عن أزمة الدولار.. انما يتحدث عن أزمة النظام الاقتصادى الأمريكى فى جوهره. وهو بدوره واحد من الذين يؤكدون فى كتاباتهم عن الأزمة أن المسؤلية تقع على إجمالى سنوات رئاسة ريجان. ويصفها بأنها **«كانت سياسة تقوم على قاعدة تذهب الى**

*** السياسيون يرددون أناشيد الحملة الانتخابية لعام ٩٦**

******

*** سنوات ريجان أورثت الاقتصاد الأمريكى أزمة تهدد بانهيار لم يسبق له مثيل منذ الثلاثينات.. لأنها أنتهجت سياسة: زيادة الأغنياء غنى والفقراء فقرا**

أن مـزيدا من الدخل للأغنيـاء يجعلهم يجدون فى العمل أكثر وأن قدرا أقل من الدخل للفقـراء يجعلهم- هم أيضـا- يجدون فى العمل أكثر».

أنه يقول بوضوح لايحتمل اللبس أن سياسة زيادة الاغنياء غنى وزيادة الفقراء فقرا هى المسؤولة عن أزمة أمريكا الراهنة، التى يمكن أن تتحول الى كارثة بحجم الانهيار الكبير.

ولايلبث جالبريث أن يقدم تشخيصه بمعادلة أخرى لاتقل خطورة فى دلالتها عن ذلك:

«ثمة مفارقة مزعجة قليلا ماننذكرها: بالنسبة لكثيرين بين أغنى أغنياء البلد (أمريكا) وأشدهم بأسا قد يكون من المفضل أن يحدث ركود على أن يتخذوا الاجراءات التى تجعل الاقتصاد يتحرك من جديد».

القاعدة اذن أن الركود خير لأغنى الأغنياء لأنه لايفرض عليهم متطلبات من نوع إتاحة فرص العمل وخلق الوظائف. لايهددهم بمزيد من الضرائب، لا يفرض عليهم أن يخلقوا ظروفا أفضل للقوى العامله. ولايتطلب مزيدا من الاستثمار.. حتى وأن كان من المؤكد أن الركود الاقتصادى يعنى - ويأتى معه- بمزيد من البطالة. بانكماش الأجور والمرتبات. بتراجع الاستثمارات.

وقد فاتنى أن أذكر أن المفكر الاقتصادى الأمريكى اختار أن يكون عنوان مقاله المذكور: **«ظلال الرأسمالية القاتمة».**

***

فى الوقت نفسه الذى كانت أزمة الدولار تصور مأزق النظام الأمريكى بصورة لم يسبق لها مثيل منذ نهاية الحرب العالمية- او إذ شئنا بصورة غير متصورة ولا متوقعة عبر أقل من أربع سنوات من انهيار النظام السوفياتى- كانت مجلة **«فوربس»** الامريكية المتخصصة أيضا بشؤون المال والأعمال تنشر تقريرها السنوى عن أغنى أغنياء العالم. **قائمة المليارديرات»** أو أصحاب المليارات إذا شئنا. تعبيرا أوضح (عدد «فوربس» الصادر يوم ٤ يوليو ١٩٩٤).

وبأمان يمكن للقائمة أن تكرر قوائم الأعوام الماضية ، وكأن شيئا لم يكن فى أمريكا. أن قائمة أغنى الأفراد وأغنى العائلات فى العالم لم تعد قائمة أمريكية كما كانت فى الماضى فى أغلبيتها وأرقام الثروات فيها. صحيح أن القائمة احتوت على أسماء أمريكية.. لكن الأسماء الأمريكية التى اختفت من القائمة كانت أكثر عددا. وصحيح أن اسم الأمريكى الراحل سام والتون احتل رأس القائمة - بعد موته- بثروة قدرتها «فوربيس» بنحو ٢٣٫٦ مليار ... الا أن أحدا ممن يهتمون بهذه القوائم وتحليلها ومضاهاة أرقامها لم يفته أن العشرة الأوائل من حيث ضخامة ثرواتهم تضمنوا أسماء أصحاب «شركات سوبر ماركت» المانية واصحاب شركات بناء وخطوط حديدية يابانية وسويدية وحتى تايوانية..

هناك إذن عملية تبديل فى المواقع على قائمة الاثرياء لغير صالح الأمريكيين الأسماء الأمريكية المألوفة المعروفة عالميا- مثل **«فورد» و«مور جان» و«روكفلر» و«كارنيجى»**..أختفت من القائمة . المليارات من الدولارات لم تعد تذهب للصناعيين لأصحاب الشركات الصناعية العملاقة.. حل محلهم أولئك الذين يكسبون رزقهم الوفير بالمليارات من بيع السلع فى سوبر ماركت أو من امتلاك شبكات التليفزيون.. أو شبكات الخدمات من أى نوع.

الامبراطوريات المالية الضخمة التى حملت أسماء مثل روكفلر وفورد وغيرها اسست قواعدها فى القرن الماضى وحافظت عليها حتى هذا الوقت ا المتأخر من القرن الحالى. لهذا فان قائمة أغنى ٤٠٠ أميركى التى نشرتها «فوربيس» فى مثل هذا الوقت من عام ١٩٩٠ احتوت على ١٨٣ اسما لأمريكيين «ورثوا» ثرواتهم من اسرهم ولم يصنعوها بأنفسهم كما كان الحال فى القرن الماضى.

فى منتصف السبعينات من القرن الحالى- أى قبل عشرين عاما فقط- لم تكن هناك «قائمة لاصحاب المليارات. إذ لم يكن فى أمريكا كلها سوى اثنين فقط ينطبق عليهما هذا الوصف على قيد الحياة : **جون ماكارثر** أكبر أصحاب شركات التأمين آنذاك (ولاعلاقة له بالجنرال ماكارثر) ودانبيل لودفيج أحد أصحاب شركات الملاحة. وظن كثيرون وقتها أن هذه الفصيلة من البشر فى طريقها إلى الانقراض. ولكن قائمة المليارديرات فى عام ١٩٨٧ تضمنت ٤٠ منهم. ثم تضمنت قائمة عام ١٩٩٠ - كانت مفاجأة مذهلة بكل المقاييس- ٦٦ من أصحاب المليارات ... أى أنهم زادوا ٢٦ اسما خلال ثلاث سنوات فقط، و٣٣ اسما خلال أقل من ١٥ سنة وتلك كانت سنوات **«الثورة الاقتصادية الريجانية»..** اقتصاد زيادة الأثرياء غنى وزيادة الفقراء فقرا. **السنوات نفسها التى ذهبت فيها نسبة ٧٠ بالمئة من الزيادة فى الدخول الى نسبة واحد بالمئة من الأمريكيين. وهى النسبة من السكان التى تكسب وحدها ١٢ بالمئة من مجموع الدخول وتمتلك أكثر من ثلث الثروة العامة.**

هى أيضا السنوات نفسها التى شهدت القفزة الهائلة فى قيمة العجز المالى من ٨٠ مليار دولار فى آخر سنوات رئاسة جيمى كارتر (١٩٨٠) الى ٢٢١ مليار دولار فى ١٩٩٠، وهى قيمة العجز القائمة الآن أيضا.

ثمة مؤشر آخر قد تكون علاقته أوثق بماحدث للدولار الأمريكى فى الأسواق العالمية فى الشهر الماضى.

خلال عقد الثمانينات هذا كان المستثمرون اليابانيون قد أقبلوا على شراء العقارات الأمريكية (خاصة العقارات الضخمة المخصصة لمكاتب الشركات وكذلك الفنادق) حتى بلغت قيمة الممتلكات اليابانية فى العقارات الأمريكية فى أوائل التسعينات أكثر من ٧٥ مليار دولار.. وهو رقم لم يسبق له مثيل ، خاصة وقد تكون خلال عشر سنوات لا أكثر.

وقد أظهرت الاتجاهات المالية للشركات اليابانية خلال السنة الاخيرة أن هذه الشركات مستمرة الآن فى بيع ممتلكاتها تلك فى أمريكا.. على الرغم من التحسن الذى طرأ على أحوال الاقتصاد الأمريكى.. مع بداية رئاسة كلنتون بتراجع مؤشرات الركود الاقتصادى.. وهذا يعنى أن الشركات اليابانية لم تعد تثق بأنها ستحقق أرباحا من وراء الاستثمار فى العقارات الثابتة الأمريكية . ويظهر ذلك بشكل جلى فى حقيقة أن اليابانيين يبيعون ممتلكاتهم العقارية فى امريكا بمعدل اسرع من معدل شرائهم لها خلال الثمانينات ..فكان معدلا مذهلا فى سرعته(..)

هكذا تتقاطع وتتداخل المؤشرات إذا بدأنامن ازمة الدولار أو اذا بدأ نا من أى من هذه النقاط. والمهم أن أحدا فى أمريكا لايطلق صيغة «ليس فى الامكان أبدع مما كان» التى ترافق اسم امريكا والنظام الامريكى والاقتصاد الامريكى والثقافة الامريكية.. والحياة الامريكية، ككل فى بلادنا نحن.. حتى وأزمة الدولار الأمريكى تأكل من قيمة احتياطينا منه لتضيف الى خزائن أصحاب المليارات الأمريكيين.

قليل من الانبهار بأمريكا يصلح فهمنا لأمورها.. وأمورنا ، وهى الأهم.



ادوار بلادير رئيس الوزراء مع فرانسوليونار وزير الدفاع الفرنسى فى أحد المناورات

المأساة الرواندية وعجز المجتمع الدولى

د. مجدى عبد الحافظ

رسالة باريس

تقع رواندا فى إفريقيا الوسطى، وهى بلد صغير تبلغ مساحته ٢٦٫٣٣٨ كم٢، ويحدها من الشمال الغربى والغرب زائير، ومن الجنوب بوروندى، ويحدها من الشرق تنزانيا ومن الشمال أوغندة، وتعتبر من الدول الأفريقية ذات الكثافة السكانية العالية بالنسبة لمساحتها، إذ يبلغ عدد سكانها ٧٫٥ مليون نسمة موزعين على ثلاثة أعراق: **الهوتو** وهم فى أغلبهم مزارعون، وتبلغ نسبتهم من عدد السكان ٩٠٪، **والتوتس** وهم فى أغلبهم رعاة ونسبتهم ٩٪ من عدد السكان، **والتواسى** الذين تبلغ نسبتهم ١٪، ويدين ٦٥٪ من العدد الإجمالى للسكان بالمسيحية وحوالى ٢٠٪ بالإحيائية و٩٪ يدينون بالإسلام. والعاصمة **كيجالى** ويسكنها ٢٣٤٥٠٠ نسمة واللغة الرسمية هى الفرنسية والرواندية المحلية. ويعتمد اقتصاد رواندة على الزراعة والرعى، وهى لاتكفى حاجتها من الحبوب مما يعرضها بشكل مستمر للمجاعة، ويعتبر البن والشاى أهم صادراتها. وتملك إمكانية مازالت غير مستغلة من غاز الايثان والغاز الطبيعى.

وتقسيمة أراضى **روانده الحالية هى نتيجة للصراعات الاستعمارية الألمانية والبلجيكية فى المنطقة** حيث كانت تضم مملكة رواندة أكثر بلدان المنطقة. وعقب إنفصالها عن زائير (الكونغو البلجيكيين) فى ١٩٦٠ وكانت قد ألحقت بها فى ١٩٤٦، أقيم استفتاء فى ١٩٦١ انفصلت فى أعقابه عن **بوروندى** (ايوروندى) وأعلن قيام الجمهورية. وفى عام ١٩٦٢ أعلن إستقلال رواندة. فى ١٩٧٣ استولى العكسر بقيادة الجنرال هابيار يمانا على السلطة بانقلاب عسكرى وتم خلع الرئيس **كايباندا**. بعد خمسة أشهر فقط من الانقلاب اندلعت الأحداث الطلابية بين **الهوتو والتوتس** وأسفرت عن مقتل ثلاثمائة من الطرفين. حاول الرئيس الجديد أن يعطى فيما بعد قاعدة شعبية لحكمة العسكرى فأنشأ فى عام ١٩٧٥ **«الحركة الثورية الوطنية للإنماء»** (MRND)، وأصبحت الحركة الحزب الوحيد، ونجحت فى البداية خاصة فى ظل خطابها الوطنى والذى حاول أن يركز على تنمية شعب رواندة بصرف النظر عن اعراقه، **إلا أن الممارسات القبلية استمرت خاصة فى ظل محاباة الدولة لأبناء الشمال عن الجنوب**، وفى ظل رفض الرئيس «هابيا ريمانا» لعودة مئات الآلاف من اللاجئين التوتس فى الخارج منذ عام ١٩٥٩، بسبب الكثافة السكانية العالية فى الأراضى الرواندية، وفى **١٠ يونية ١٩٩١ يصرح بقيام** التعددية فى البلاد ويصل عدد الأحزاب المصرح لها بالفعل الى تسعة أحزاب، إلا أنه فى اكتوبر **١٩٩١ ينظم التوتس المقيمون فى أوغنده هجمات على شمال البلاد بعد تنظيم أنفسهم بقيام «الجبهة الوطنية الرواندية» (FPR)** وتدخل بينهم فى معارك طاحنة مع القوات الحكومية. **وترتكب القوات الحكومية مذابح منظمة فى البلاد ضد التوتس**، كما أعترفت بذلك لجنة تحقيق دولية متهمة، الرئيس شخصيا فى فبراير ١٩٩٣، **وخلال السنوات الثلاث ساند الجيش الفرنسى والبلجيكى حكومة كيجالى** بحجة إنقاذ الرعايا الأجانب من المعارك الطاحنة الدائرة، ورغم دعوة الوحدات البلجيكية بعد ترحيل الأجانب بالفعل بقيت ثلاث وحدات فرنسية مرابطة فى رواندة. وتحت ضغط الأزمة أضطر الرئيس هابيا ريمانا فى ٤ أغسطس ١٩٩٣ إلى توقيع إتفاق سلام فى «أروشا» فى تنزانيا يسمح بعودة اللاجئين الروانديين وإدماجهم فى الحكومة والجيش. ورغم التوقيع الا أن الاتفاق ظل حبرا على ورق بسبب تحفظات الرئيس الرواندى وبطئة فى التنفيذ. وتبدأ الفصول الدرامية الأولى من مأساة الشعب الرواندى فى ٦ أبريل ١٩٩٤ عقب عودة الرئيس الرواندى بصحبة رئيس بوروندى على متن طائرة رواندية عائدة من مؤتمر قمة إقليمى كان منعقدا فى دار السلام. ففى لحظة هبوط الطائرة تتعرض للإعتداء، ويقتل الرئيسان، وتتهم القوات الحكومية بعض الوحدات التوتسية الموجودة فى العاصمة كيجالى لحماية مسئولى الجبهة الوطنية الرواندية لتنفيذ إتفاق أروشا. وتستعاد المذابح مرة أخرى بصورة أبشع وعارية من الإنسانية، حيث يقتل الأطفال والشيوخ والنساء وقرى بأكملها بكل أنواع الاسلحة الحادة والنارية على السواء. ويتبادل الطرفان المذابح، وكأن شعبا بأكملة أراد الانتحار وتمتلئ الشوارع والصحارى والبحيرات بآلاف مؤلفة من الجثث وحتى الآن لم يستطع أحد حصر أعداد القتلى **إذ يتراوح العدد بين خمسمائة ألف ومليون ونصف قتيل**. وتتضاعف أعداد اللاجئين من الطرفين بشكل بات ينذر بأكبر كارثة بيئية ووبائية بفعل انتشار الأمراض وإنعدام أى وسائل للإغاثة والعلاج.

فى هذا الإطار بدأت العملية التى أطلق عليها الفرنسيون «الفيروز» -TUR QUOISE ولاقت تحفظات كثيرة داخليا وخارجيا. لذ أرادات فرنسا غطاءا دوليا لتدخلها هذه المرة، وحرصت على التركيز على الجانب الإنسانى من تدخلها، خاصة

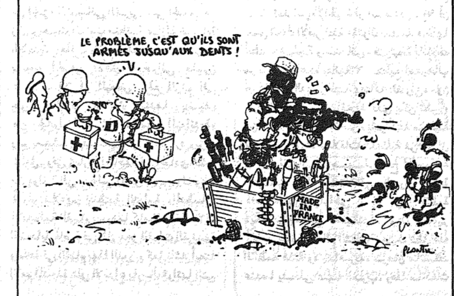
وأن للتدخل الفرنسي تاريخ في القارة السوداء، ويرتبط معظمه بحماية ومساندة بعض الأنظمة الفرانكفونية. حيث من المعروف ومنذ بداية الجمهورية الخامسة التي أقامها **ديجول** في فرنسا تدخل الجيش الفرنسي عديدا من المرات في أفريقيا ففي عام ١٩٦٢ وعقب محاولة انقلاب على الرئيس السنغالي **ليوبولد سنجور** تدخل لحماية الأمن العام. وفي عام ١٩٦٤ تدخل المظليون الفرنسيون في الجابون لمساندة الرئيس **ليون مبا**. وفي عام ١٩٦٨ تدخلت القوات الفرنسية الى جانب الرئيس **تومبالباي** في تشاد ضد حركة التمرد في الشمال، واستمرت هذه المساندة للرؤساء بعده **فيليكس معلوم وحسين حبري** وأمتدت من ١٩٧٨ إلى الآن مرورا بسنوات ١٩٨٣ و١٩٨٦ وهي التي ساندت فيها ليبيا الفلول المتمردة في الشمال. **ومازال هناك أربعة آلاف جندي فرنسي يرابطون في تشاد**. وفي عام ١٩٧٧ نقلت القوات الفرنسية الوحدات المغربية التي تدخلت في زائير. وساندت فرنسا بقواتها في ١٩٧٩ الانقلاب على الامبراطور **جان بيديل بوكاسا** في وسط أفريقيا. وفي عام ١٩٨٦ يهرع المظليون الفرنسيون لنجدة الرئيس التوجولي ضد محاولة إنقلاب دبرت ضده. وترسل فرنسا في عام ١٩٨٩ بمائتي جندي إلى جزر الكومور عقب مقتل الرئيس عبد الله. خلال ١٩٩٠ و١٩٩٣ سارعت القوات الفرنسية بمساعدة قوات بلجيكية الى رواندة لإنقاذ الأجانب بعد إختراق الجبهة الوطنية للحدود، إلا أن القوات الفرنسية ظلت متمركزة في رواندة عقب إنتهاء هذه العملية، وقد ساعدت هذه القوات الحكومية من خلال التدريب والإعداد و الامداد بالسلاح.

والثلاث عمليات الوحيدة للقوات الفرنسية في أفريقيا ممن يمكن أن يطلق عليها - لحدما - إنسانية هي التي تمت في ١٩٧٨ بمساعدة القوات البلجيكية لإنقاذ الرهائن الأوروبيين الذين احتفظ بهم المتمردون في شابا بزائير، والعملية الثانية عندما أجلت الرعايا الأجانب في ١٩٩٠ من عاصمة الجابون ليبر فيل عقب الاضطرابات التي دارت هناك، والعملية الأخيرة هي التي تمت في هذا العام بمشاركة قوات بلجيكية وايطالية لإجلاء الرعايا الأجانب من رواندة عقب بداية الأحداث.

ومن هنا نفهم سبب التحفظات الشديدة التي لاقتها العملية، خاصة وأن فرنسا أعربت عن رغبتها في التدخل في ظل ظروف باتت شبه مؤكدة - وقتها - عن سقوط العاصمة كيجالي على أيدي قوات الجبهة الوطنية، لذا وصف ممثل الجبهة في نيويورك عقب صدور قرار الأمم المتحدة بالتدخل هذه العملية بالإستعمارية وبالمتغطرسة وأن قوات الجبهة ستقاوم الفرنسيين بكل الوسائل. كما شكك المراقبون في نوايا الحكومة الفرنسية التي ساعدت النظام الرواندي بكل الوسائل فيما سبق **فهي التي ساعدت في بناء** الميلشيات الحكومية للهوتو، وهي الميلشيات التي أقترفت مذابح لعشرات الآلاف من الاقلية التوتس، وهذا ما أكدته منظمة الأمنستي الدولية لحقوق الأنسان حيث طالبت المنظمة الحكومية الفرنسية بالتحقيق في أنشطة العسكريين الفرنسيين، ممن تسببوا في مجازر في رواندة وبنشر كل المعلومات الخاصة بهذا الموضوع. أكثر من ذلك يصرح **أندراو كلفام** من المنظمة الدولية بأنه بات معلوما منذ ١٩٩١ أن الجنود الفرنسيين يقومون بتدريب القوات الرواندية التي أقترفت المذابح، ولدى المنظمة **ألفان وثلاثمائة حالة إعدام محددة أرتكبتها قوات الأمن والميلشيات الرواندية**. وهذا مايفسر أيضا تحفظات أعضاء مجلس الأمن على صدور القرار خاصة في ظل تغيب كل من **البرازيل والصين ونيجيريا ونيوزيلندة وباكستان** عن التصويت، وتحفظ مسئول قوات الأمم المتحدة الموجودة برواندة على هذه العملية وذلك لأثرها على سلامة قواته خاصة في ظل تهديد الجبهة لهذه القوات. التأييد الواضح والصريح جاء من السكرتير العام د. بطرس غالي. وبسبب التحفظات حرصت أجهزة الاعلام الفرنسية على بث الاستقبال العفوي للروانديين للقوات الفرنسية المتدخلة.

مع هذا فالقرار ٩٢٩ نفسه الذي صدر في ٢٢ يونيه جاء محددا ومتحفظا خاصة في ظل رفض الدول الأفريقية الأخرى المشاركة عدا السنغال. إذ حدد القرار أن العملية إنسانية أولا وأخيرا وحددها بمدة شهرين فقط حيث تترك القوات الفرنسية بعد ذلك المجال لقوات الأمم المتحدة، وليس من حق القوات الفرنسية بأي حال من الأحوال أن تتدخل في الصراع الدائرين الأطراف المتصارعة، وليس من أهدافها تغيير الإنتصار المحتمل للجبهة الوطنية، إذ أن طبيعة هذه القوات جزئية ومحايدة، ويتحدد هدفها الأساسي في تأمين سلامة النازحين واللاجئين والمدنيين في رواندة. كان هذا هو جوهر القرار الذي نعتبره سابقة خطيرة في تاريخ قرارات الأمم المتحدة أولا لأنه يقر للمرة الأولى بحق التدخل في الشئون الداخلية للدول دون طلب داخلي، حيث لم تطلب القوات الحكومية أو قوات الجبهة الوطنية هذا التدخل، ومن هنا يأتي القرار ضاربا بعرض الحائط مبدأ السيادة الوطنية للدول، ويعطى الحق لدولة واحدة في التدخل، وليس لمجموع تحالف دولي كما تم من قبل في الخليج أو في الصومال، وذلك متلاعبا

يوم بدء عملية الفيروز الفرنسية نشرت le mandi هذا الكاريكاتير متهمة على أن فرنسا قد قامت بتسليح المتحاربين كما هو موجود على صندوق الذخيرة صنع في فرنسا. ويقول الجندي الفرنسي لزميله المشكلة هي أنهم مدججون بالسلاح حتى أسنانهم (أي بدرجة كبيرة)..



بالمادة رقم ٧ من ميثاق الأمم المتحدة والتى تجيز استخدام القوة لقوات متعددة الجنسية ،الا أن المجلس فسر كما تراءى له أن التنفيذ يتم فى الغالب تحت قيادة وإمرة دولة واحده من أعضائه، وهى التى تستطيع استخدام كل الوسائل الممكنة لتنفيذ القرار. والقوات الفرنسية التى أستعدت للتدخل وتنفيذ عملية «فيروز» كانت قد رابطت على الحدود الرواندية مع زائير إنتظارا لصدور القرار، وسارعت بدخول ألفين وخمسمائة جندى جاءوا من القوات المرابطة بصفة دائمة فى جزيرة الرينيون، والجابون، ووسط أفريقيا وجيبوتى، منهم ألف عنصر جاءوا مباشرة من فرنسا، وتحوز القوة الفرنسية خمسمائة عربة مختلفة، وأربعين طائرة من أنواع مختلفة، وأنواع عديدة من الاسلحة،إستعدادالكل الاحتمالات

وصرح فرانسو ليوتار وزير الدفاع الفرنسى أن القوات الفرنسية لن تستخدم السلاح إلا فى حالة الدفاع الموسع عن النفس وذلك لتأمين القوات وأيضا لحماية المدنيين الذين سيكونون تحت مسئولية قواته. وأن فرنسا ليس لديها النية على مواجهة أيا كان، ولا التدخل فى المشاكل السياسة الداخلية، وأن هناك إتصالات بالجبهة الوطنية لتوضيح مهمة القوات الإنسانية فى حماية الأرواح البشرية، وأن التعليمات المعطاة للجنود محددة فى تفادى أى أحتكاك على خطوط المعارك أو أى اشتباك مع الجبهة. وأن وجود القوات الفرنسية فى رواندة محدد بنهاية يوليو، حيث ستستلم منها قوات الأمم المتحدة، كما أعلن أنه ليس لدى فرنسا النية لأن تكون رجل شرطة دوليا.

وصرح أدوار بلادير رئيس الحكومة أن هناك مبادئ تحدد العملية الفرنسية «فيروز» فى رواندة :أولها الحصول على تفويض من مجلس الأمن الدولى، وثانيها أن هناك دولا عديدة أيدت وستساعد العملية ، وثالثها إن كان من الجائز استخدام القوة فهذا لن يكون الا الهدف انسانى وحسب، وأن القوات الفرنسية سوف تؤمن سلامة الشعب المهددة وسوف تسمح لهم باستقبال المساعدات الإنسانية من المنظمات الدولية ، وأضاف أن القوات الفرنسية لن تتوغل كثيرا فى رواندة وأن العملية ستتوقف فى نهاية يوليو عقب تسلم القوات الدولية الوضع منها .

ومع هذه التأثيرات إلا أن العملية التى لم يعارضها الرئيس ميتران شخصيا لاقت معارضة أغلب المنظمات الإنسانية التى تعمل فى رواندة وأعلن ممثلوها فى باريس ذلك، كما عارضها **الحزب الشيوعى الفرنسى وأعلن أندريه لاجوانى** رئيس الكتلة البرلمانية للحزب «**معارضة الحزب الشديدة لهذه المغامرة التى لن تستطيع أن تحل أية مشكلة ولن تؤدى إلا الى مضاعفة الموقف العراجهدى للسكان**» ، ولم يعارض **ديستان** التدخل فى البداية أذ رأى أن فرنسا لاينبغى أن تتدخل بمفردها، وأن هذا التدخل ينبغى أن يكون عملية دولية فى إطار مشاركة أفريقية. هذا وقد دعا حديثا لسحب القوات الفرنسية ، خاصة بعد الانتقادات التى وجهها وزير الخارجية البلجيكى للعملية أخيرا. ورد **ليوتار** وزير الدفاع بحدة على **انتقادات ديستان والمعارضين** وطالب الجميع بالوقوف خلف القوات التى تقوم بعمل إنسانى نبيل ومن جهته **أيد جاك شيراك** زعيم الديجوليين الحكومة قائلا «**لايمكن الا وأن تؤيد هذه العملية الإنسانية لأقصى حد، إنتظارا لوصول الوصل قوات الأمم المتحدة**»، ولم يعترض الاشتراكيون على العملية سوى تحفظهم على أنها جاءت متأخرة. وفى ظل إلحاح فرنسا على العملية واصلت قوات الجبهة ضغطها على العاصمة كيجالى حتى سقطت، وأعلنت الجبهة عن قيام حكومة وطنية دعت اليها كل الروانديين من الأعراق المختلفة ، مستثنية من الدعوة كل من ارتكبوا المذابح فى حق الشعب الرواندى، كما أعلنت أنها ستسير فى التطبيق الفعلى لمعاهدة «أروشا» الموقعة بينها وبين النظام الرواندى الذى أسقطته أخيرا.

والحق أن قوات الجبهة حاولت بكل الطرق تفادى الاصطدام بالقوات الفرنسية المتواجدة فى الجزء الشمالى الغربى على الحدود مع زائير حيث أقامت منطقة عازلة لحماية اللاجئين. هذا **ويقدر أعداد من تشردوا بسبب الحرب الأهلية بحوالى مليون لاجئ ، إلا أن البعض يرفع الرقم الى حوالى ثلاثة ملايين عندما يضيف من لجئوا الى كل الحدود الرواندية،** وهم يعيشون جميعهم فى حالة ترد وبؤس شامل. وفى زيارته الخاطفة فى الحادى عشر من يولية الى مجلس الأمن بنيويورك دعا أدوار بلادير المنظمة الدولية والمنظمات الإنسانية للقيام بدورهما كاملا لإنقاذ آلاف الضحايا خاصة فى ظل عجز القوات الفرنسية وحدها فى القيام بهذا الدور ، كما ناشد أيضا الأمم المتحدة على الاسراع بارسال قواتها التى ستخلف القوات الفرنسية ، ودفع بموعد انسحاب القوات الفرنسية من آخر يوليو الى الثانى والعشرين من أغسطس ، بينما طلب السكرتير العام باستمرار القوات الفرنسية حتى شهر سبتمبر. وأعلنت الجبهة مطالبتها الفرنسا بالانسحاب فى الموعد المحدد بآواخر يوليو.

إن إشكالية الشعب الرواندى هى نفس الإشكاليات التى زرعها المستعمرون فى مناطق نفوذهم القديمة مطبقين سياسة «فرق تسد» ، إذ مكن المستعمرون البلجيك **الأقلية التوتس من حكم البلاد وتولى المناصب العليا فى الدولة،** واستطاعوا بهذا خلق فتيل دائم ومشتعل بعد رحيلهم إذ ظلت البلاد محكومة بالأقلية حتى الانقلاب العسكرى فى ١٩٧٣ ، حيث تغيرت المعادلة وأحس التوتس بأن حكمهم للبلاد ينحسر نظرا لدخول الهوتو، والذين يشكلون كما رأينا ٩٠٪ من عدد السكان- إلى المناصب العليا فى الحكومة والدولة ، ومن هنا ظلت الحساسية قائمة بين أبناء الشعب الواحد، **بالإضافة الى أن تفشى الفساد فى كل أجهزة الدولة نظرا للعمولات والاعمال المريبة التى يقهمها رجال الدولة مع رجال الأعمال فى الغرب،** جعل رجال الدولة لاهم لهم سوى مصالحهم الشخصية الضيقة، ومن هنا استغلوا المشاكل العرقية وركزوا عليها ، علها تلهى الشعب عن اكتشاف فسادهم ومعاقبتهم. وهو نفسه ماأدى الى قيام المذابح التى بدأتها القوات الحكومية كما أثبتت تحقيقات الأمنستى. الشئ الآخر هو السياسة الفرنسية التى تربط المساعدات الاقتصادية والتعاون مع الدول الافريقية باحترام الأخيرة والاجراءات الديمقراطية والتعددية ، ونحن لسنا ضد الديمقراطية أو التعددية، إلا أن بعض الدول الأفريقية ماتزال تعتمد داخلها أنظمة قبلية وعشائرية مرتبطة بانشطة مرعوية وزراعية بدائية لاتستطيع استيعاب أو تطبيق الديمقراطية بمعناها الغربى، دون مراعاة لخصوصية واقعها الذى يمكن تطويره من داخله والدفع به نحو ديمقراطية محلية تستوعب كل الاختلافات الداخلية من أعراق ودين وثقافة وجهة.. الخ **فالسياسة الفرنسية تلك أدت الى ظهور أنظمة ذات مظهر ديمقراطى ، إلا أنها أنظمة ديكتاتورية فى حقيقتها،** وهذا مايميز أغلب أنظمة العالم الثالث ، حيث تظل هذه الأنظمة هشة ولاجماهيرية، سرعان ماتسقط عندما يتخلى عنها الغرب، وهذا ماحدث

بالفعل فى رواندة حيث ساندت فرنسا الديكتاتور هابيا ريمانا الى أقصى حد، ساندت نظاما مهترئا ساقطا من داخله، بحجة أنه نظام ديمقراطى ، لكن يظل السبب الأساسى فى تعاون النظام فى مجالات الاقتصاد والأعمال مع الحكومة الفرنسية ، وهى سياسة ضيقة الأفق، وقصيرة النظر، سرعان ما أخفقت حين تهاوى النظام بسرعة على أيدى رجال الجبهة الوطنية.

إن ماعمق مأساة التشرد التى منى بها الشعب الرواندى كانت البروباجندا التى اطلقتها القوات الحكومية فى صفوف المواطنين الهوتو، وهى أن قوات الجبهة تقوم بقتل الهوتو فى تقدمها، مما عمق المأساة، وسارع الكثيرون للهرب من خطر غير حقيقى تأكد الناس من عدم صحته بعد سقوط العاصمة والأطراف المحيطة بها.

يمكن القول إن التدخل الفرنسي الذى تم، أنقذ بالفعل أرواحا كثيرة، إلا أنه لم ينف على الإطلاق مسئولية فرنسا عما آلت إليه الأمور فى رواندة بحكم تدخلها السابق ومساندتها لديكتاتور النظام الذى سقط. كما أنه لم ينف السمعة غير الطيبة لتدخلات فرنسا السابقة فى أفريقيا، ومن هنا جاءت تحفظات المجتمع الدولى.

هل فعلا أرادت فرنسا أن تصبغ تدخلها الحالى بصبغة إنسانية بحتة، وهذا ما تم بالفعل حتى الآن، عسى أن ينسى المجتمع الدولى أو يتناسى تاريخ تدخلاتها غير المشرف فى المنطقة؟

ربما، إلا أن ذلك سيتحدد بالسلوك الفرسى فى نهاية فترة التفويض الدولى التى حددها قرار مجلس الأمن. ولايفوتنا أخيرا أن نقول أن مأساة الشعب الرواندى قد كشفت أمامنا عورات مايسمى بالنظام العالمى الجديد ، وأكدت مرة أخرى- بمالايدع مجالا لأى شك- على عجز المنظمات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية وعلى رأسها منظمة الوحدة الإفريقية ، وعجز كل الأفكار والنظريات السياسية -الاقتصادية التى طرحت فى الفترة الأخيرة وزفت لنا بزوغ فجر نظام عالمى جديد.

تصحيح

ورد فى رسالة الشهر الماضى فى رسالة أوروبا (فى نهاية الرسالة) أن نسبة المشاركة للناخبين فى النمسا كانت كبيرة إذ بلغت ٢ر١٨٪ ، وصحتها ٢ر٨١٪

أزمة الحزب الاشتراكي

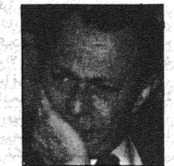
كانت نتائج الانتخابات الأوروبية والتى حققت فيها قائمة الحزب وعلى رأسها سكرتير العام ميشيل روكار نسبة ٥ر١٤٪ القشة التى قسمت ظهر البعير. إذ أنها كانت أسوأ نتيجة يحققها الحزب الاشتراكى فى إنتخابات عامة منذ فترة طويلة. فالحزب الاشتراكى الذى عرف طعم الإنتصارات منذ مايو سنة ١٩٨١ عندما وصل مرشحه **فرانسو ميتران** الى الاليزيه، لم يتعود منذ لحظتها على هزائم من هذا النوع المفجع والذى تعدى هزيمته فى الانتخابات التشريعية فى مارس من العام الماضى. ويعود الحزب الاشتراكى الفرنسى فى أصله الى مجموعة من المنظمات السياسية الاشتراكية التى تكونت فى فرنسا بداية من عام ١٩٧٧ ، وتعتبر أول محاولة لتجميع هذه المنظمات فى إطار حزب واحد كانت فى عام ١٩٠١ وكانت **بين حزب العمال الفرنسى والحزب الإشتراكى الثورى** عندما شكلا معا الحزب الاشتراكى لفرنسا، وفى المقابل شكل الاشتراكيون المستقلون مع بعض التشكيلات الاشتراكية الأخرى **«الحزب الاشتراكى الفرنسى» PSF** تحت القيادة التاريخية **لجان جوريس**. عقب مؤتمر الإشتراكية الدولية بامستردام والذى عقد فى ١٩٠٤ أصبح ممكنا تحقيق وحدة الاشتراكيين الفرنسيين فى مؤتمر باريس ١٩٠٥ ، الا أن التمايز ظل يغلف مواقف التيارات المختلفة المكونة للوحدة، حتى انفصلت عرى الوحدة فى مؤتمر تور فى ١٩٢٠ حيث أختلف الأخوة الفرقاء على تقييم الثورة البلشفية التى اشتعلت فى روسيا، **وخرج أغلب الاشتراكيين ممن أيدوا الثورة البلشفية ليكونوا الحزب الشيوعى الفرنسى P.C.F** وعقب هذا الانشقاق حدث انشقاق آخر فى قلب الحركة النقابية، وأصبحت **الكونفدرالية العامة للعمل CGT بقيادة بلوم وفور هى أهم تجمع لقوى اليسار**. وفى عام ١٩٣٣ أستبعد مناصرو الإشتراك فى الحكومة (ديات ، ومارکیة، ورينوديل) وهم الذين أقاموا الحزب الاشتراكى ل (فرنسا) وبعد تحالف لم يستمر مع الشيوعيين فى ١٩٣٤ ، وتجربة حكومة الجبهة الشعبية فى ١٩٣٦ استبعد أنصار بتغيير الذى شكل فى ١٩٣٨ الحزب الاشتراكى للعامل والفلاح وكان ذا نزعة تروتسكية.

و أثناء الحرب العالمية انضم عدد قليل من الاشتراكيين الى حكومة منيشى المتعاملة مع النازى ، الا أن العدد الأكبر من الاشتراكيين أشتركوا فى المقاومة ضد الاحتلال النازى.

وبعد التحرير رفض الاشتراكيون بزعامة **أوريول وبلوم ومايير** الوحدة مرة أخرى مع الشيوعيين. ويلعب الاشتراكيون دورها مافى لحكومة فى الفترة من ١٩٤٦ الى ١٩٤٧ ، بعدها يدخلون فى المعارضة، ويعودو للحكم مرة أخرى فى ١٩٥٦ مع حكومة **جى موليه**، والتى سقطت على إثر الهزيمة ،فى السويس وإخفاق العدوان الثلاثى على مصر، بالإضافة للصعوبات المالية وحرب الجزائر، مما نتج عنه انقسام الاشتراكيين وتكوين الحزب الاشتراكى المستقل، والذى أصبح الحزب الاشتراكى الموحد فى ١٩٦٠.

ويتجمع الاشتراكيون فى ١٩٦٥ بمبادرة من **فرانسو ميتران** لتشكيل فيدرالية اليسار الديمقراطي والاشتراكى. وفى ١٩٦٩ يطلق الإشتراكيون فى ضاحية إيس مولينو على تنظيمهم **الحزب الاشتراكى**. ويتبنى مؤتمر الحزب فى ١٩٧٢ استراتيجية وحدة اليسار بتوقيع برنامج مشترك لليسار مع الحزب الشيوعى وذلك بهدف الانتخابات. إلا أن هذه الوحدة تنفض فى عام ١٩٧٨ بالرغم من مواقف الأجنحة المختلفة، وكان أهمها الجناح اليسارى بقيادة **جان بيير شيفانماه** ، وجناح **ميشيل روكار**، الا أن الحزب الاشتراكى يتماسك بزعامة **ميتران** رغم خروج الحزب الشيوعى من التحالف، وذلك حتى الانتخاب التاريخى لميتران فى ١٠ مايو ١٩٨١، واستطاعة الحزب بقيادة **ليونيل جوسبان** فى يونيو من نفس العام الحصول على الأغلبية المطلقةفىالانتخاباتالتشريعية.

ويتبادل منصب السكرتير العام للحزب بعد جوسبان، **بيوجوفواه** لرئيس الاشتراكية الدولية الحالى) ، ثم لوران **فابيس** رئيس الوزراء ورئيس الجمعية الوطنية الأسبق حتى مارس سنة ١٩٩٣ عندما أكتسح اليمين الانتخابات التشريعية ، وحمل **ميشيل روكار** فى ذلك الوقت **لوران فابيس** شخصيا خسارة الحزب الفادحة، واستطاع أن يكتل من حوله تيارات مؤثرة فى الحزب فبالاضافة لتياره، انضم اليه تيار **ليونيل جوسبان** وبعض المستقلين ، واستطاع تنحية فابيس وأخذ أمور الحزب مؤقتا بيده حتى تمت الانتخابات ، وأعلن عن انتخابة كسكرتير عام للحزب ، وحاول أن يكسب كل التيارات



ميشيل روكار






لوران فابيس



بيير موروجوفاه

ليونيل جوسبان

فشكل سكرتارية الحزب من تيارات مختلفة فبإضافة لتياره ، كان هناك تمثيل لتيار **جوسبان، وحتى لتيار فابيس، وبعض الممثلين لليسار الاشتراكي.**

والمعروف أن مبادرة روكار تلك كانت تستند في الأساس على عديد من الاعتبارات الشخصية، أولها رغبته الشديدة في الترشيح لرئاسة الجمهورية ، ممثلا للحزب الاشتراكي، حيث تنازل مرتين من قبل لميتران الأولى من ١٩٨١ والثانية في عام ١٩٨٧، وعقب هزيمة الحزب الساحقة في مارس فإن هذه الهزيمة لاتؤهل مرشح الحزب على منافسة حقيقية على الرئاسة. وثانيا كان ترشيحه معروفا، ولكن هذا الترشيح لم يكن مؤكدا لعدم سيطرته شخصيا على مقاليد الأمور في الحزب، حيث تردد أكثر من مرة اسم **جاك ديلور** كمرشح محتمل للاشتراكيين، ومعنى أن يصبح روكار سكرتيرا عاما للحزب هو أن يصبح في الوقت نفسه المرشح الطبيعي للحزب. وأعد روكار العدة جيدا بذكائه المعهود حيث نادى بإعادة النظر في كل ماأدى الى إخفاق الحزب وهزيمته، بل ودعا إلى ماأسماه يومها **«بإعادة البعث»** للحزب الاشتراكي، ودعا الشباب للمشاركة الجدية. وكان يبغي روكار من وراء محاولته تلك أن يضمن أن يكون المرشح الأكيد للحزب، وأن يخلق بنفسه الأجواء التي من الممكن أن تعيد للحزب بريقه وبالتالي تزيد من احتمالات بخاصة في الوصول إلى قصر الإليزية. وتم لروكار ماأراد وبعد إجتماع مؤتمر الحزب ثبت في مقعدة كسكرتير عام بعد أن أقر المؤتمر رؤيته السياسية، وتبنى وجهة نظره في النهوض بالحزب.

ومع هذا فلم ينس فابيس وأصدقاؤه أنه قد خلع من سكرتارية الحزب بشبه انقلاب تزعمه روكار، ولم ينس خصومه الآخرون مثل **بوبرن، وميرماز** ولكل منهما تياره أن روكار قد لوى ذراع الحزب على الرغم منهم، بالإضافة إلى التوتر المعروف والدائم في علاقة روكار شخصيا بالرئيس ميتران، وأثر هذه العلاقة المتوترة على مواقف مناصري الرئيس من الحزب تجاه روكار.

والشئ الآخر الأكيد والحاسم **أن روكار** شخصيا قد فشل فشلا ذريعا في الاحتفاظ بمقعده في دائرته الانتخابية والذي هو في نفس الوقت عمدتها في الإنتخابات التشريعية في مارس ١٩٩٣ التي حمل نتيجتها لفابيس. وكان هذا التناقض نفسه والذي حاول روكار تناسية هو أحد أهم الأسباب التي أودت بروكار. وذلك عندما أثيرت هذه النقطة على النحو التالي: كيف يغامر الحزب الاشتراكي بمرشح على رئاسة الجمهورية فشل في دائرته الانتخابية ولهذا السبب نفسه حاول روكار أن يكون على رأس القائمة التي قدمها الحزب للانتخابات الأوروبية، حتى يبعد من أثر هزيمته السابقة والفردية في الانتخابات التشريعية، ولهذا حاول روكار بكل السبل أن يضفي شعبية على قائمته حيث قرر أن تكون القائمة مناصفة بين الرجال ونساء الحزب، وتحت ضغط قائمة **أوروبا تبدأ من سراييفو** التي شكلها المثقفون، حاول أن يركب الموجه فعدل موقفه ودعا لرفع الحظر عن الأسلحة لمسلمي البوسنة ، وهو رأى غير متفق عليه داخل الحزب. إضافة إلى مساندة **ميتران** شخصيا من وراء الكواليس لقائمة راديكاليي اليسار التي كان على رأسها رجل الأعمال الإعلامي **برنارتابي** .

كل هذا حول أنظار الناخبين عن قائمة روكار الذي أعطى الانطباع بأنه يفعل كل شئ من أجل إرضاء وكسب ود الناخبين.

وقبل الانتخابات أثيرت نقاشات في الحزب طالب البعض بأنه لكي يتقدم روكار للترشيح لرئاسة الجمهورية عن الحزب فعليه أن تتخطى قائمته نسبة ٢٤٪ ، وأعلن روكار ومناصروه عن لاوقعية هذا الإلزام، وقالوا أن تخطى حاجز الى ١٨٪ هو مطلب واقعي. وتأتي المفاجأة التي لم يتوقعها أحد) وهي تحقيق قائمة الحزب على يد روكار نسبة ١٤٫٥٪.

وفي اجتماع الحزب الذي تم عقب الهزيمة لم تفلح كل التحليلات والحلول التي طرحها روكار على مؤتمر الحزب الذي رفضها وطارت مع رفضها كل الآمال والأحلام الشخصية التي طالما حلم بها روكار. واختير **هنري إيمانيولي** رئيس الجمعية الوطنية السابق **وممثل الجناح اليساري في الحزب كسكرتير عام جديد** على رأس الحزب على الرغم من معارضة جناحي **روكار وجوسبان اليمينيين**، وعلى الرغم من تأييد جناح فابيس لانتخابه الا أن الجناح يبدي تحفظا تجاه السكرتير الجديد

والسؤال هل سيستطيع **إيمانيولي** أن يحافظ على استقلاله الذي يميزه عن الأجنحة الأخرى؟

هذا ماستجيب عنه الأيام القادمة حيث أعد البعض في الحزب العدة لمقاومة الجناح اليساري الذي يمثله السكرتير العام الجديد، خاصة بعد التصريحات التي كشفت عن **أن جناح روكار وجوسبان لن يتركا الساحة لما أسموه: «الأفكار التقليدية التي عفى عليها الزمن»،** إلا أن إيمانيولي لم يلتفت لما أثير وبدأ فعلا بتشكيل سكرتارية الحزب، وبدأ عمليا في وضع الحلول المناسبة ليقفز الحزب ليس على أزمته السياسية فقط، بل على أزمته الحزب المالية كذلك، وذلك بطرح مقر الحزب الشهير بشارع سولفرينو للبيع ليتمكن الحزب من الوفاء بالتزاماته، **بالاضافة لطرحه بعض الأفكار لإعادة بناء اليسار بالتحالف مع كل القوى اليسارية كالحزب الشيوعي والراديكاليين.**

هل مواجهة المشاكل بشكل عملي وحاسم كفيلة بأن تنسى الإشتراكيين مشاكلهم التي ورثوها من تاريخهم الطويل في التمزق الذي استعرضناه؟

على كل فعلي مدى قدرة وكفاءة **هنري إيمانيولي** ستكون الاجابة على السؤال بالسلب أو بالايجاب.



لينين

اليسار الروسى يراجع التجربة

أحمد الخميسى

رسالة موسكو

بعد حوالى نصف العام تكون قد انقضت عشرة أعوام كاملة على بدء البيرسترويكا التى أعلنها جورباتشوف فى أبريل ٨٥، ومع انقضاء عقد كامل فان الاسئلة المطروحة بصدد مصير الاشتراكية ومستقبلها لاتقل بل على العكس تتزايد وتتجذر فى اتجاهات عديدة. ولعل كتاب «نهاية الشيوعية- حالية الماركسية» الذى ترجمه وقدم له **وائل غالى**، وكتبا أخرى، تثبت الحيوية البالغة التى لم يفقدها ذلك الموضوع من زاوية الاحتشاد الفكرى والشعورى اللذين أحاطا ويحيطان به، وهو احتشاد ضخم يوضح التقدير الفكرى للدور الحاسم الذى سيقوم به الرد على تلك الاسئلة سلبا أم ايجابا.

والملاحظ على مجموعة الاسئلة التى تثار الآن حول نهاية الشيوعين وإفلاس الاشتراكية «من خندق الماركسيين الأوربيين أنها قد برزت فقط بعد انهيار الاتحاد السوفيتى فى أغلبها الأعم. ومن ثم فهى قائمة على نتيجة أكثر مما هى قائمة على رؤية.

الملاحظة الثانية: أن تلك الاسئلة تصب إما فى مجال النظرية- وهو الأغلب الأعم- وإما فى نقد تطبيق النظرية على أرض التجربة المحددة. ومن ثم فإن جملة تلك الشكوك تنطلق لمعالجة الفكر بالفكر، أو التركيز على مهاجمة الجوانب المعروفة من التجربة ، **ولكنها جميعا تفتقد لدراسة تجمع بين «علاقة الفكر بالواقع» أو علاقة النظرية بالتجربة.** ومن ثم فإنها لاتخرج بالموضوع من حالة «التوازى» الى حالة التفاعل الحقيقى الذى يلقى الضوء على مدى التعديلات التى أدخلها الواقع على الفكرة، والتعديلات المعاكسة التى أجرتها النظرية على الواقع. وهكذا فأننا نرى «نظرية وحدها معلقة فى الفراغ» - مقابل «تجربة وحدها معلقة فى الفراغ تجسدت فيها النظرية».

الملاحظة الثالثة: أن الشكوك التى تأكل الآمال المعلقة على الاشتراكية شكوك ترتبط بمواقف ومصالح مختلفة، فقد تشكلت الماركسية من الفلسفة الألمانية والاقتصاد الانجليزى والاشتراكية الطوباوية الفرنسية، ولكنها تشكلت أيضا من عنصر آخر سابق على ظهور الماركسية ، ومستمر هو عنصر **«البحث عن العدل»**، هذا البحث الذى خلق الاشتراكية الطوباوية ، ثم الاشتراكية العلمية. **وعند طرح مختلف الاسئلة والشكوك لابد من استبيان «الموقف» من الأوضاع الحالية، وهل ثمة ضرورة لتغييرها أم لا**، لأن استيضاح ذلك الموقف هو الذى يقود فقط الى بحث جاد لتفتيح الحلول أمام أزمة الفكر الاشتراكى، **لأن سقوط التجربة-** (بالتلاحم بين النظرى والعملى فيها) **لايعنى أن الدوافع التى حركتها قديما قد زالت الآن.**

الملاحظة الرابعة: أن أغلب الاسئلة «الماركسية» التى تطرق أبواب «نهاية الشيوعية» تنطلق من أرض مثالية- أى أنها

تحتوى ضمنا على تصور مسبق بأنه «كان على التجربة الاشتراكية «أن تستمر» وأن تواصل «خلودها»، كما كان على ماركس وانجلز أن يصدقا فى كل حرف، كما كان عليهما فى القرن التاسع عشر أن يحلا كافة مشكلات القرن العشرين. وفى اعتقادى أن أى أبحاث نظرية بعيدة عن رؤية «علاقة النظرية بالتطبيق» فى التجربة المحددة، ستسفر عن لاشئ أو أنها ستفضى فى أحسن الاحوال لمجرد تنشيط التصورات والأفكار. إن الاجابة التى تسعى لتلمس الجوانب الحية القابلة للاستمرار- وليس لدفن الحى مع الميت- قائمة فى الظروف الملموسة لتلك التجربة، طالما أننا نتحدث ليس عن تعميم مجرد ولكن عن وضع معين تلاحمت فيه النظرية بالتطبيق بصورة معينة. ومن هذه الزاوية فإن وضع الفكر اليسارى الروسى الراهن يمثل أهمية لاتصاله بالتطبيق المحدد الذى تم، واتصاله بظروف التجربة. وربما لايكون اليسار الروسى قادرا بعد على النهوض بمهمة تقديم حل لأزمة الفكر الاشتراكى، لكن تصورات الشيوعيين الروس لتجربة الاتحاد السوفيتى ومراجعتهم لها أمر لايخلو من الاهمية، خاصة إذا كانت تلك التصورات مرتبطة بالتصدى لمشكلات ملموسة، لأن تطوير النظرية الاشتراكية بعيدا عن مهام الصراع أمر مستحيل.

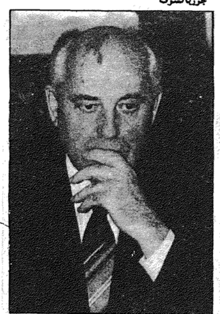
وقد بدأ اليسار الروسى فى تشكيل أحزابه مجددا بعد انهيار الدولة السوفيتية، فظهر حوالى ١٥ حزبا شيوعيا: **حزب البلاشفة لعموم الجمهوريات السوفيتية السابقة- والحركة الديمقراطية للشيوعيين- وحركة المبادرة الشيوعية- الشيوعيون من أجل الديمقراطية- حزب العمل الشيوعى- شيوعيو روسيا- حزب العمال الماركسى- حزب ديكتاتورية البروليتاريا- الحزب العمالى لديكتاتورية البروليتاريا- اتحاد الشيوعيين- الحزب الشيوعى السوفيتى** (الذى لايعترف بزوال الاتحاد السوفيتى) - **الحزب الشيوعى الروسى**، وهو أكبر الأحزاب ويضم حوالى نصف مليون عضو، وهو الذى خاض الانتخابات البرلمانية مؤخرا وفاز بالمكان الثانى بعد حزب جيرنوفسكى.

وقد تأسس الحزب خلال وجود الاتحاد السوفيتى مع السيادة التى حصلت عليها روسيا داخل الاتحاد السوفيتى. ثم منع يلتسين الحزب من ممارسة نشاطة بعد انقلاب أغسطس ١٩٩١- لكن المحكمة الدستورية حكمت ببطلان مرسوم الرئيس، فعاود الحزب نشاطه، وعقد مؤتمره الثانى الطارئ مابين ١٤/١٣ فبراير ١٩٩٣ ليعيد بذلك تأسيس نفسه. وقد شارك فى المؤتمر ٥٤٤ مندوبا من كافة مناطق روسيا ومدنها، **غالبيتهم (٥٠٨ عضوا كانوا شيوعين سابقا)**، مثل مندوبى العمال والفلاحين من بينهم ١٠٦ نائبا، أما الباقون فتوزعوا على المهندسين، والمثقفين، والعسكريين، وممثلى فئات أخرى. **وتراوحت أعمار الغالبية العظمى منهم مابين ٣٠ الى ٤٥ عاما.** وجاء فيما سمى: «البيان البرنامجى»: «قام المؤتمر الثانى الطارئ المنعقد فى ١٣-١٤ فبراير ١٩٩٣ باستعادة نشاط وشرعية الحزب الشيوعى الروسى، الأمر الذى يدل على فشل العداء للشيوعية الذى يمارسه النظام الحالى كسياسة للدولة. ولقد ظل الشيوعيون وجميع من ظلوا أوفياء للمثل العليا للاشتراكية وواصلوا الصراع والدفاع عن حق الحزب فى البقاء من خلال مشاركتهم في مختلف أشكال الحركة الجماهيرية.. ونحن نعتبر أن من واجبنا فى هذا البيان التعبير عن موقفنا السياسى من أكثر قضايا يومنا الحاحا والاجابة عن السؤال الرئيسى المطروح وهو: **لماذا يعاد بعث الحزب الشيوعى فى روسيا اليوم؟**

إننا نعتبر أن التحليل المفصل للطريق الذى قطعه الحزب الشيوعى السوفيتى ومنظماته فى روسيا مهمة من المهام المستقبلية. الا أن علينا الآن أن نقول أننا **نقدر المصير التاريخى للحزب الشيوعى السوفيتى باعتباره مصيرا عظيما ومأساويا فى نفس الوقت**، فهو الحزب الذى استنهض الشعب للنضال فى سبيل العدالة الاجتماعية فى أكتوبر ١٩١٧ وقاد عملية بناء المجتمع الجديد والدولة السوفيتية الجبارة المتعددة القوميات، لكنه لم يتمكن من تفادى تشويه مبادئ البناء الاشتراكى. إنه حزب البطولة الجماعية الذى أنقذ الوطن الاشتراكى مع الشعب من الاستعباد الفاشى وبعث البلاد من الانقاض، لكنه وجد نفسه فى ذات الوقت أسيرا للديماجوجية وروح المغامرة السياسية، ولم يستطع أن يجد فى نفسه مايكفى من قوة العزيمة لكى يسمى الأشياء بأسمائها فى فترة البيرسترويكا الشريرة. **وتمثلت أخطاء الحزب فى عجزه عن الرد على تحديات الزمن وتأخره فى تدارك التناقضات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لمجتمعنا وفهمه لاتجاهات التطور العالمى.** وتجسد ذلك فى ضآلة استخدام منجزات الثورة التكنولوجية العالمية عقدى الستينات والسبعينات، وتجسد أيضا فى دوجمائية الايديولوجية الرسمية، **وانعدام المدنية السياسية لدى القيادة الحزبية العليا.** وكان كل ذلك غريبا عن الشعب وعن جوهر الحركة الشيوعية ذاتها. كما أن الحزب التزم الصمت عن التناقضات ومظاهر الازمة فى حياة المجتمع وفى النشاط الحزبى، الازمة التى تصاعدت خلال سنوات عديدة دون أن تتعرض لتحليل شامل، وكانت أسبابها العميقة تتمثل فى:

- **عدم التطبيق العملى للامكانيات الاقتصادية للاشتراكية**، وعدم العثور على حوافز جديدة للعمل المنتج المبدع فى ظروف الثورة التكنولوجية. وأدت الروح الشكلية المتزايدة لقطع الصلة بين التجربة الاجتماعية والعديد من أفكار وخطط البناء الاشتراكى.
- **عدم التطبيق المطرد للفكرة اللينينية الخاصة بالنظام الفيدرالى فى ظروف دولة متعددة القوميات**، مع عدم العثور فى الوقت المناسب على علاقات التناسب المثلى بين هيئات السلطة على مستوى الاتحاد والجمهوريات والاقاليم.
- **انتشار روح البيروقراطية فى مجالس السوفيتات مما أدى الى**

جورباتشوف



زوالها باعتبارها أكثر الاشكال ديمقراطية لسلطة الكادحين.

-سياسة الكوادر الخاطئة التي ألحقت أكبر الضرر بالحزب الشيوعي السوفيتي. فقد وقعت المناصب الحزبية والحكومية العليا بين أيادي أولئك الذين خانوا قضية الاشتراكية ومضوا على درب خيانة الوطن السوفيتي ودول الاسرة الاشتراكية والحركة الشيوعية العالمية.

وقد بدأ تفسخ الحزب الشيوعي السوفيتي من ارتداد النخبة الحزبية، وصار سوء استخدام السلطات والازدواجية الاخلاقية من السمات المميزة لبيروقراطية القمة الحزبية في أعلى الحزب وفي قاعدته، الأمر الذي ولد في أوساط الشعب وبين الأعضاء القاعدين للحزب حالة من اللامبالاة وانعدام الثقة في القوة البناءة للاشتراكية . وقد أدى ذلك كله لأزمة داخلية حادة استفادت منها القوى المعادية للاشتراكية وللدولة، وهي القوى التي حظيت بدعم هائل من قبل دوائر مؤثرة في الخارج. وقد استكملت تلك العملية بالخيانة التي أقدم عليها ميخائيل جورباتشوف السكرتير العام السابق وأعوانه حينما فتحوا الطريق لإزاحة الحزب عن الساحة السياسية في لحظة حرجة بالنسبة لمصير البلاد. وأدى ذلك بدوره الى تغيير النظام الاجتماعي بطرق غير دستورية وتجزئة الاتحاد السوفيتي رغم ارادة الشعب. ووصل الى الحكم كومبرادوريون يلوحون بإعادة بناء الرأسمالية في أشد أشكالها تخلفا وهمجية. ويعتبر الشيوعيون الروس أن النظام الحالي نظام معاد للشعب والدولة.

العودة إلى الاشتراكية

لقد خدع الشعب بقسوة، ودفعت البلاد الى الوراء عشرات السنين تحت راية الانتقال الى السوق الحرة. ولايمكن مقارنة الدرجة التي دمر بها الاقتصاد الا بتلك الدرجات التي يدمر بها الاقتصاد نتيجة للهزائم العسكرية الشاملة. هذا بينما تتزايد تكاليف المعيشة بشكل أقرب الى الكارثة وأخذ تسعة أعشار السكان يعيشون دون مستوى الحد الأدنى للفقر ، وزادت معدلات الوفاة للمرة الأولى في وقت السلم عن معدلات الولادة. ولم تعد السلع الغذائية الاساسية كالخبز والألبان واللحوم في متناول أغلبية المواطنين، وجرى مايسمى بالاصلاحات من أجل اثراء فاحش للموظفين الفاسدين والمضاربين بينما أخذت تتصاعد في المجتمع التناحرات الطبقية. وحرم الشعب من منجزاته الاجتماعية والثقافية مثل حقوقه في العمل والراحة والتعليم والرعاية الصحية والسكن المجاني، وتم القضاء على أرخص أجور للسكن في العالم، وانعدمت الرعاية للمسنين والأطفال والامهات والمعوقين. وفقد الكثيرون كل مغزى للحياة وأية ثقة في مستقبلهم . هذا في الوقت الذي يجري فيه تشجيع الغرائز الدنيئة وافساد الشباب أخلاقيا وتوسيع نطاق الجريمة. وقد أصبح دمج هياكل السلطة بالعالم الاجرامي أمرا واقعا، بينما يحكم على العلوم والثقافة بالخمول والموات. ولم يعد أحد يستشعر الأمن حتى داخل منزله باستثناء أصحاب السلطة وهياكل المافيا الذين أحاطوا أنفسهم بالحراس والمقاتلين. وتتعدد أشكال الصراعات القومية وتندلع الحروب بين الاخوة. وضاعت المواقع الدولية للدولة العظمى، وتحطم دفاعها وتم تشويه سمعة الجيش وهيئات الأمن والداخلية، حتى أمسى الخطر يتهدد وجود الدولة بحد ذاته واستقلال البلاد اقتصاديا وسياسيا وسلامتها الاقليمية. ولم يسبق لروسيا أبدا أن تعرضت لمثل هذا الاستهزاء بها. لقد وضعت روسيا في موضع البلدان المهانة والمستذلة.

وليس الشيوعيون وحدهم -بل وكل الكادحين في روسيا- تلقوا درسا قاسيا في التربية السياسية. ويزداد من يوم لآخر عدد إبناء روسيا الذين يدركون الى أين قادتهم ثقتهم بالشعارات المعادية للشيوعية التي أطلقها الديمقراطيون الكاذبون. أما الذي أضاعوه حينما سمحوا بتدمير وطنهم الاشتراكي. وتبين للغالبية الساحقة اليوم أنه حتى تلك الاشتراكية «السيئة» غير المكتملة كانت أكثر انسانية لانها ضمنت الحقوق الاجتماعية للكادحين ووفرت تفاؤلا للأجيال الراهنة والقادمة. ونحن على قناعة بأن الوقت مازال متوفرا لدرء التردي الى الهاوية ، ولاستعادة الكرامة الوطنية، ورفاهية الشعب، وكل ذلك غير ممكن الا بوقف الكارثة المحدقة واستبعاد خطر اقامة النظام الديكتاتوري وتفكيك روسيا، والعمل على طريق سلطة الشعب والاشتراكية وتلاحم جميع القوى الديمقراطية حقا والوطنية التي تجمعها فكرة انقاذ الوطن.

ويعلن الحزب عن اخلاصه لمصالح الطبقة العاملة والفلاحين الكادحين والمثقفين الوطنيين وكافة الشغيلة، ويعلن أنه سيناضل باستماتة من أجل عودة روسيا الى طريق التطور الاشتراكي. إن أهدافنا ومبادئنا هي:

- الاشتراكية والشيوعية كمثال أعلى للمستقبل التاريخي، الحرية والمساواة الاجتماعية، العدالة الاجتماعية- الوطنية والأممية- أخوة جميع الشعوب واحترام التقاليد القومية- الديمقراطية الاشتراكية- سلطة الكادحين في شكل مجالس السوفيتات- الادارة الذاتية الواسعة للشعب- احترام حقوق الانسان- حريات التعبير والكلمة والانتماء الحزبي- حماية النظام الدستوري السوفيتي.

ويسترشد الحزب لدى تحديد استراتيجته وتكتيكه بالتعاليم الماركسية اللينينية والديالكتيك المادي معتمدا على العلم المتقدم وخيرة منجزات الثقافة الوطنية والعالمية.

إن الهدف القريب للشيوعيين هو منع عملية الرسملة اللاحقة للبلاد والذود عن



يلتسين

المنجزات الاجتماعية التى حصل عليها الشعب خلال عهد السلطة السوفيتية بالاعتماد على الطبقة العاملة وجماهير الكادحين. اننا نؤمن بالإصلاحات ولكن بتلك التى تستجيب لمصالح الكادحين ومصلحة تدعيم الدولة. ونؤيد فى المجال الاقتصادى توجها اجتماعيا للانتاج و**تشكيل اقتصاد سوق مخطط موجه اجتماعيا وآمن بيئيا** يضمن ارتفاعا مطردا لمستوى معيشة الشعب. ويستلزم ذلك: **وقف عملية التخصيص الاجبارى** الذى يدمر قوات البلاد الدفاعية والاقتصادية- انقاذ القطاع العام باعتباره أساسا للاقتصاد المتعدد الأنماط- تأمين الدور الحاسم للملكية العامة للشعب والملكية الجماعية بهدف الجمع بين مختلف أشكال الملكية. وخلال ذلك يجب أن يكون الشكل القيادى لتحقيق الملكية العامة للشعب هو المؤسسات الشعبية التى تدار ذاتيا مع تحويل وسائل الانتاج الى جماعات العاملين مجانا كحيازة اقتصادية كاملة. تعزيز الدور الاقتصادى للدولة فى مجال توجيه الانتاج وتوزيع المنتجات والاسعار والدخول والتجارة الخارجية. **ويعارض الشيوعيون بحزم العودة للنظام البيروقراطى السابق لتسيير الاقتصاد الذى يعرقل المبادرة الابداعية للناس ويعارض التقدم العلمى والتكنولوجى.**

وفى المجال الزراعى فأننا نؤيد اقرارا فوريا لبرنامج حكومى لتطوير الزراعة ونشر الاستقرار فيها يقوم على منح المساعدات المالية والفنية للمزارع التعاونية والحكومية والمزارعين الأفراد المستقلين ومنح المساعدات المخصصة من المدن للأرياف. **ويعتقد الشيوعيون بعدم جواز تحويل الأرض- التى تعتبر ملكية للشعب بأكمله- الى الملكيات الخاصة والتعامل معها باعتبارها موضوعا للبيع والشراء.** ولكننا نؤيد تحويل الاراضى مجانا لحيازة غير محددة الأجل للمزارع الحكومية والتعاونية والفلاحية المستقلة، ونؤيد منح مواطنى روسيا قطع الأرض الخاصة بأعضاء المزارع التعاونية والبساتين الخاصة والاراضى لبناء بيوت الراحة الصيفية فى شكل حيازة يتم توريثها، كما أننا نقف بحزم ضد نهب ثروات الشعب من قبل أصحاب رؤوس الأموال القومية والأجنبية وتحويل روسيا الى ملحق يزود الدول الأخرى بالخامات، ونؤيد استعادة احتكار الدولة للتجارة الخارجية فى مجال أهم الموارد الاستراتيجية والخامات والمشروبات الكحولية وفرض رقابة صارمة على تداول العملات الأجنبية فى السوق الداخلية وتدعيم الروبل.

مابعد الاتحاد السوفيتى

ولقد أدى تدمير الاتحاد السوفيتى بشكل قسرى مخالف للدستور الى اجهاض امكانية اصلاح الاتحاد ليتحول الى اتحاد حر وديمقراطى فعلا للشعوب والدول الاخرى **وتم الدوس على ارادة الشعب التى عبر عنها فى استفتاء ١٧ مارس ١٩٩١ عندما أعلن وقوفه مع الدولة الاتحادية.** ولم يعد بفائدة على أحد تمزيق الصلات التى ربطت شعوب الاتحاد على مدى قرون متعاقبة، وتواجه روسيا الان خطر تكرار المصير الدرامى للاتحاد السوفيتى. وادراكا لواقعية هذا الاحتمال فإن الحزب الشيوعى الروسى يؤيد مايلى:

- عقداتفاق جديد بين شعوب الدول التى قامت فى أراضى الاتحاد السوفيتى، ويمكن أن يكون عقد معاهدة بين الدول فى مجال الاتحاد الاقتصادى والدبلوماسى والدفاعى خطوة أولى على هذا الطريق.
- الحفاظ على الطابع الأمنى والسلامة الاقليمية للدولة الروسية باعتبارها جمهورية اتحادية من النمط السوفيتى على أساس معاهدة اتحادية بين اقاليم وجمهوريات روسيا.
- وقف الصراعات المسلحة وتسوية المشكلات موضع النزاع بطرق سياسية.
- تكامل واسع بين الدول المستقلة التى قامت فى أراضى الاتحاد السوفيتى ووحدة السياسة الخارجية التى ينبغى أن تراعى الاتجاهات العالمية العامة والمصالح المشتركة لبلداننا وشعوبنا.

فى الظروف الراهنة التى تتحد فيها القوى المعادية للشعب والاشتراكية لترسيخ سلطتها نهائيا- يصبح من الضرورى بشكل خاص اقامة منظمة سياسية مرتبطة بجماهير الشعب ارتباطا وثيقا، ويجب أن يصبح الحزب الشيوعى الروسى تلك المنظمة. وسيبنى حزبنا سياسته على أساس المبادئ اللينينية معتمدا خلال ذلك على أفضل ماورثه من التجربة التاريخية للحزب الشيوعى السوفيتى والحركة الشيوعية العالمية، وسيكون حزبا معارضا للنظام السياسى الراهن يسعى لتبنى القوانين التى تستجيب لمصالح الشعب ويجمع فى أشكال نشاطه بين العمل البرلمانى، والعمل خارج البرلمان بين الجماهير والحركة العمالية والنقابية. **يعتبر الحزب أن مهمته الأولى الان هى بناء وترسيخ وحدة الشيوعيين مع كافة القوى التقدمية والوطنية الاخرى المناهضة للنظام الديمقراطى الزائف الذى قاد البلاد إلى حافة الكارثة.**

وسيعمل الحزب على التعاون النشيط مع القوى التقدمية العالمية وكافة فصائل الحركة العمالية والشيوعية والديمقراطية والوطنية التحررية. وانطلاقا من مطلب شعوب الاتحاد السوفيتى الذى اتضح فى استفتاء مارس ١٩٩١ بشأن المحافظة على الاتحاد، سيسعى الحزب لاقامة علاقات رفاقية مع الاحزاب الشيوعية والاشتراكية التى قامت فى الدول الأخرى بأراضى الاتحاد السوفيتى. وسيقف مع اقامة اتحاد متين للأحزاب الشيوعية ووضع برنامج للأعمال المشتركة التى تمضى على درب استعادة اتحاد شعوبنا فى إطار أسرة واحدة.

إن الشيوعيين الروس يثقون فى المستقبل الاشتراكى لروسيا، وهم لايستهدفون فى نضالهم سوى مصلحة الشعب وازدهار الوطن وعظمته، لقد كتب على رايات حزبنا: «الوطن- سلطة الشعب- الاشتراكية».

هذا هو البيان البرنامجى الذى أسفر عنه المؤتمر الطارئ الثانى للحزب، وقد عرضته بنص كلماته، وأسقطت منه فقط سياسة الحزب فى المجال الاجتماعى والمجال الثقافى، إذ أنها كلها من المطالب المعروفة مثل ضمان المعاشات وتمويل الدولة للثقافة والعلوم وماشابه.

وقد عاد الحزب فنشر برنامجه فى مايو هذا العام وسنعرض له مرة أخرى، وقد تخيرنا الحزب الشيوعى الروسى لانه أضخم الأحزاب إذ يضم نصف مليون عضو، ولأنه أكثرها تأثيرا، فهو الحزب الذى قال عنه الناطق الصحفى للرئيس يلتسين: **«إنه الحزب الوحيد الحقيقى الموجود فى روسيا»** وقد فضلت أن أعرض البيان البرنامجى كما هو- ليكون تحت عين من يشاء- ليستنتج منه مايشاء دون تدخل. أما مناقشة ذلك البيان البرنامجى فقد تأتى بعد أستعراض بعض وثائق فصائل أخرى من الحركة اليسارية الروسية. ولعل القارئ قد لاحظ أن البيان البرنامجى لايجيب عن الاسئلة النظرية الشائكة الكثيرة بشأن «مستقبل الاشتراكية» وغير ذلك، ولكن الاجابة عن تلك الاسئلة- كما قلت- مستحيلة دون الخوض فى مهام عملية محددة. ومن هنا أهمية ذلك البرنامج وأهمية عرض وثائق الحركة اليسارية الروسية.

فكر

تحديد طبيعة العسكرة وتفسيرها ما الذى تعنيه العسكرة أو العسكرية؟

محمد عصفور

أصدر **بيرغاهن** V.RBerghahn دراسته **المتميزة عن العسكرة أو العسكرية** (Miliavisim) يقصد به رسم الملامح الأساسية لتاريخ النقاش الدولى الذى دار عام (١٨٦١-١٩٧٩) حول هذه الظاهرة وقد لاحظ المؤلف فى مقدمة هذه الدراسة أن لفظ **العسكرة أو العسكرية** يأخذ معانى أو تفسيرات مختلفة فى المعاجم والموسوعات المختلفة وأنه لايوجد اتفاق أو توحد بين هذه المعاجم والموسوعات والقواميس وفيما يلى بعض الأمثلة:

ففى **قاموس أوكسفورد المختصر** للغة الانجليزية- وهو يردد نفس تعريف القاموس الكبير الذي يصف العسكرية بأنها:

روح واتجاهات العسكرى المحترف.

أو تسيد الشعور والمثل العليا العسكرية عند شعب من الشعوب أو الاتجاه إلى اعتبار الكفاية العسكرية المصلحة العليا للدولة.

وقد أضاف القاموس الكبير الصادر عام ١٩٣٣ عبارة أومعنى جديدا- وأن كان قد حذف بعد أربعين عاما- جاء فيه:

إنها الظروف السياسية التى تتميز بسيادة أو هيمنة الطبقة العسكرية فى الحكم أو الإدارة.

أما لانسكليومهديا الأمريكية فإنها تعرف العسكرية بأنها: تعنى السياسة التى تعطى تأكيدا استثنائيا للاستعداد العسكرى، والتى تعلى من شأن الفضائل العسكرية، وتعتمد على القوة فى العلاقات الدولية؟.

وأما **لاروس الكبير** فهو يحدد العسكرة بأنها المبالغة فى تسيد العنصر العسكرى فى أمة ما.

أو هى النظام السياسى الذى تقيم نفسه على الجيش أو الشعور أو المذهب الذى يحبذ تسيد الجيش؟.

وأما **قاموس الانسكيلوبيديا- الموسوعة - الايطالية** فيتحدث عن تسيد الروح العسكرية فى دولة أو طبقة ومثال لذلك العسكرية البروسية وأما **الموسوعة الأسبانية المختصرة: تمثل العسكرة** (هيمنة الأشكال ، ونماذج التفكير والأهداف العسكرية- هيمنة هذه كلها فى الدولة والسياسة والمجتمع).

وترى **الموسوعة الماركسية اللينينية فى الفلسفة: أن العسكرية** (نظام على الاستقلال) حيث تخضع الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسيطرة عصبة عسكرية ترى فى القوة العسكرية والحرب بوجه خاص الأداة الرئيسية لتحقيق سياسة عدوانية؟.

وتقترب **الموسوعة التاريخية** السوفيتية من هذا التعريف فتصف العسكرة بأنها نظام مغلق للاقتصاد والسياسة والأيديولوجية يتمثل فى سياسة توسع عسكرى لدولة مستغلة تهدف لإعداد حروب غزو وقمع مقاومة الجماهير التى يجرى استغلالها داخل الدولة).

ويعترف المؤلف بأنه لن يتناول بالتعقيب هذه التعريفات على نحو ماتميز به مؤلف **ألفريد فاجتز** تاريخ العسكرية History of Militarism فهدف هذه الدراسة التى نشرها عرض موضوعات الجدل الذى دار حول مفهوم العسكرة أو العسكرية عندما ظهر اللفظ لأول مرة فى القرن التاسع عشر حتى لو اقتصر موقف المتحاورين على مناهضة العسكرة كفلسفة أو روح دون إنكار الضرورات العسكرية على نحو يتفق مع الأوضاع الدولية السائدة فى تطور المجتمع الحديث. (ص٣،٢) غير أن هذا الموقف السلبى لن يصدنا عن إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف فى التعريفات السابقة.

فالأمر المشترك بين هذه التعريفات هو اتفاقها على أن **العسكرة تعمل أساسا على سيطرة أو هيمنة العسكريين على النطاقين السياسى والإدارى.**

وبعض التعريفات لايكتفى بإطلاق وصف العسكرة أو العسكرية على نظام الحكم العسكرى الخالص وإنما هو يدخل فى

العسكرية نظم الحكم التي تهيمن عليها الأشكال ونماذج التفكير العسكرية فلاتكون الدولة عسكرية فقط إذا هيمنت عليها طبقة عسكرية محترفة وإنما تتحقق العسكرة بتسييد الشعور والمثل العليا العسكرية أو تسييد روح واتجاهات العسكري المحترف، والإعلاء من شأن الفضائل العسكرية فقد لايظهر العسكر على المسرح السياسي.

علم الاجتماع العسكري

يقول بيرغاهن إن معظم الجدل أو الحوار حول العسكرية أو العسكرة بل ١٩٤٥- كان يعتبر العسكرية الألمانية نموذجا محوريا للمناقشة والتحليل غير أنه بعد ١٩٤٥ تجاوز الحوار هذا النموذج. وانعكس ذلك على مواقف علماء الاجتماع والسياسة الأنجلوسكسونيين والذين وجهوا اهتماماتهم الى الأمم الحديثة للعالم الثالث ووضع العسكريين في دولهم، وفي نفس الوقت بدأ العلماء والدارسون في الغرب يوجهون عنايتهم إلى الوضع في الدول الصناعية الكبرى وبدأوا يطرحون أسئلة في مقدمتها **ما إذا كان يمكن اعتبار الولايات المتحدة دولة عسكرية** وقد كان ذلك بداية تجاوز عدم حصر موضوع العسكرة في نطاق دول العالم الثالث. وإنما تجاوزت الدراسة هذا النطاق بكثير على نحو ما تجاوزت بحث المظاهر الخارجية للعسكرة أو دور العسكر في صناعة القرارات السياسية وأصبح هناك فرع متميز لعلم الاجتماع هو **علم الاجتماع العسكري** الذي يعنى بدراسة خصائص المؤسسة العسكرية وأصداء هذه الخصائص على شخصياتها القيادية والمقدرة، وتحليل عناصر الأيديولوجية أو المثيلولوجية العسكرية بوصفها أيديولوجية سياسية للحكم. ومع ذلك فإن أهم الدراسات السوسيولوجية التي ظهرت داخل علم الاجتماع العسكري هي:

طبيعة ودلالة انشاء المجمع الصناعي العسكري سواء في الولايات المتحدة أو **الاتحاد السوفيتي.**

ظاهرة العسكرة الواضحة لمجالات مختلفة للحياة الاجتماعية في الدول الصناعية الكبرى.

محاولات تفرقة بين نماذج العسكرة المختلفة سواء **تمثلت أصداؤها في تراكيب اجتماعية واقتصادية وسياسية ذات مضمون** أيديولوجي متميز. (ص٤، ٥).

بماذا تتميز النظم العسكرية

ليس من الجائز أن يعتبر وصف العسكرة أو العسكرية ذما لأي نظام تنفرد فيه المؤسسة العسكرية بالحكم أو يكون لها نفوذ أو سلطان كبير وإنما **هو وصف سياسي أو قانوني لنظام حكم** ينتقل فيه قادة الجيش من ثكناتهم الى أجهزة الدولة يسيطرون عليها ويديرونها وإذا كان هذا هو المتبادر بالعسكرة أو العسكرية إلا أن هذا الوصف **يمكن أن يطلق على نظم حكم ليست عسكرية خالصة ولكنها تدار بعقلية عسكرية وبأسلوب عسكري..** ويتفق النموذجان العسكري شكلا والعسكري مضمونا فيما يعد الشرور الحتمية لحكم الطغيان والقهر الذي يقوم على أساس **تأليه الحاكم الزعيم أو القائد والوصاية على الشعب، وتزييف الوعي بالشعارات وما يقترن بذلك كله من قسوة ووحشية.**

فنظم **الحكم العسكرية هي تلك النظم التي تستمد شرعيتها من المؤسسة العسكرية وحدها** بوصفها العضلات الوحيدة في جسد أي بلد من بلدان العالم الثالث، ففي مقدمة **مسرحية أنور عكاشة (الناس اللى فى التالت)** يقول: (إن العسكر . لفظ صار اصطلاحا دالا على نظام وعقلية وأسلوب نستطيع أن نتبين ملامحه اذا نظرنا الى أنظمة الحكم في أمريكا اللاتينية وجمهوريات الموز والبن والأناناس في أفريقيا وآسيا.

ويصف عكاشة الزعيم العسكري في دولة العالم الثالث، بأنه **يتصور أنه بطل ملهم ولا تتم حركة في الكون إلا بفضل توجيهاته ، لأن حركة الناس والتاريخ (الجغرافيا) لابد وأن تقف عنده) وهكذا (يؤله الحاكم باعتباره الأوحد حكيما ومعلما وقائدا ولابديل له)** وقد يتخذ التأليه صورة أخف، عندما يستخدم الحاكم القانون أو القدرة في فرض نفسه إلى الأبد، لأنه لانظير له، زعيما قائدا بطلا ملهما معصوما من الخطأ.

والوصاية على الشعب، ومعاملة الجماهير بوصفها قاصرة عن تحمل جريمة الديمقراطية كاملة مظهران للتأله أو للزعامة المغرورة، ويشارك **«المثقفون المرتشون في تزييف الوعي** وفي تعبير عكاشة أنهم **الترزية المنظرون الذين يفصلون القوانين على المقاس ويقيفوا له بدلة ديمقراطية تمشي عليهم. فكلهم عندهم ديمقراطية على كل لون ياباتستا أو ديمقراطية شعبية «وطنية» واجتماعية. ولها أنياب واخترعوا التعبيرات التي تريح الكل وتمشي مع أي مزاج، التوازن والمراوغة الاستمرار وحدة الصف حشد كل الطاقات الخصخصة..**

تفسير ظاهرة العسكرة

إن الأجدر بالاتباع سواء في تفسير ظاهرة العسكرة أو في تحليل عناصر النظام العسكري هو التنسيق بين مختلف التفسيرات دون الاكتفاء بأحدها **والتفسير الطبقي للانقلابات العسكرية -كما تطرحه الماركسية- هو تفسير أحادي التوجه لايصدق في أحيان كثيرة.** وإن كانت تبقى حقيقة هامة أشار اليها أحمد حمروش وهي أن **(الجيش يظل رغم مافي داخله من تناقضات وهو وسيلة الدولة للقهر تلجأ إليه الطبقات الحاكمة في مراحل الانتقال حيث يتغير ميزان التوازن للطبقات الأساسية في المجتمع ، ليكون لها بمثابة حلقة إنقاذ تنتشلها من خطر الثورات الشعبية وتحفظ لها مصالحها.**

وتعتمد الطبقة الحاكمة لإجهاض الثورات الشعبية على الجيش.. أما باستخدام أداة القهر والعنف، وأما بتسليم مقاليد الحكم.

لقد عرف ماركس وانجلز الدولة باعتبارها أداة للقهر الطبقي ،سلطة الدولة في المجتمعات التي تعبر مرحلة انتقال ذات طابع يصل الى الانفصال عن المجتمع الذي خلقها والاستقلال نسبيا عنه.. وذلك لتوازن الوضع وضعف الطبقات الأساسية في ذلك المجتمع. ووسيلة الدولة في ذلك هي الجهاز العسكري الذي تسيطر عليه ويساعدها في ذلك أن الجيش بحكم طبيعته وتكوينه تتوفر له مواصفات خاصة تجعل عنده ميلا طبقيا للانفصال عن المجتمع بل والسيطرة عليه.

ويتمادى البعض في القول بأن الجيش في الدول النامية ليس مجرد (صورة من المجتمع) ولا هو مجرد حاصل جمع حسابي للعدد الذي يضمه من الفلاحين والعمال وأبناء البرجوازية الصغيرة.. **ولكنه يكتسب صفة جديدة**

أقرب إلى الطائفية (الأصح: المؤسسية) التى تجنح الى التماسك والانعزال عن المجتمع والاعتزاز بالانتماء إلى هذه الوظيفة المتميزة بملابسها وأسلحتها الأمر الذى يخلق شعورا بالتعالى على المدنيين (أليس ذلك هو نفس مايجنح اليه رجال الدين وأنهم بذلك سبقوا المؤسسة العسكرية فى اللباس المتميز)ص١٣،

وهذا الشعو بالتعالى يتضخم عند كبار الضباط ويرتكز ايديولوجيا وطبقيا على انتماء القيادات العسكرية العليا للطبقة الحاكمة بينما ينتمى الجنود إلى الطبقات الكادحة المسحوقة فليس الجيش كتلة صلبة بعيدة عن المتناقضات بل هو صورة مجسدة للمجتمع بكل ما فيه من طبقات ومتناقضات ولايمكن التهوين من شأن التناقضات الطبقية والعسكرية وقد تبدو هذه التناقضات مقبولة ، ولكنها فى الحقيقة مكبوتة بسطوة الحياة العسكرية ونتيجة للانضباط العسكرى.

الخصائص المشتركةبين النظم العسكرية والنظم الشمولية

غير أن اتهام حكم العسكر بأنه غالبا مايقترن بالارهاب والقهر بل والفساد لايعنى اطلاقا انفراد الحكم العسكرى الخالص بهذه الشرور. لأنه توجد بجانب هذا النظام نظم أخرى قاهرة ليست أقل طغيانا بل ووحشية فليست نظم الحكم العسكرية الخالصة وحدها التى تتميز بالارهاب والطغيان والقسوة وإنما هناك نظم حكم أخرى تماثلها أو تفوقها فى هذه الشرور **لنظم الحكم الاستبدادية القديمة والنظم الفاشية أو حتى الشيوعية الزائفة** تتفق كلها في طبيعتها الشمولية وأنكارها للإنسان والمواطنة؟ وفى عدائها الشديد للديمقراطية والحرية والشرعية وإذا كانت نظم الحكم العسكرية تشارك فى هذه الخصائص فمرد ذلك أن المؤسسة العسكرية مؤسسة صناعية (فى تعريف علم الاجتماع) تقوم على الضبط والربط وما تضطلع به من تنشئة أفرادها وقياداتها على الخضوع والطاعة وفرض النمطية عليهم جميعا ، توجيههم عدوانيا وقتاليا من أجل حماية الوطن من الاعداء وهذه **الفضائل العسكرية تظل محتفظة بصفتها هذه طالما وجهت ضد الأغيار ولكنها تصبح لعنات اذا وجهت فى الداخل ضد الأهل والجماعة.**

ولايصعب ابراز الخصائص المشتركة بين نظم الحكم العسكرية الخاصة ونظم الحكم الشمولية والاستبدادية وفى مقدمتها تأليه الحاكم الزعيم أو القائد والوصاية على الشعب وتزييف الوعى بالشعارات ، ومايقترن بذلك كله من قسوة ووحشية أو تضليل وخداع..

ولسنا فى حاجة إلى إبراز ظاهرة تألية الحكام فى الفاشية والشيوعية فقد تناولتها دراسات كثيرة غير أن ما يجب إبرازه هو اتفاق نظم الحكم العسكرية الخالصة ومثيلاتها فاشية وشيوعية فى اختفاء الانسان عن ناظريها بحجة الضبط والربط فى العسكرية (ويتشابه الزعيم والحزب فى الفاشية وتذيبه الطبقة فى الشيوعية) وهذه السمات

كلها (الضبط والربط والزعيم والحزب- والطبقة) ليست سوى أشكال أو أقنعة مختلفة لشر واحد هو نظام الحكم الشخصي الذي يجعل من الانسان والشعب مجرد أداة مسخرة لاستدامة سيطرة الحاكم: القائد أو الزعيم!

غياب الانسان في النظم الشمولية والعسكرية

ويستحيل أن ينفى عن نظام الحكم العسكري طبيعته العسكرية أن يكون قادته- بعد تقلدهم السلطة- قد خلعوا بزاتهم العسكرية ذلك أن خلع البزة العسكرية لايعني اطلاقا تخلص هؤلاء القواد من الأصول والقيم الراسخة التي تولدت منذ تنشئتهم العسكرية الصارمة هذه وفي مقدمة هذه الأصول أو القيم غياب الانسان أو إنكاره تماما كآدمي فلا يتعامل الحكام العسكريون مع المواطن كإنسان، وإنما يتصورون أنهم بالانقلاب الذي تقلدوا به السلطة قد أصبحوا غزاة منتصرين حيث يعتبر أفراد الشعب كأهالي المستعمرات أو المحميات حشرات أو أسكادا وحتى إذا أحسنا الظن ببعض هؤلاء القادة الحكام، فإن نظرتهم العسكرية الى المواطنين تظل مطبوعة بما نشأوا عليه، وهو تملكهم حق الحياة والموت لمن يخضعون لرئاستهم أو قيادتهم.

فالقيادة العسكرية التي تملك بالنسبة للمقودين حق الطاعة تملك في الحرب حق الحياة والموت فهي التي تتصرف في مجمجرعات الجنود والضباط وتضع خطط المعارك ولها في هذا السبيل أن تضحي من أجل موقع بحياة من تشاء من أفراد الفصائل أو الفرق.. وقد تفرض على بعضها الفناء والموت من أجل تسكين جماعات أخرى من الانسحاب.. دون أن تملك أية مجموعة حق المناقشة في اختيار القيادة لمن تكتب لهم الحياة أو يفرض عليهم الموت، حتى لو كان خاطئا أو متعسفا أو منحرفا أو معترضا.

وقد تجد هذه المبادىء تبريرها في النظام العسكري لأنه معد بطبيعته للقتال ولكن **الحياة السياسية والمجتمعية المدنية لاتتسامح أبدا مع سلطة تنتحل لنفسها سلطة الحياة والموت ولو كان ذلك في ظروف الحرب** فالمجتمع المدني بالنسبة لمن يرتكبون أفظع الجرائم لايسمح إطلاقا للدولة بتوقيع عقوبة الموت عليهم إلا بعد اجراءات وضمانات قضائية صارمة يستمع فيها إلى دفاع المتهمين ويحقق، ولاينطق بعقوبة الاعدام إذا ثارت أية شبهة في نسبة إثبات الجرم الى المتهم، ولذلك فإن **مايجرى في المجالس العسكرية من محاكمات يتنافر مع أصول الحياة المدنية وإن كان يعتبر امتدادا للأسلوب العسكري الذي لايقدم ضمانات تعصم الخاضعين من الموت!.**

الانحرافات والتجاوزات من يتحمل مسئوليتها

إن تفسير سلوك العسكر تفسيرا مؤسسيا ليس من شأنه أن يحجب عنا حقيقة دور الفرد أو الأفراد من القواد الحاكمين فيما يصيب أية جماعة محكومة من أذى **فتفسيرنا المؤسسي لنظام الحكم العسكري ، لايجوز أن ينفي دور الطابع الشخصي الذي يستغل أو يتخفى وراء فكرة المؤسسة أو المنظمة الحاكمة للزعم بأن مايصدر من قرارات اجرامية هي قرارات مؤسسية ولذلك فإن من الإجحاف الشديد أن تحمل المؤسسة العسكرية بكاملها- اذا كانت تحكم مجتمعا مدنيا- مسئولية ما يرتكبه قادتها من فظاعات وجرائم وانتهاكات صارخة لكافة القيم الإنسانية.**

واذا قيل أن المؤسسة العسكرية تقلد سلطة الحكم في دولة من الدول، فإن ذلك لن يعني أكثر من أن قيادة أو قيادات من هذه المؤسسة هي التي تحكم ويظل كافة العسكريين محجوبين أو ممنوعين من المشاركة في السلطة والمسئولية استنادا الى ما يوجبه الضبط والربط من الطاعة والخضوع، المطلقين للقادة والحاكمين..والذين يحاولون شراء ولاء اتباعهم بالامتيازات والمنح سواء كانت سخية أو شحيحة وقد لايفلح هذا الأسلوب في القضاء على نوازع التمرد أو المشاركة الوجدانية للشعب الساخط والمقهور والذي تروعه جرائم النهب والسطو التي ترتكب في ظل وحماية الارهاب والقهر..

وهذا الإيضاح ضروري لتأكيد مسئولية الحكام الذين تندبهم وتساندهم المؤسسة العسكرية عن القرارات والمواقف بل والجرائم التي تنسب ظلما وعدوانا للمؤسسة العسكرية التي قد يمارس الحاكم كافة سلطاتها منتهكا قيمها ومخلفا لوعودها وبرامجها!!.

ونعود فنؤكد أن الطابع المؤسسي لحكم العسكر وإن كان يهيمن على نظم الحكم العسكرية، إلا أن ثمة اختلافات هامة بين سياسات الحكام العسكرية المتعاقبين نتيجة تفاوت شخصيات هؤلاء الحكام..

إغفال الدور الأجنبي في الانقلابات والنظم العكسرية

إن معظم الكتابات أو الدراسات التي ظهرت في المعسكرين الغربي والشرقي تغفل العنصر الأجنبي بالنسبة للانقلابات العسكرية وبينما يتهم المعسكر الشيوعي الامبريالية الغربية بأنها وراء الانقلابات العسكرية الرجعية ، فإن المعسكر الغربي كان يتهم بعض نظم دول العالم الثالث العسكرية بأنها نظم عميلة للاتحاد السوفيتي.. والحقيقة التي يجب تأكيدها في هذا الصدد هي أن كافة الانقلابات العسكرية(حتى تلك التي تسمى في المعسكرين الشرقي والغربي بأنها ثورات تحريرية) لاتتحقق إلا بإيجاد أو دعم أجنبي ..ومع ذلك فإن الأدب الشيوعي استنادا الى التفسير الطبقي يميز بين انقلابات الجنرالات وانقلابات ضباط الرتب الصغيرة فيقول احد **حمروش** ان انقلابات الجنرالات قد أصبحت مقياسا لايخطىء في تحديد طبيعة الانقلابات الرجعية، بينما يضعنا انقلاب ضباط الرتب الصغيرة أمام بحث جديد وهذا هو السبب في تعمد اقصاء الرتب الصغيرة بعد نجاح الانقلاب لذلك فإن الطبقة الحاكمة في تركيا متعاونة مع الامبريالية الأمريكية قد استطاعت أن تقصي الرتب الصغيرة من لجنة الوحدة الوطنية بدعوى الانتماء للأفكار اليسارية المتطرفة (ص٢١) وهذا أمر طبيعي بالنسبة لانقلابات الجنرالات التي تتم في حدود الطبقة الحاكمة ، وهي اذا كانت تغير شخصيات الحكام وتبدل الوجوه المدنية بوجوه وملابس عسكرية إلا أنها لاتغير الطبقة الحاكمة(ص١٣).

ومع ذلك فإنه ليس صحيحا ماذهب إليه **احمد حمروش** من أن الانقلابات العسكرية هي من سمات النظام الرأسمالي) ص١١ فحتى وقت انهيار الاتحاد السوفيتي كقوة عالمية كانت جميع الانقلابات العسكرية نتيجة التصارع بين الإمبرياليين: الأمريكية والسوفيتية ، وما أعقب انهيار الامبراطورية السوفيتية من تغيير جذري في تفكير وسياسة أمريكا الخارجية بالنسبة لنظم الحكم العسكرية والفاشية التي تدور في فلكها **فأمريكا حريصة على استدامة هذه النظم لإبقاء سيطرتها وهيمنتها على شعوبها والثروات القومية بما يحقق المصالح الأمريكية القومية!.**

أرشيف اليسار


جورج حنين فى الستينات

جورج حنين ارستقراطى.. يكتب ويناضل.. ويحب بالفرنسية

د. رفعت السعيد

فى مساء شتوى بارد من أمسيات شهر ديسمبر ١٩٣٩ كانت فتاة ارستقراطية غاية فى الجمال، وغاية فى الاعتداد بارستقراطيتها (فهى حفيدة أمير الشعراء احمد شوقى بك، وابنة حامد بك العلايلى وكيل مجلس النواب) انها إقبال العلايلى. وكانت «بولا» كما تحب أن يناديها الناس تقلب فى بعض المجلات الفرنسية داخل مكتبة «هاشيت» بميدان سليمان باشا عندما اقترب منهاشاب أنيق يضع على عينيه دوما نظارة سوداء وقال بفرنسية حالمه محاولا أن يصف شعرها الاسود الناعم المتهدل فوق فستان أسود: « لاتوجد حدود بين شعرك وفستانك» دهشت «بولا» ربما من جرأته، وربما من غرابة التعبير... لكنها أحبته..

ووقف الدين حائلا بينهما..فهو جورج حنين. لكنهما تخطيا كل العقبات وظلا معا طوال العمر.. رغم معارضة الأسرتين

***

وربما كان أكثر مادفع «بولا» للتعلق بجورج هو جسارته المثقفة، ولغته الفريدة من نوعها، وفى جلستهما الغرامية الاولى قرأ عليها نصوصا من بعض مقالاته المتفجرة بالسخط والرفض، قرأ قاموسه الذى نشره قبل عدة سنوات فى مجلة «أنيفور» -UN EF FORY (المجهود) كانت مجلة مشاغبة تصدر فى مصر بالفرنسية عن جماعة «المحاولين» وتقول عن نفسها انها: «المجلة الوحيدة النزيهة فى مصر، وانها مركز الفكر الحر».. قرأ جورج على «بولا» قاموسه الغريب المعنون: «قاموس لاستخدام العالم البرجوازى»:

فوضى= انتصار الروح على اليقين.

جمال= سلطة تنفيذية.

كرامه= افتراض جاهز لأيام المستقبل

امرأة شريفة= احتكار جنسى.

فكرة= لعبة لاتنكسر، مجانية، وأحيانا قاتلة.

شرعية=لجام للشعوب.

الأنا= الشئ الأكثر أهمية فى العالم.

متحف= أكبر مزبلة معترف بها رسميا.

عمل= كل شئ لاترغب فى فعله.

.. وكان هذا القاموس يلخص كل حقيقة وأفكار جورج.. وأحبته بولا..

* *

الاسم: جورج صادق حنين

الاب: صادق باشا حنين (دبلوماسى- واسع الثراء-فيما بعد مدير عام شركة المياة)

تاريخ الميلاد: ٢٠ نوفمبر ١٩١٤.

المهنة: فنان- مدير فى شركة المياه- مدير فى شركة سجاير جاناكليس-

تاريخ الوفاة: ٨ يوليو ١٩٧٣.

الأب أرستقراطى مترفع، والأم مارى زاناللى من أصل ايطالى. والمدرسة شئ يليق بالفقراء. أما أبناء الارستقراطية مثل «جورج» فيبقون فى القصر حيث يتولى تعليمهم مرب خاص. علمه القراءة والكتابة والحساب (بالفرنسية) طبعا، ثم سافر والده سفيرا لمصر فى مدريد، فأخذ معه الولد والمربى، وفى مدريد (وليس فى القاهرة) بدأ فى تلقى أول دروسه فى اللغة العربية.

ولأن الخطر يأتى من حيث لاتحتسب، فإن الفتى الذى حرص أبوه أن يبعده عن غوغائية المدارس حتى الارستقراطية منها، قد حظى بمرب يسارى، راح يلقنه بهدوء وبجرعات صغيرة، لكن متتالية أفكارا يسارية، وعندما قرر الفتى أن يجرب معرفته بالعربية بأ يترجم شيئا من الفرنسية إلى العربية، حاول مع صفحات من كتاب ماركس «رأس المال».

وفى عام ١٩٢٦ ينتظم الفتى فى مدرسة فرنسية ثانوية ويحصل على شهادتين للبكالوريا.. ثم يلتحق بالسوربون لينال ثلاثة «ليسانسيهات» دفعة واحدة (فى القانون والادب والتاريخ) وكان ذلك عام ١٩٣٩.

وطوال هذه الفترة كان «جورج» يتردد على القاهرة، وانضم فيها إلى مجموعة يسارية تهتم أساسا بالفن والفكر اسمها جماعة

«المحاولين».

وفى عام ١٩٣٥ كتب «جورج» مقالا بعنوان «من اللاواقعية» ليكرس نفسه كواحد من المدافعين عن السيريالية. وفى هذه الأثناء أصدر مع أحد زملائه «المحاولين» واسمه «جوفارنا» مجموعة نصوص نقدية بعنوان «التذكير بالقذارة» وفى هذه الاثناء بدأ فى مراسلة مجلة أدبية باريسية ذات توجه تروتسكى هى «المتواضعين». وفى ١٩٣٥ وجه على صفحات هذه المجلة نداء حارا عنوانه «غناء دعاة العنف» طالب فيه البروليتاريا بالثورة الفورية.

لكنه رغم كل هذا الحماس كان أسيرا للمجتمع المخملى وللشق المتفرنج منه، فقد كان اسيرا للغته الفرنسية ،ففى أبريل ١٩٣٥ انهمك مع «المحاولين» فى تنظيم حفلة تنكرية راقصة فى الذكرى الخمسين لوفاة فيكتور هوجو. وكان على المدعوين ان يرتدوا ملابس شخصيات رواياته.

والاغتراب لايكون عن المجتمع المصرى بجمله، بل وعن الشائع من الفن ايضا، فهو يدعو للسريالية قائلا: «إن السيريالية تمثل التجربة الاكثر طموحا فى عصرنا، فهى موجهة ضد الظلامية.. السرياليون غير راضين عن إعلان حرية الفكر فقط، وانما يحرضون عليها» (المجهود- اكتوبر ١٩٣٥).

وفى نوفمبر ١٩٣٨ أصدر جورج أول دواوينه (بالفرنسية طبعا) وعنوانه «لامعقولية الوجود». وعندما بدأ هتلر فى إحراق بعض اللوحات التشكيلية باعتبارها فنا منحطا ، خطى جورج حنين أولى خطوات عمله الجماهيرى فأصدر مع أربعين مثقفا (مصريين ومتمصرين وأجانب) بيانا (باللغة الفرنسية ايضا) عنوانه:

«يحيا الفن المنحط» جاء فى ختامه «يارجال الادب ويارجال الفن لنقف معا ونقبل التحدى، يجب أن نقف فى صف هذا الفن المنحط ،ففيه كل آمال المستقبل ، لنعمل لنصرته ضد العصور الوسطى الجديدة».

ومن التوقيع على بيان جماعى الى تأسيس جمعية، هى **«جماعة الفن والحرية»** (يناير ١٩٣٩) معلنة أن هدفها «الدفاع عن حرية الفن والثقافة».. وكانت هذه الجماعة تجمعا لصفوة الفنانين والادباء والكتاب المصريين التقدميين، واتخذت لنفسها مقرا فى شارع المدابغ ،لكنه كان يتردد أيضا على بيت عريق فى «درب اللبانة» بالحلمية الجديدة إسمه «بيت الفن».. وفى

تمثال سريالى لوجه جورج حنين على زجاج صممه الفنان تيرى فرمانتيلى

كنف هذا البيت تكونت جماعه «الحرافيش» التى ضمت فى صفوفها شبانا واعدين مثل نجيب محفوظ واحمد مظهر وعادل كامل صاحب رواية «مليم الاكبر» التى حاولت تجسيد حالة «الحرافيش».

وقدأصدرت جماعة **«الفن والحرية»** نشرة بالرونيو صدر منها عددان فقط، وفى العدد الثانى يحدد جورج حنين موقفه من الفن قائلا:« إن هدفنا ليس تغيير الرغبة بل تغيير المجتمع وتكييفه مع رغباتنا. ولايمكن للفن أن يكون عاطفيا فحسب، فهو ضد النظام القائم، وضد الطبقة الحاكمة، وضد الخنوع، وضد الركوع البوذى فالفن ليس سوى مخزن للذخيرة.

وهكذا أطلت على العقل المصرى (أو على الاقل على تلك المساحة المحدودة التى استطاع جورج أن يصل اليها هو وجماعته) تعبيرات تثير الدهشة مثل «الفن معمل بارود» و«يجب أن تكفل الحكومة لكل فرد نصيبه من الشعر ومن الخبز معا».

وفى ديسمبر ١٩٣٩ شارك مع راؤول كوربيل وريمون أجيون فى إصدار مجلة بالفرنسية هى: «دون كيشوت» كا نشعارها الذى صاغة جورج «نحن نناضل ضد الفوارق الطبقية والمغالطة التاريخية، والتساهل والممارسة التى لايمارسها الناس بحرية، ضد كل التلفيقات وكل التوريات» لكن الخلاف يدب فى صفوف هذه المجموعة من الشبان فكوربيل وأجيون يرفضان ميله التروتسكى وأحيانا «الفوضوى» ، وينسحب جورج واصفا شركا ه بأنهم «يدعون الصلابة بين المتصلبين، ويبدون فى الممارسة كمن لايطلب الا المخاطرة بنفسه بكل الطرق.(هو اذن رغم كل كلماته العالية الرنين يرفض المخاطرة).

***

من الفرنسية إلى العربية

وربما يشعر جورج ورفاقه بالملل من عزلتهم حتى عن المثقف المصري.. ويقررون الوصول اليه. وينفق جورج من أمواله الكثير كى تصدر مجلات مثل «التطور» و«المجلة الجديدة» وكى تقوم دور نشر لأصدار كتب بالعربية مثل «دار القرن العشرين» ، وبالاضافة الى ذلك أخذ جورج فى تشجيع وتمويل عدد من المعارض التشكيلية الجماعية.

ورغم أنه أنفق الكثير ، فقد ناله رذاذ كثير إذ اتهمه البعض (مارسيل اسرائيل- فتحى الرملى وغيرهما) بأنه كان يستخدم التمويل لفرض سيطرته.

والحقيقة أن «جورج حنين» ظل يعانى دوما من الاحساس بالعزلة فكلماته المغلفة بتعبيرات شعرية ذات نسيج خاص لايفهمها الكثيرون، وطموحاته أعلى من قدرة الآخرين، ومن يساعدهم بماله يشعرون بترفعه عليهم (أو هكذا يقولون) فيتمردون عليه.

ويلخص جورج كل ذلك فى عبارة حزينة نشرها فى العدد الثانى من التطور «ذكر البعض أنه لا مستقبل لهذه المجلة لأن أغلب الناس لايبالون بالمشاكل الاجتماعية والثقافية التى أثارتها . بينما قال أحد الساسة المصريين الذين يعتد برأيهم أن مجله التطور تسبق العقلية الحاضرة فى مصر بعشرين سنه».

لكن «جورج» لايكره اليأس بل يفضله (فاليأس ليس وسطا أسنا تنعصر فيه للأبد المخيلات الضعيفة، اليأس يكسر الابواب، اليأس يجعل المدن تعد. اليأس هو السحابه التى ستنضج تحتها العوالم المجهولة للخلاص».

***

نحو الجماهير

.. اليأس إذن شئ مفيد، ومن ثم يمكن تجربة المستحيل، وأنت تعرف مقدما أنك مهزوم. وفى عام ١٩٤٤، التقى «جورج» مع مجموعة من أصدقائه، وبحثوا إمكانية النزول الى الشعب.. وقرروا ترشيح فتحى الرملى فى انتخابات البرلمان ، واختاروا له دائرة شعبية هى «السيدة زينب» وانهمك الارستقراطيون المصريون، والمتأجنبون ، والمتمصرون ، والاجانب فى حملة إنتخابية حامية لكنها مثيرة للسخرية..

أنفق جورج على المعركة، وانهمك الشبان فى الكتابةعلى الجدران «تحيا الاشتراكية- تحيا البروليتاريا». وشاب متوهج أتى سريعا من المنصورة (لطف الله سليمان) يلقى خطبا نارية، ورمسيس يونان يترجم نشيد الاممية ليردده المتظاهرون:

قوموا عبيد الدنيا قوموا
قوموا يامحرومين م الخير
سخطكم بقى رعد يا للاقوموا
ده.. الانتفاض الاخير

كل هذا والمرشح المغمور يلبس «أوفرولا» أزرقا مؤكدا عماليته، ويلهث أمام المتظاهرين الذين يهتفون بشعارات غير مفهومة فى هذا الزمان. ويصف د. لويس عوض واحدا من الاجتماعات الانتخابية قائلا:«فى هذا الاجتماع وجدت أنور كامل ورمسيس يونان وجورج حنين وبولا العلايلى وعشرات من أقطاب اليسار- المصرى ، تعاقب الخطباء وكان أكثرهم معتدلا، حتى وقف فؤاد كامل والقى كلمه عنيفة يندد فيها بالاخطبوط الرأسمالى.. ويقول كلاما كثيرا مما يعاقب عليه القانون..

وقرر المجتمعون الخروج فى مظاهرة.. وهكذا خرجنا ولم يكن عددنا يزيد عن مائتى شخص أكثرهم من الكتاب والفنانين، وسرنا فى مظاهرة مضحكة تهتف: الارض للفلاحين والمصانع للعمال، والخبز والحرية للجميع، تحيا وحدة المثقفين والعمال (د. لويس عوض- ذكريات بعيدة ص١٢٤) أما د.مجدى وهبه فيقول والغريب أن أسر العمال فى أحياء القاهرة الفقيرة هى التى قذفتنا بالاهانات، ووضع البوليس نهاية للحادث فصادر منشوراتنا وضربنا فى مزاح ثقيل».

ويحصل الرملى على ٣٢ صوتا فقط..

ويبدأ اليأس يدب فى نفس المثقف الارستقراطى.

فعندما تنشب حرب فلسطين وماسبقها من صدامات يكتب لأحد اصدقائه شاكيا من القتال الناشب فى حيفا بين العمال العرب والعمال اليهود ويقول : أنه تعبير عن هزيمة الماركسية ، التى تتحدث عن وحدة البروليتاريا العالمية.

وعندما تأتى ثورة يوليو يرتبك كل شئ لكن صديقه الأبدى أنور كامل يمتلك أملا فى الحكام العسكريين ويوجه رسالة الى محمد نجيب (يقال أن جورج وافقه عليها) يعرض عليه فيها مايشبه البرنامج لكن الرسالة تتضمن عبارات مثل: «زحف الجيش ليضرب ضربته التاريخية» ومثل «أن حركتك لم تكن منذ اشتعلت سوى إنعكاس لما كبت فى صدر هذه الأمة من عهود الضغط والارهاب» وأيضا «وانني أرجو من صميم قلبى أن توفق فيما أنت مقدم عليه بمعاونة زملائك وتأييد الجماهير من مشروعات بدأنا نحس بالفعل تأثيرها على كيان هذه الأمه» (صوره من الرسالة مكتوبة بالآلة الكاتبة ومؤرخة فى : ١٢ أكتوبر ١٩٥٢)

ويكتب جورج حنين متخلصا من اليأس الحميم «أواصل تفاؤلى بالنسبة للتطورات المحلية، واعتمد على بعض سمات واضحة بشكل كاف ، مثل محمد نجيب.. فالرؤوس لها أهمية كبيرة فى التاريخ».

وحتى خلال أحداث مارس حيث سير عبد الناصر المظاهرات لتهتف «تسقط الديمقراطية» يكتب جورج رسالة الى صديق فرنسى «نحن لانرفض شيئا . الضوضاء والهيجان ، الضجة والعاصفة كلها هنا.. الاعصاب لم تستسلم بعد.. بالنسبةللمستقبل جسور جدا من يعطيه اسما».

لكن النوافذ تغلق فجأة . وذات يوم يذهب الى مكتبه (كمدير لشركة جانكليس للسجاير) ليجد ضابطا برتبة عقيد وقد جلس مكانه، وفى إشارة واضحة لعزله. والهجوم على الديمقراطية ستكرس فى اطار شعارات عالية تقول بالعداء للاستعمار فيقول: «العنصرية، النميمة، الكذب، الأمية الايديولوجية والانغلاق الثقافى كل هذا يشكل فيما يبدو لى أسسا وطنية جديدة.»

وبدأ يسمى عبد الناصر «الأمير ذو الانف الذى يشبه عمود الاشارة» وذات يوم كان يستمع الى خطاب لعبد الناصر ثم أغلق الراديو فى حدة، وسألته «بولا» لماذا؟ فأجاب بأنه كان فى ميونخ عام ١٩٣٩ «وسمع هتلر يخطب فذكره عبد الناصر به».

ويهاجر جورج وبولا تاركين مصر الى الابد.. وحتى عندما يتحدث عبد الناصر عن الاشتراكية لايصدقه جورج ويسأل فى مرارة «ماذا يصنع الثائر الاشتراكى فى بلد اشتراكى غير إشتراكى؟(أنور كامل- الى امشاط من ماس مكسوره- ص ١٣) فى رشاقة فيقول «من الآن فصاعدا، يجب الا نلعب طويلا مع الكلمات التى تسقط من فراغ الفم، وتركب على قاعدة مضجرة لتفرغ قاعدة مضجرة حتى الموت».

ثم يرحل «جورج» فى صمت تاركا وصيته التى تلح على «بولا».. أن يدفن فى مصر.



فن

عن ‹قدارة› فى الواقع والسينما حوار وطنى.. لفيفى عبده

احمد يوسف

أعترف للقارئ أننى ترددت طويلا قبل أن أقرر الكتابة حول فيلم «قدارة» الذى يجسد نموذجا واضحا لمجموعة «الاعمال الكاملة لنجمة هذا الزمان «فيفى عبده» ،فلايخفى على المتفرج الذكى تلك الخفة البالغة التى يتم بها صنع أفلام الراقصة الشهيرة التى تحولت مع سبق الاصرار والترصد لعالم التمثيل. وقد لايحتاج مثل هذا المتفرج الى من يشير له إلى المثالب الواضحة الفاضحة فى هذه الأفلام، لكنها- الراقصة وأفلامها- وقد تحولت إلى «ظاهرة» لايمكن تجاهلها، فإنه لابد أن نتوقف قليلا لنتأمل السر فى ذلك الانتشار الواسع الذى حظيت به، حتى أصبحت تطاردنا على شاشة التليفزيون بدموعها الساخنة ومعركتها مع الحياة، وأمست تلاحقنا على صفحات الصحف بصورها الفوتوغرافية التى تسجل ارتيادها للمهرجانات العالمية جنبا الى جنب سيلفستر ستالونى واليزابيث تيلور (ياقلب لاتحزن لكنها تؤكد أيضا أنهم هم الذين طلبوا التصوير معها سعيا الى المجد) ، وباتت تؤكد لنا بطرف خفى أحيانا، وصريح فى أحيان أكثر، أنها تمتلك نفوذا وسطوة لاينبغى لأحد أن يتجاهلها، وإلا...

لقد أصبحت إذن فيفى عبده نوعا من «المؤسسة» أو فلتقل أنها أصبحت جزءا هاما من «المؤسسة السائدة»، وهو مايمكنك أن تلمسه بوضوح فى كونها تستحوذ منذ أعوام على النسبة الأكبر من الأفلام التى تصنعها السينما المصرية، والتى يكتبها فى الأغلب «نجوم» السيناريو فى مصر مثل وحيد حامد ورفيق الصبان ومصطفى

محرم، ويحققها بعض «نجوم» الاخراج مثل حسين كمال وأشرف فهمى، وهو الامر الذى يضفى على أفلامها- شئنا أم أبينا- نوعا من الجماهيرية النابعة من «الإلحاح» المتكرر على المتفرج ، (ولاينبغى لنا أن ننسى أو نتناسى أن هذه الافلام تمارس تأثيرا هائلا فى وجدان الناس من خلال دور السينما الشعبية المتواضعة، أو عروض الفيديو بالمقاهى) ، كما يشير أيضا إلى أن هذه الأفلام تتخفى وراء صناعها الذين قد نختلف حول مايطرحونه من مضمون، لكن يبدو أنه لم يعد لدينا مايكفى من الجرأة- والطموح إلى تحقيق الفن الحقيقى- على أن نختلف معهم فى المستوى الفنى الذى يقدمونه، وهو المستوى المتواضع والخالى من أى إبداع، وإن كان- للأسف- يشكل التيار الأساسى فى صناعة السينما المصرية هذه الأيام.

إن كان لك أن تتأمل تلك «الظاهرة»، بقدر أكبر من الصبر ، لأمكنك أن تضعها الى جانب الكثير من الظواهر المعاصرة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وربما **استطعت أيضا أن ترى أن هناك أكثر من «فيفى عبده» واحدة فى العديد من نواحى حياتنا المختلفة،** فى هؤلاء الذين يغتنمون فرصة الاضطراب الذى نعيشه، فيقفزون ليمسكوا بمقاليد الأمور، ويفرضوا عليك حوارا من جانب واحد، ويعقدون المؤتمرات «الديمقراطية» التى تنتهى دائما إلى الجمل الانشائية التى لاتغنى ولاتسمن من جوع إلى الديمقراطية الحقيقية، وهم أيضا لايفتأون يعلنون عن «زهقهم» من هذا الشعب الذى لايستجيب للأوامر والنواهى، ولايتوقف عن التناسل والتكاثر، ولايشرب الشاى إلا وقد ضيع فيه عده ملاعق من السكر (الضار بالصحة) ، ولايعرف قدر التعب والتضحية التى يبذلها من أجله «موظفو» السياسة والاقتصاد. لقد فرض هؤلاء أنفسهم على الساحة فرضا، يطاردونك فى كل وسائل الاعلام صباح مساء، يتحدثون بسيماء السياسيين المحنكين والاقتصاديين البارعين ويبدون كما لو كانوا قد صدقوا أنفسهم، مثلما تتوهم فيفى عبده أنها أصبحت علامة من علامات تاريخ السينما المصرية، **فتضع نفسها إلى جانب فاتن حمامه (!)**، وتطلب من محدثتها الاعلامية ذائعة الصيت والمسئولة عن المجلة الفنية ذات الورق الملون المصقول أن تقارنها بمن هن فى مستواها: **«نبيلة ،نادية، نجلاء.. نجوم الشباك يعنى»**

هكذا تكلمت فيفى عبده وعبير أيضا

ذلك هو المعيار الوحيد الذى تحكم به «فنانة» مثل فيفى عبده على الفن:«الشباك»، وهى أيضا نفس الرؤية التى ترى أن مقدار ماتجمعه الحكومة من الضرائب- الجائرة أحيانا- هو الدليل على تحسن الوضع الاقتصادى، وأن «البنية الاساسية» هى القنوات التليفزيونية المحلية، والتليفونات المحمولة، وتغيير «بلاط» أرصفة الشوارع المرصوفة فعلا فى الأحياء الراقية، وأن الاستقلال السياسى للوطن هو أن نكون «وسطاء» عاقلين مطيعين وشركاء منفذين فى كل المستويات المطلوبة لخلق مايسمى الدائرة الشرق أوسطية، وهو الأسم الجميل، الأقرب إلى التدليل، لمنطقة تموج بصراع الوجود والفناء.

أنظر الى الكلمات التى وصفت الاعلامية المشهورة بطلة حوارها فيفى عبده، وحاول أن تتذكر أين قرأت هذه الكلمات- عبر أقلام محترفى مقالات المديح- عن نجوم فى عالم السياسة والاقتصاد، وحاول أن تقيس بنفسك مقدار مافيها من الصدق: **«إنها- فيفى عبده- من بسطاء الناس إن لم تكن أبسط بنت بلد مصرية.. وأبعد ماتكون عن العكلكة والاصطناع(تحدث) بكلامها الطفولى العلقانى البسيط»** ألا يذكرك ذلك بنفس الصورة المصطنعة فى عالم نجوم السياسة والاقتصاد، الذين يخفون السطحية والافتقار الى الصدق وراء غلاف زائف التلقائية، أو بالأحرى السوقية، التى تسعى لاقتناعك بالقوة بمنطقها الذى يخلو من المنطق؟

وبكل «تلقائية» تحدثت فيفى عبده عن السبب وراء اندفاعها إلى عالم التمثيل السينمائى: «من حقى أبقى ممثله.. عشرين سنة عشتهم أقدم فن وواقفة على رجليا دول.. يبقى كده حقى ونص.. دا اللى ماعندهاش فكرة- تقصد منافساتها- بتمثل بفلوسها وحاجات تانية»، وأنت بلاشك تستطيع أن تخمن ماذا يرمى إليه الحديث «التلقائى» بتلك الحاجات التانية، ولكن فيفى عبده على كل حال لايساورها أى شك فى أنها جاءت الى السينما محمولة على أعناق الجماهير وبمحض رغباتهم واختيارهم الحر «النزيه» ، لذلك فإن فيفى عبده «سيدة قرارها» فى أن تفرض نفسها على أنها «الممثلة» والفنانة الاستعراضية كمان». وهى مثل من يقبضون بيد حديدية على مناصبهم فلا يتركونها أبدا، فإنها لن تتنازل عن تربعها على عرش السينما المصرية المعاصرة: **«وأنا مسكت فرصتى بايدى وأسنانى»**

كان من الممكن أن يقرأ المرء هذه الكلمات المستفزة ، ويرى أنها- وهى كذلك بالفعل فى جانب منها- بعض من غبار المعركة المحتدمة بشراسة وضراوة بين فيفى عبده و«فنانة أخرى» أو انها جولة فى تلك الحرب المستعر أوارها حتى طال اللهب بعض المسئولين الكبار مما اضطر مسئولين أكبر للتدخل السريع لاطفائها، ولاعجب أن تدور المعركة- مثل معظم المعارك فى هذه الأيام - حول قضية لاتعنى أحدا بالمرة فى هذا المجتمع البائس المطحون، الذى يقبع أكثر من نصفه تحت خط الفقر، ألا وهى طريقة كتابة الأسماء وترتيبها على «الأفيش»

كان من الممكن أن تختفى هذه الكلمات من الذاكرة ،لولا أنها نشرت فى نفس اليوم تقريبا الذى ظهر فيه المقال الرقيق والمؤلم فى آن واحد، جرى به قلم «مصباح قطب» على لسان طفلة صغيرة وكأنه يرسم لوحة غائرة فى وجداننا ، فى العدد الماضى من «اليسار» ، تحت عنوان «وجوه فى الأنباء» .ولا ندرى بماذا يمكن أن نصف الطفلة عبير- بطلة المقال- إذا كانت فيفى عبده هى «أبسط بنت بلد مصرية»؟ ولو كان لك أن تصف حديث «الفنانة» بأنه يتمتع بالتلقائية والبساطة، فماذا تقول عن حديث الطفلة بنت السنوات العشر، **التى لاتعرف عن الديمقراطية إلا أنها تأتى أحيانا فى التليفزيون ، ولاتجد تشبيها لمن يفسدون فى الأرض إلا أنهم «زى الرقاصة»؟** وهى تحاول أن تنفض عن نفسها بشدة فكرة اتخاذ الطريق السهل بالانحراف ، لأنه «تخاليها دائما صورة الفتاة التى خطفها المقدر والمكتوب إلى شوارع الهرم فتفزع»، لكنها من جانب آخر تقع فريسة للأحلام التى تراها فى الأفلام على أنها الفردوس المفقود، فهى تتمنى **«شقة على النيل زى سمير صبرى ويسرا وتحية كاريوكا»**، وهى تقصد ماراته حلما ممكنا فى فيلم **«نشاطركم الأفراح»** حين يرضى البطل أن يتخلى عن حبيبته، لبيبع فحولته للمرأة العجوز لكى يفوز بالشقة التى تملكها.

الصراع بين الشر والشر

بون شاسع يفصل بين عالمى فيفى

عبده وعبير، كأنه الهوة التى لاسبيل لعبورها إلا أن تسير الطفلة الفقيرة فى طريق «نضال» الفنانة وصعودها إلى النجومية والمجد طبقا للمعايير التى يفرضها الإعلام السائد، الذى يصر على أن يعيد المرة بعد المرة الرحلة «الأوديسية» التى خاضتها **فيفى عبده من الحضيض إلى القمة.**

أما البديل الآخر أمام عبير، وهو الأكثر اقترابا من منطق الواقع، فهو أن تزداد الهوة إتساعا فلا يملؤها إلا أنقاض الفكر المتطرف.

إنها الهوة ذاتها التى تفصل بين التشخيص «الرسمى» لأزمةالوطن (الذى يكاد أن ينكر حتى وجود الأزمة)، وبالتالى طرق علاجها، وبين أحوال البلاد والعباد الذين يرون سرطان الفساد يأكل جسد الوطن (وإن كان المسئولون يقولون لك أن الفساد مايزال فى حدود «المعدلات العالمية» المسموح بها)، فلا يملك الانسان العادى إلا أن يبحث لنفسه عن طريقة- ولو متواضعة- لاستثمارها

هذا الفساد، لكى يصبح واحدا من القطيع المتوائم مع قيم المجتمع السائدة، أو يجد عقله العاجز عن فهم الواقع المضطرب وقد سار كالأعمى فى طرق التطرف، فيزداد عن الواقع ابتعادا كلما أزداد منه إقترابا.

ترى كيف تشاهد عبير الديمقراطية فى التليفزيون، وهل تختلف رؤيتها تلك عن مشاهدتها لأفلام فيفى عبده؟

لعلها قد سمعت آلاف المرات كلمة «الشعب» وهى تتردد على ألسنه المسئولين، لكنها ربما لم ولن تعرف ما أومن المقصود بتلك الكلمة، لأنها تسمعها فى العادة من هؤلاء الذين يسيطرون على «الميكروفونات» بأصواتهم الرتيبة الجوفاء، ويحتلون الشاشة بوجوهم الخالية من أى تعبير حقيقى، سوى اصطناع «التلقائية والبساطة».

وذلك هو الحال مع فيلم **«قدارة»**، الذى يدور عن سرقة الأطفال من أهلهم الفقراء، لكنك لن ترى أطفالا أو فقراء لأن فيفى عبدهسوف تحتل جميع مشاهد الفيلم، الذى كتبه الناقد واسع الانتشار **رفيق الصبان**، وأخرجه المخرج الذى مايزال مصرا- بعد العديد من الأفلام شديدة التواضع- على احتلال مساحة من صناعة السينما فى مصر، بل إنه أيضا يكتب فى التيترات، على طريقة **يوسف شاهين، «فيلم لـ...عادل الأعصر».**

كل مايبقى من قصة الفيلم حكاية هزلية تدور حول بيع الأطفال الفقراء للأسر الغنية المحرومة من الانجاب، بل ربما أيضا تصديرهم للخارج تحت شعار **«صنع فى مصر»**، حيث يتم انتاجهم من خلال «مصنع» أقامته قدارة، تضم فيه العاهرات اللاتى تصبحن مجرد أرحام لتصنيع الأطفال. ولعلك مازلت تذكر العديد من الأفلام القديمة التى عالجت «تيمة» بيع الأطفال للأغنياء، حين كانت **«نجمة ابراهيم»** بعينيها الجاحظتين الجامدتين تجسد الشر المطلق، الذى يحاول أن يلعب على أوتار التناقض بين الفقراء والأغنياء. لكن أفلامنا القديمة، التى كنا نصفها بالميلودرامية والفجاجة، كانت على الرغم من ذلك تحاول أن تعثر على النبل الكامن فى أعماق النفس البشرية، وبالرغم من الحلول التوفيقية التى كانت تنتهى إليها دائما فى حلها لهذا التناقض، **إلا أنها كانت تقدم دفاعا بليغا عن الفقراء المظلومين ضد الاغنياء الظالمين**، كما كانت تؤكد على أن القيم الصحيحة لابد أن تنتصر فى النهاية.



كنا نتهم هذه الأفلام بمحاولة «تجميل» الواقع، ولقد كانت كذلك بالفعل فى جانب منها، لكنها ايضا تفتح طريقا يفضى على نحو ما إلى الأمل فى تغيير الى الأفضل، حين كانت تجعلك تشعر بالتوحد مع الأبطال الأخيار ضد المجرمين الأشرار، لكنك اليوم لاتملك هذا الاختيار، فليس أمامك دائما إلا الصراع بين الشر والشر.

إنهم حقا يسرقون الأطفال والفقراء

لم يعد هناك فرصة للاختيار لسبب أكثر أصالة، هو أننا- رغم الديموقراطية التى تراها عبير أحيانا فى التليفزيون- نعيش عصر النجم الأوحد والوحيد، فى السياسة والاقتصاد والثقافة.. لكن دلالة أعمق يكشف عنها فيلم «قدارة»، إذ أن الشخصية الشريرة التى كانت تؤديها **نجمة ابراهيم** تحولت على يد **فيفى عبده** الى أن تكون «البطلة»، ليس بمعنى أن السينما قد قررت أن تسبر أغوار هذه الشخصية لتكشف عن ظلالها الرمادية، وإنما بطلة تحتذى فى مغامراتها وقدرتها التى لاتبارى على كسب المعارك، مرة بسوط لسانها، وأخرى بنفوذها وعلاقاتها ببعض رجال السلطة، وثالثة بفتنتها التى تسبى عقول الرجال. ولك أن تتخيل أن «أفيش» الفيلم يصور فيفى عبده وقد وقفت بملابسها المثيرة فى إغراء (وأرجو ألا تصر على أن تبحث هنا عن التلقائية والبساطة)، بينما تمتد أيدى العديد من الرجال- الذين لاتراهم، ولا ضرورة لذلك على أية حال- وهى تقبض على ساقى «البطلة» فى توسل محموم.

هل تنتظر إذن أن تترك **فيفى عبده** هذه الفرصة لكى تدع أى ممثل آخر- رجلا كان أم أمرأة- ليظهر الى جانبها؟ وماذا يمكنك أن تتوقع أن ترى من معالجة موضوع الفيلم، إن كان قد تبقت أية أهمية للموضوع. وفى الحقيقة أن أى حديث عن عناصر فنية فى فيلم «قدارة» ليس إلا لغوا عقيما، فكل مايبقى من الفيلم هو احتلال فيفى عبده للشاشة، لكى تقدم لنا المعلمة قدارة التى لايكفيها أن تقوم بكل هذه المغامرات من مختلف الانواع، لكنها فيلسوفه أيضا:



«النسوان اللى ماتخلفش دول مش احنابنخدمهم؟.. بقى إحنا واللا اللى بيعملوا أطفال الأنابيب؟.. واللا حرام علينا وحلال عليهم..؟ واللا يعنى عشان لابسين بلاطى ومتخرجين من الجامعة.. إذا كانت الحكومة بتحميهم تبقى كوسة». وهكذافإنها أيضا صاحبة موقف سياسى من الحكومة التى لاتعدل بين الناس. ولأن قدارة تسعى الى انتاج الأطفال بشكل علمى مدروس، فإنها تستخدم العاهرات، كما تستعين بالطبيب وليد (سعيد عبد الغنى) الذى أصبح من وجهاء، المجتمع وأثريائه لاحترافه اجهاض العاهرات وسرقة الأطفال من المستشفيات، كما تساعد قدارة أيضا صديقتها المعلمة سمرة (ميمى جمال) التى لاوظيفة دراميه لها فى الفيلم إلا أن تتبادل الحوار شديد السوقية والفظاظة مع قدارة. لكن العقدة تنشأ عندما تطلب إحدى الزبائن طفلا «خواجة» ، بشعر أصفر وعينين خضراوين، فتبحث قدارة عن الأب المناسب لمثل هذا الانتاج المتميز، فتجده فى كريم (هشام عبد الحميد) ، الشاب الذى يحترف بيع فحولته للنسوة العجائز الأثرياء، أما «الأنبوبة» الجاهزة للتلقيح فهى المرأة المطلقة كريمة (نهلة سلامة) التى تقع فى مصيدة قدارة حتى تحمل بالجنين المنتظر، لكن الحب يدب فى قلبى كريم وكريمة (ولتلاحظ الصدفة السمجة فى اختيار الأسماء، مثل اختيار اسم الطبيب أيضا). فيعلنان التمرد والعصيان على «المعلمة» ويمضيان فى مغامرات معها حتى تظهر الشرطة يقودها الضابط (يوسف شعبان)، ليقبض على المرأة الشرسة ، التى تهدد: «لو وقت مش هاقع لوحدى» ، وخذبالك من تلك الاشارة «السياسية» الماكرة(١) ، لكن الخوف كل الخوف أن تكون هذه الأشارة انذارا لنا بأن من الممكنأن يكون هناك فيلم يحمل عنوان :«قدارة - الجزء الثانى».

هناك العديد من الشخصيات الشبحيه الأخرى، للعاهرات والمدمنات المتهورات، والزوجات العقيمات الباحثات عن أطفال، لكن الجميع دون استثناء تدرن فى فلك قدارة، التى لاتتوقف عن شرب الشيشة، والاستماع بنكت الصعايدة. وتوزيع الشتائم على الجميع بالعدل والقسطاس، وإرتداء مختلف أنواع الملابس بدءا من الملاية اللف وحتى «الميكروجيب»، والسخرية من الرجال الذين يحاولون مغازلتها، وإن كان الأمل يراودها فى الاستحواذ على الشاب الوسيم كريم، ليصبح «جوز المعلمة»، مما يثير فضول صديقتها سمرة التى تسألها فى تعجب: «بقى كده من أول نظرة حتة واد مهما كان يدهول قدارة اللى نص رجالة البلد ماطالوش طرف جلابيتها». وإن لم يكن واضحا ماذا يقصد» كاتب الحوار عما فعله «النص» الثانى من رجال البلد.

تلك هى بعض الأفلام التى تقدمها صناعة السينما المصرية فى التسعينات، وهى فى جوهرها انعكاس لسياق كامل، ولا تصدق كثيرا ما يقولونه لك عن «فقر الفكر والابداع» فى النصوص السينمائية، فأنه المناخ السائد الذى يتحدث عن الحرية بينما تقف الرقابة بالمرصاد أمام ظهور الناس البسطاء من أمثال عبير على الشاشة، فى نفس الوقت الذى تسمح فيه باحتلال «قدارة» تلك المساحة الهائلة فى السينما وخارجها.

إنهم يسرقون الأطفال والفقراء مرتين، مرة داخل الفيلم وأخرى فى واقع الحياة، لأن «النجوم» فى كل الميادين لايسمعون إلا أصواتهم، ولايستمتعون إلا برؤية صورهم. ولاتعجب إن رأيت فيفي عبده تتحدث يوما فتدلى برأيها فى الحوار الوطنى، لأن من المؤكد أنها ترى نفسها- مثل بقية النجوم- على حق، وإن كان حقا زائفا، الذى لايعنى إلا أن تبدو وكأنك تقف فى الموقف الصحيح، بيما الحقيقة هو أن تكون «الغلط فى الزمان الغلط».

مائدة الصباح على الطريقة البوسنية

ماجدة موريس

التقى مراسل التليفزيون المصرى بسراييفو فى صباح الثلاثاء ١٢ يوليو الماضى ببعض البوسنيين، فى بلادهم التى دكتها الحرب واطماع الصرب، وتخاذل النظام العالمى الجديد، قدم المندوب نفسه لهم على أنه مندوب برنامج (صباح الخير يامصر) فرحبوا به وسألهم عن أسمائهم وعن ظروف تعلم اللغة العربية، وعرفنا من أربعتهم (كانوا ثلاثة رجال وأمرأة) أنهم يعملون مع الكتيبة المصرية الموجودة هناك. لكن المراسل اليقظ لم يفتح الله عليه بسؤال واحد يخص تلك العلاقة التى لابد وأنها لفتت انظار المشاهدين لبرنامج (صباح الخير يامصر) فكيف ولماذا يتصادف أن أطراف اللقاء الاربعة البوسنيين يعملون مع الكتيبة المصرية تحديدا؟ والا يوجد من أهل البوسنة أناس غيرهم يمكنه لقائهم؟

وإذا كان هناك سبب وجيه لهذا الاختيار مثل تميزهم مثلا بأجادة اللغة العربية، فلماذا لايذكره لنا المراسل حتى يبدو اللقاء مقنعا والموقف واضحا. فسيادته لايعرف لغة أخرى غالبا ولذلك اختار هؤلاء على الفرازة. ومع ذلك فلننتظر ماهو اغرب واطرف من ذلك ،وهو سؤاله للآنسة والسيدة البوسنية عن تقاليد الافطار فى الصباح لدى البوسنيين وماذا تقدم لأسرتها على المائدة.

كان من الواضح أن سعادته أبيض (كما تقول الأدبيات الشعبية السيارة الآن) لايعلم شيئا عن هؤلاء الذين يحادثهم ولا عن ظروفهم التى نعرفها جميعا ونحن فى بيوتنا لم نبرحها الى سراييفو مثله، مما دفع البوسنية الصابرة أن تقول له عن أى وقت تسأل.. قبل الحرب أو بعدها؟ فلما استطرد المراسل القدير فى شرح مقصده النبيل وأنه يود معرفه العادات والتقاليد البوسنية والفرق بينها وبين عاداتنا وتقاليدنا فى مصر، بادره أحد الرجال الثلاثة- وهو استاذ جامعى- بأن كل شئ تغير فى البوسنة بسبب الحرب وبعدها

ولكنه- والحق يقال أفلح فى أن يخرج بأجابة من السيدة تشفى فضوله الاعلامى ،وهى أنهم الآن يفطرون خبزا وزبدا.. وربما القهوه. فسعد مندوبنا وأنهى حديثه الممتع قائلا (صباح الخير يامصر) صباح الخير بابتسامة عريضة..

ولاندرى هل مراسلنا أبيض حقيقة، أم أنهم وجهوه الى أن ما يخص برنامج (صباح الخير يامصر) لابد وأن يكون على هذا النحو الذى يتبع منهج (لا أري جيدا.. لااسمع) حتى يتجاهل كل مايمكن أن يتناوله فى هذه القرصة الغالية بالنسبة للاعلامى العربى ويتحدث فى العادات والتقاليد ومائدة الافطار.

ويبدو بالفعل أن هذا المراسل معذور لأ زملاءه الذين يذهبون الى المحافظات المصرية من أجل الصباح ونقل نبض الحياه خارج القاهرة يتجهون فورا الى رجال الأمن.. أو المرور.. وربما المحافظ.. ولا اعتراض لنا بالطبع على حسن العلاقة بين الاعلام والشرطة ولكن على اعتبارها المدخل الوحيد المناسب للتعامل بين التليفزيون والمحافظات

بوسنيون يبكون على الأطلال





لاجئون مسلمون من بلدة توفى سهير التى احترقت بالقصف الصربى

المصرية ، وكأن التليفزيون الذى يتبع الحكومة يأبى أن يتعامل فى خروجه عن المألوف إلا مع الحكومة أيضا وياليته تعامل مفيد للمشاهدين وملئ بالجديد والارقام والحيوية، ولكنه أشبه باللوحة الصامتة حيث يقف المندوب الهمام فى الشارع أو على الكوبرى ويقابل ضابط المرور أو المسئول عن الامن ويسأله بأسلوب ينهى للقرن التاسع عشر عن مهمته ويلقى الكرة فى معلبه، فإما أن يكون رجل الأمن لديه موهبة خاصة ومقدرة على اللقاء وإفادة المشاهدين، وإما أن يسرد علينا كل مايلزم ومالايلزم، وعندما يصل الى أهم نقطة تقطع الفقرة وتعود الكاميرا للدويتو الجالس فى الصالون والذى يدير البرنامج

ولعل أظرف سؤال وجهه مندوب من مندوبى (صباح الخير) كان الموجه منذ ايام (صباح الاحد ١٠يوليو) الى قائد مرور الاسكندرية حينما بدأ لقائه- بعد التحيات التقلدية لاهل اسكندرية- فقد سأله ماهى الاجراءات التى أتخذها للسيطرة على القادمين للصيف فى الاسكندرية؟

فهل من المعقول أن يبدأ مندوب برنامج جماهيرى حديثة عن موسم الصيف بالحديث عن السيطرة الأمنية بدلا من أن يسأل عن الاجراءات اللازمة لراحة المصطافين والقادمين.. وأيهما أهم واسبق.. راحة المواطن أم السيطرة الأمنية.. وكيف نزيل تلك المخاوف من نفوس كثيرين بهذا الاسلوب القذ فى تقديم الحياه المصرية من خلال عيون رجال الشرطة اولا.. ومع ذلك فإنناسوف نعذر أيضا هذا المندوب وأمثاله، لأنه من الواضح أن إختبارهم تم فى غرفة معتمة، وبدون إختبارات صوتية عقلية، ولاحتى شكلية، وبالتالى فإن مستوياتهم تختلف عن نجوم البرامج والنشرات والمنوعات الذين يقدمون بالتناوب البرنامج، والذين تكتشف من خلال مراقبة سلوكهم الادائى أنهم مهتمون بالمظهر جيدا ، اغلبهم يهمة المشاغبة بالاسئلة حتى لايسرق زميله أو زميلته الكاميرا وأقلهم يهمه إفادة المشاهد والاستفادة من الضيف. والتسيب والهالك منهم كثير مما يترك مساحات عديدة من البرنامج، ومن وقت الناس، مليئة بالسفاسف.

ولا أقصد أن يتحول البرنامج الى شئ متجهم شديد الصرامة ولكن أن يحسن مقدماه التخطيط للحلقة وتنظيم نفسيهما ويقللان من الاستظراف خاصة مع شخصيات لديها الكثير، مثل رئيس مشروع مترو الانفاق الذى حضر ليتحدث عن المرحلة الجديدة وليجيب عن سؤال واحد لم يكملة كما يجب بسبب مقاطعات واستظراف ابراهيم الكردانى وأحيانا أميمة أبراهيم حول تسمية حفارين عملاقين بأسماء حتشبسوت وكليوباترا. وإنتهى حوار الرجل وهو يتحدث عن التكنولوجيا الاحدث التى يستخدمها فى مترو الانفاق والتى لم يمهله المقدمان قليلا ليشرحها، بل لم يثر أى اهتمام لديهما للتوقف عند تلك النقطة .

ومن المدهش أن حضرات المعدين والمقدمين لايفرقون بين الشخصيات الغنية والمتجددة والمطلوبة لحيوية البرنامج وبين تلك المقررة علينا والتى لايهمها إلا ذواتها ، بل يفضلون العينة الثانية، وخصوصا لو كانت مغنية أو ممثلة جميلة وأنيقة ودلوعة أو تملك صفة من هذه الصفات ، حينئذ سوف يطول الوقت من اجلها ، ويدخل الجميع فى وصلة مجاملة ومدح،مع الاعتذار الشديد لأقلاقهم راحتها وإيقاظها مبكرا (ومع ذلك تضع كل هذا الماكياج وتنتقى مثل هذا الملبس) ومابين السطور لايقولونه طبعا، ولكننا ندركه ولسان حالنا يقول أن السائلين من نفس العينة فهم أيضا يأتون الينا فى السابعة صباحا فى اتم اناقة وماكياج وهندام ، رجالا ونساء وما اعتذراهم للنجمات الفاتنات الا تأنيب خفى للمشاهد الذى اقلق نومهم أيضا فحضروا فى الصباح المباكر لتقديم البرنامج له..

ولكن هل جاء (صباح الخير يامصر) بناء على طلب الجماهير؟ أم نتيجة لفرمان أعلامى عالى..

ولماذا يتحمل المشاهدون هذه النوعيات غير المؤهلة من المراسلين والمقدمين والمندوبين كما يتحمل كل التعليمات الامنية وكل الاجراءات الحكومية؟ ومع ذلك.. فإننى أوجه تلك الملاحظات حرصا علي نافذة جديدة لمن لايعملون- صباحا.. ولكن بشرط أن تكون نافذة مضيئة وليست معتمة.

ضريبة التملق
دراسة مقدمه للدكتور الرزاز

د. سمير حنا صادق

يطالبنا صندوق النقد والبنك الدولى بالاصلاح الهيكلى للاقتصاد. ولقد نجحت حكومتنا السنية خلال خطوات وطيدة ورشيدة فى **«إعادة الهيكلة»** بسياسة حكيمة تتمثل فى خليط من الغاء الدعم، وبيع قطاع الاعمال، وفرض الضرائب الاستهلاكية غير المباشرة على الشعب بأكمله.

ولقد كان **الدكتور الرزاز** بطلا مغوارا فى هذه العملية، تحمل الكثير من قرارات يقع وزرها على الحكومة بأكملها، واقتحم أماكن ماكانت تخطر على اعتى المشرعين والمفكرين الاقتصاديين.

ولكن يبدو أن غرق **الدكتور الرزاز** فى تفاصيل مادخل فيه من معارك حتى مع الصحف القومية، ومع نواب الحزب الوطنى، قد شغله عن رؤية بعض النقاط الهامة. ولذا فقد نسى نشاطا اقتصاديا هاما تدور فى حلقاته آلاف الملايين من الجنيهات ويشكل بنفسه طاقة محركة لعمليات واسعة النطاق يتحصل القائمون بها على ثروات دولارية ضخمة: هذه الصناعة هى صناعة **«التملق»**.

ولسوف يدخل **الدكتور الرزاز** التاريخ من أوسع أبوابه إذا استمع الى نصيحتى وتمكن من فرض ضريبة على هذه الصناعة لتقنينها وعمل ضوابط لها حتى لاتصبح «سداح مداح» فهى صناعة وطنية ترعرعت وازدهرت فى السنوات الأخيرة، وحمل لواءها الكثير من أعمدة حياتنا الإعلامية والثقافية والفكرية. ولذا ينبغى حمايتها وتنظيمها- علاوة على الحصيلة الضخمة التى ستعود على الاقتصاد القومى- ويكفى أن نتذكر مثلا ماكان يمكن جمعه فى عيد الأعلام الأخير.

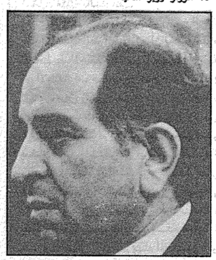
ورغم أن الموضوع سهل وواضح وهو جزء من تراثنا وعاداتنا وتقاليدنا فإن عملية ضبطه وحساباته سوف تحتاج إلى دراسات عميقة. ولابأس فى هذا المجال من استيراد بعض بيوت الخبرة لإجراء دراسات جدوى تخرج منها بعمل برنامج للكمبيوتر يمكن باستعماله حسبان الضريبة على كل نشاط.

وليسمح لى الدكتور الرزاز ببعض اقتراحات فى هذا المجال لوضعها فى برنامج الكمبيوتر:

– فبداية فمن المفهوم أن هذا النوع من النشاط له عائد–

ولذا يجب أن تكون الضريبة منسوبة للعائد.

– وبينما يكون هذا النشاط توجها فرعيا فى بعض المواقع، **فإنه فى مواقع أخرى (رؤساء مجالس إدارة بعض دور النشر مثلا) يمثل النشاط الوحيد المبرر لوجودهم**. وينبغى طبعا أن يؤخذ ذلك فى الحسبان عند الحساب.



د. الرزاز وزير المالية

– يجب التفريق فى المعاملة بين التملق الخفيف مثل «ولقد نفذت هذه العملية حسب التعليمات الرشيدة للسيد رئيس مجلس الادارة» وبين التملق الواسع من عينة «انت بابا وانت ماما.. وأنت كل حاجة»

– ينبغى التفريق فى التعامل مع صفحات النعى فى الاهرام بين النشاط التجارى البحت مثل «ينعى الاستاذ ابراهيم عبد المسيح التاجر بوكالة البلح السيدة جميانة تادرس زوجة المقدس تادرس مجلى، تاجر الخردة المشهور» وبين النشاط التملقى البحت مثل الصفحات المتكررة فى **نعى «أبناء خالة وعم زوجات السادة الوزراء وامراء الخليج.. الخ»** اذ يفرض على النوع الأول ضريبة تجارية عادية، أما النوع الآخر فتفرض عليه ضريبة التملق.

– ينبغى الالتفات الى فترات التملق النشطة مثل تكوين اللجان أو تأليف الوزارات وهى انواع النشاط التى يطلق على المشتركين فيها اسم **«عبده مشتاق»** ،واحيانا متخفية تحت ستار عرض خبرة أو تفهم لافكار.

– يجب على برنامج الكمبيوتر أن يأخذ فى الاعتبار مايطلق عليه اسم **لغة الجسد BODY LANGUAGE** أى الوقفة أو حركة اليدين أولنظرة أو طريقة الجلوس التى تقول بصوت خافت ولكنه مسموع **«أنا خدام السيادة»**.

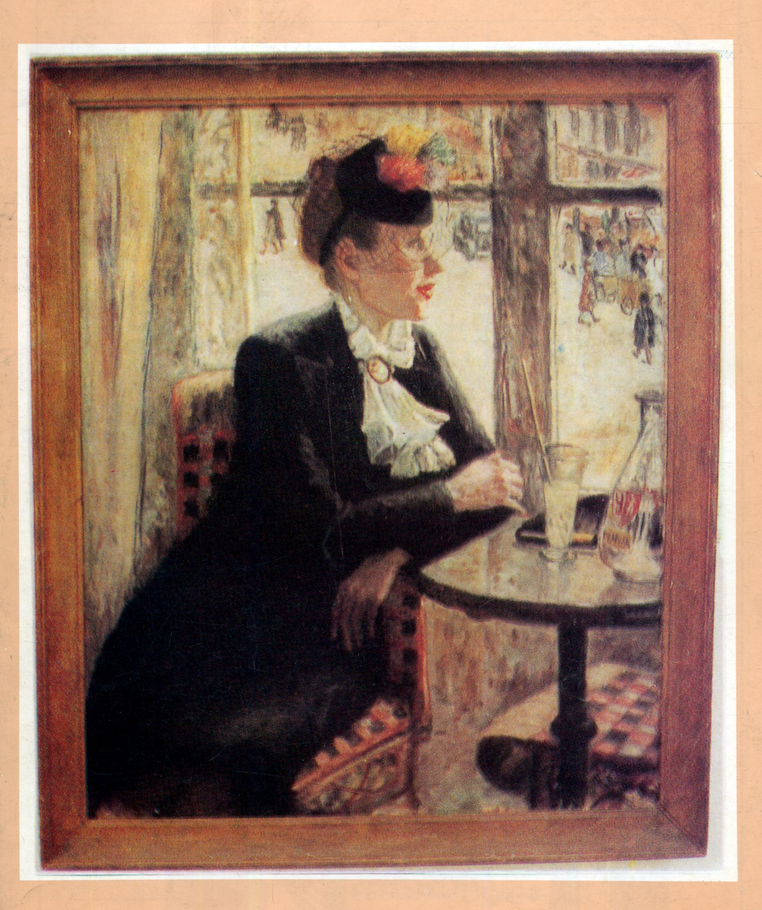
–وينبغى وضع برنامج الكمبيوتر بحيث تتضاعف قيمة الضريبة عشر مرات لو وردت عبارة تحمل معنى **«إن ماسأقوله ليس تملقا، فأنا مشهور بقولى للحق. ولكنى لااستطيع أن امتنع عن ذكر الحقيقة وهى..انت بابا وانت ماما..الخ»**.

– وفى النهاية ينبغى أن نتذكر أن الكمبيوتر سيواجه بمشكلة تتعلق بكتابنا ورجال اعلامنا الذين يذهبون الى دول الخليج. فرغم أن الاتعاب يتم دفعها فى الخارج، فإن النشاط عادة يتم داخليا. وعلى العموم بعد قوانين ضرائب العاملين بالخارج لن تكون هناك صعوبة فى حل هذا الاشكال لما فيه الخير والمنفعة.

لعلنا بهذا نضرب عصفورين بحجر واحد، **إذ ننمى ايرادات الخزانة وننظم نشاطا تجاريا بدا يخرج عن أى منطق وكاد أن يصاب بشعار الدولة هذه الأيام ، أى أن يصبح عشوائيا.**

نعم ياخويا .. عايز الشعب كله يشارك .. طب حنجيب لهم ٦٠ مليون كرسى منين ؟!!
الحوار الوطنى
المعارضة
عمرو سليم

البطالة والفساد والأسعار دى كلها مشاكل عالمية بتحصل ف العالم كله ..
خلينا ف الحاجات المحلية اللى تهم الناس بصحيح .. زى الكورة والمزيكة والنسوان مثلاً .. !!
معارضة
مائدة الحوار الوطنى
عمرو سليم



- لوحة مرجريت نخلة